



فَدَلَّ بَعْدَهُمْ وَكَذَلِكَ دَلَّا وَلَدُهَا وَلَدَتْ وَلَدًا وَأَمَّا وَلِيُّهَا وَلَدْتُهَا وَلَدْتُهَا وَلَدْتُهَا وَلَدْتُهَا
وَوَلَدْتُهَا وَلَدْتُهَا فَبِالْغُلَّةِ

تَوَلَّيْتُ الْمَصْنُفَ وَنَشَرْتُ بِهَا قَبْلَ الْحَدَثِ لَا قَبْلَ الْبَلْبَسِ. كَمَا هِيَ أَيْ كَمَا لَهَا طَهَارَةٌ الْبَلْبَسِ أَيْ
لِبَلْبَسِ الْخَفَيْنِ ع. أَيْ خِلْعَانِ الْفَقْرِ رَحْمَةً لَهُ. **تَقْرِيرٌ** بَرَكَةُ نَفْسِ طَهَارَتِهِ كَامِلَةٌ أَوَّلُهُ بِعَيْنِ غَلْبَةٍ
فَلَمْ يَلِدْ مَطْنُونَهُ أَوَّلَهُ صَلَواتُ وَتِلْكَ وَتِلْكَ وَلِبْسِ خَفَيْنِ أَيْ تَمَسُّ بِهَا زَوْجُورَ نَفْسِهِ كَمَا لَهَا طَهَارَتُ
أَبُو حَنِيفَةَ قَتْلَهُ شَرْطُ دُكُلِهِ. بَرَكَةُ كَرَمِهِ طَهَارَتُ غَيْرِ كَامِلَةٍ أَيْ مِثْلًا رَابِعِيهِ غَايَةُ
تِلْكَ مَنْ أَجْبَى رُكْعَتَ قَدَمِهِ قَدْ نَصَرَ حَدَثَ أَيْ نَمَازِي أَعَادَهُ ط. اسْتِيفَانُ لَزَامُ كَلِمَةِ نَبَا
طَلْفَانِ أَيْ دُرٍّ أَمَّا كَرَمُ طَهَارَتِهِ كَامِلَةٌ أَيْ شُرُوعُ أَيْ تَمَسُّ بِهَا زَوْجُورَ نَفْسِهِ كَمَا لَهَا طَهَارَتُ
بَاقِيَةٌ قَالَ أَوَّلُ زَمَانِهِ كُنْزُ وَبِهِ حَدَثُ أَوَّلُهُ بِعَيْنِ مُتَيَقِّنٍ أَوَّلَهُ طَهَارَتُهُ قَالِمَا
اسْتِيفَانُ لَزَامُ كَلِمَةِ زَوْجُورَ نَفْسِهِ كَمَا لَهَا طَهَارَتُ قَبْلَ الْحَدَثِ شَرْطُ أَوَّلِهِ قَالِمَا

بعد سح قلعوب بریا اینی وقت نماز قلے صکر تفتین اینیه که لبس اینیه کهده محدث امیش
حالی نجبه اولور جواب ویریز که بوتقریره کوره امام اعظم قسته قبل لبس کمال شرط
و کله قلعه یعنی نماز لرین قضا لازم کلمه اما امام شافعی عنه ندن اعاده ایبر زیرا که
قبل لبس این قسته کمال طهارت شرطه

نقل غلبه طنابك ظهارت غير كامله اليه صلوة جازمه اولور. **وس** طنابك احدث فخرج من المسجد ثم علم انه لم يحدث استقبال الصلوة وان لم يكن خرج من المسجد يصلي ما بقى به. **كامل** ظهارت قبل الحديث شرط فندى قبل اللبس فندى. **من** كل حدث موجب للوضوء اذا البسها على طهارة كاملة ثم احدث. **خفيه** توجه حدث موجب للوضوء لانه لا مسح من الجنبه على يانتيه ان شدة لحيته وحدث متاخر عن اللبس لان الخف غلبه ما نفاذ ولو حوزاه بعدت سابقا كالمسحاضة اذا البست ثم خرج الوقت والمتميم اذا اللبس ثم راي الماء. **كامل** انفا

المسح
الطاهر
من
الرجل

خفیة
اشهر المطبوعات
انتها اول
من اول
وفتوحات
الامام

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or date, located at the bottom of the page.

الطهارة في اللغة عبارة عن البقايا وفي الشرع عبارة عن غسل أعضاء مخصوصة بصفة مخصوصة.

طهاره غیر کامله برنج طهارت کامله بومق ممکن اولور مثلا طهارت مبیغینه اولور
ظن غالبی طهارت اولان کسه کی بغیر ترتیب طهارت کی متوضی مفتدی
کوره میتمک امام اوله طهارت کی معذورک طهارت کی مستحاضه کسه طهارت
کی که یوتا روده به ایه دن نغله حرور استمیدی متوضی مکروه صواب
آبدست الحق یا خود کند و فعلنده ابدستی مکروه قلمی کی یا خود معد و
وقتک دخولنده علی خلاف شک اینک کی یعنی دخول وقتن مقدم ابدست
آدم دیو شبهه اینک کی یا خود ابدست صونیک طهارتته کافرا خود کار
فاسق ستهادت اینک کی یا خود ماسج طهارت غیر کامله ایله لبس خفین اینک
کی ابدست الوب مسج ایته طهارت کامله اولماز طهارت سابقه کی اولور
یا خود بعد لبس حدشن صکره خفینک نزعنده شبهه ایدوب مسج اینک کی
و غیر ذلک

212

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب الطهارة ٢	كتاب الصلوة ٦	كتاب الزكوة ١٤
كتاب الصوم ١٧	كتاب الحج ١٩	كتاب البيوع ٢٤
كتاب الزمن ٢٢	كتاب الحج ٢٣	كتاب المازون ٢٤
كتاب الاقراء ٢٥	كتاب الاجارة ٣٧	كتاب الشفعة ٣٩
كتاب التيمكة ٤٠	كتاب المضاربة ٤٢	كتاب الوكالة ٤٣
كتاب الكفالة ٤٥	كتاب الحوالة ٤٦	كتاب الصلح ٤٦
كتاب اليمين ٤٧	كتاب الوضف ٤٩	كتاب القصب ٤٩
كتاب الوديعة ٥٠	كتاب العارية ٥١	كتاب القسط ٥١

كتاب النقطة ٥١	كتاب الخشي ٥٢	كتاب النفقة ٥٢
كتاب الابائي ٥٣	كتاب الجوار ٥٣	كتاب المزاينة ٥٣
كتاب الميثاق ٥٤	كتاب النكاح ٥٤	كتاب الرضاع ٥٩
كتاب الطلاق ٦٧	كتاب العتاق ٦٧	كتاب الجلباب ٦٧
كتاب الديات ٦٦	كتاب الحدود ٦٥	كتاب القصد والتدبير ٦٩
كتاب الاخيصة ٦٠	كتاب الامان ٦٠	كتاب القضا ٦٣
كتاب الدعوى ٦٤	كتاب الشكك ٦٤	كتاب البيوع والشراء ٦٦
كتاب القسمة ٦٩	كتاب الاكرام ٦٩	كتاب البيعة ٦٩
كتاب الحظر والاباء ٩٥	كتاب العتاق ٩٦	كتاب القرض ٩٦

[illegible]

Süleyman Paşa Kütüphanesi
 Hasan b. Hüseyin
 Eski sayı: 314/412



مکتبہ النعمان
 محمد کامل
 عفی عنہ



[Faint, mostly illegible handwritten text in Ottoman Turkish script, likely a library inventory or description.]



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله جامع العلم... والحمد لله الذي جعل القرآن...

الحمد لله جامع العلم... والحمد لله الذي جعل القرآن...

الحمد لله جامع العلم... والحمد لله الذي جعل القرآن...

بين المذاهب... والحمد لله الذي جعل القرآن...

الحمد لله جامع العلم... والحمد لله الذي جعل القرآن...

الحمد لله جامع العلم... والحمد لله الذي جعل القرآن...

الحمد لله جامع العلم... والحمد لله الذي جعل القرآن...

[illegible]

حكمة وحكمة وحكمة
 هي الفاعل الفاعل
 كذا في شرح الفاعل
 القول الفاعل
 في حق عالم الوجود
 لان اهل الوجود
 كذا حاصل الوجود
 الضيق والرقم
 حكمة سرية
 لان الفاعل الفاعل
 الضيق لا يخفى
 في الوجود
 والناية في
 حق الحكمة
 كذا في شرح الوجود
 منه غير علم
 العينة الفاعل
 كذا في شرح الفاعل
 في حق الفاعل
 الحرة الفاعل
 فاعل في الفاعل
 كذا في شرح الفاعل
 كذا في شرح الفاعل
 كذا في شرح الفاعل
 كذا في شرح الفاعل

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

علم العربية بقص
عقود واراد
علم العربية

فی الامسار و هی جمع سور و سور و سور
من الطعام و الشراب
ابن کمال

ويحكم من ساع البهاغم ولا يكره من هرة ويكره من دجاجة بخلاء
 وسباع الطير وساكن البيوت ويجمع بين التيمم والوضوء بسور
 بقل او حمار او اخر ما تقدم التيمم ولا بأس بسور الفرس ويحكم بالاعاء
 في اخلاء او ان اقلها طاهر لا بالتحدي **فصل** تيمم ما وقع
 الماء جففة او كذا وموافق المصير سدا وخبرة لم يقين خاف
 الزيادة كما لو خاف تلف نفسه او عضو فغسل بغيره ولو
 سلبه واخرى لبلى الى مرتبة مستوعبا هو الصحيح **فصل** في
 على الكوعين ويجوز من صعيد طاهر غير منطبع ولا متردد ولم
 التراب ويجوز به بالرجل ايضا والضرورة بالغير والاضيق
 تمنى وشروطه ووضئنا الشية فيه وتنقصه فقص الوضوء بالقدرة
 على الماء ووراء ان غس به كما استيقظ وتبطل صلوة لروية
 مطلقا وانما بما دها ته كرهه وابطلنا ما روية بسوء معنى التيمم
 تيمم والوضوء بغير التيمم فرويته بغيرها والتيمم في السج كما
 فتميمها واجب الجح فخص فيها ويجوزها والمحمودة الطهور
 ما خذ ما قال لا يشبهه ووافي في رواية ولم يكرهه بالعادة لا
 فيه التيمم ولم يكرهه بالطلب الغلبة ظن ما مطلقا وهو قبل الطلب
 من رغبة ما رضى جاز للميت المقيم للميت وقال لا بعد المنع فلا
 شر الماء بالكر من شئ المش والتيمم خير من للرجل الى اخره
 وخبره قبله واداء ما شاء به وتغيره من كذا ولا سلمه ولو اراد

في التيمم ما ينقصه
 من كذا

ولا سلم

ولو سلم اخرا صلوة ويجزئه لحرف فوت جازة وليها غيره
 وعيدو حكم الجادة لا خوي خاف من فوته ولا يجوز في الوضوء
 الجحفة والبناء فيه التيمم جاز ومكس لواجدها غير كاف التيمم
 للجناية وتغيره لا غلب من الحرج والصحيح فتميم او غسل ولا نور
 ولو غلبت لمعة فتميم للجناية فاصحت فتميم له ثم وجد غير كاف لها
 بوجوب صفة الى المدة ويسقي تيمم حديثه وابطلها فيصيرها التيمم
 للحدث خبر تقدمه على الصرف اليها ومنه **فصل** في مسح الخف
 الصوفية ليس للطهارة ونشره كما لها قبل الحدث قبل
 اللبس واجازة للتيمم ولم يطلقوا به فقدموا للمقيم بها وليته
 ولما اذنته بلباسها من حين الحدث ومسح على الخف مخطو
 بالاصبع الى الساق ولم يسنوا مسح اسفله وبعد الغرض
 ثلث اصابع من اليه ومنه للمقدور منه بقدر خارج الوقت
 انه تمامها والجور لا يمسح عليه الا مجلدا او اجارا على التخييل
 والاصح رجوعه ولا يمسح على العانة والقلنسوة والبرقع والعقابة
 وخبره على الموفين واعداه مطلقا لخرج احد وخبره سبيل
 الحرق وتسقوه مع ظهور قد رثت اصابعه اسفله الا اكثر القدم
 وتجمع الحرق من واحدة فقط وتنقصه فقص الوضوء وكذا
 العقب وبغيره الحرج الا غلب اجازة لبقا المحكم ونفسه
 فقط لمضى المدة وخبر السفر الطاري اتمام مدته ويجوز بالعكس

في مسح على الخفين
 من كذا

الجيرة وان شئت على غير وضوء مستحب قالوا واجب قبل الوجوه
 وفاق ونظير بالسقوط لم يرد في المقصد والخروج الجرح على جميع
 العصابة ان صغره وحملها **فصل** تقضي الحائض الصوم **فصل** في الصلوة
 ولم تجز قضاؤها ما عكس في اوان الوقت لصغره **فصل** في غسل
 بعد الاغتسال قد اختلفت وكذا طهرت وبقي من وقت العصر وقت
 قد صلوة وركعة تنقضها بها لا بالطهر والغرب معها او كانت
 وقد بقي اقل من قدرها الوقت نفيها لوجوب **فصل** في السجدة
 وقربان ما تحت الارض حرم وضوء شعار الدم واحد لا يقطع
 على العشرة بدون غسل وعلى الاقل به او بمضي وقت صلوة لا
 لا بالنفس مطلقا **فصل** في الاكل والشرب في وقت الصلاة
 واكثر الناس ثبوتها كمالها وتعد ثلثا اكثر بعشرة لا خمس عشرة
 فان تجاوزت الى عاداتها وان اشدت سخاوتها قد رما
 وترك الحاق بالاكل او الشراب بالاكل او الوسط وتعد اكثر
 الدم المقبول للولادة باربعين المستبين وتركوا استعلاء من
 النساء لاصد لقله وجعله من الولد الى خير ويجعل من الامل
 استحاشه لا حياء ولا خلل طهره في الاربعين فهو نكاح
 ما بعد اقل ويعد ركعت عشرة حيفا ان **فصل** في جعل الثلثة في
 الحائض فاصد ان زاد على الاربعين وقالوا زاد على القعدة في
 المتباعد والمعاداة فيها او نقص من الاقل كان سحا فمكن

في النقص والكساحضة والتفاسل
 اجماع

بالطهارة

بالطهارة ولم يكرها بالاستظهار بثلاثة ان كان في خمس عشرة
 والا فبثوبين ولا تقبل اللون في التميز عند اتصال الدين **فصل**
 عند الكدرة فيها الا اسبق صوره او صغره والحجاب بها بشرط
 الاعادة لنقل العادة وكورات فيها وابتليها ما اجتمع ايضا
 فهو موقوف على نوبة اخرى وقالوا جيب **فصل** في السجدة
 معناه بالوضوء للوقت لا للصلوة ونقصه كركوبه لا لغيره
 ويجزئها **فصل** في ركن النجاسة الحقيقية المباح كالماء ومنه
 ونجس الماء الوارد كالمورد ويطهر محل حرسه وتبليها ولا يضر
 بها اثر لارام ويقتصر عليه النطق في غير كمال المرة **فصل** في السجدة
 ويسقط الصب عليها في العضو والحفة بالشرب حيث يغسل
 في ثلث اجابات اولها في اجابة مياه وعصر فطره وبقي اجابته
 غير المقصود بفسله وحقيقة ثلثا وحكمه ابد او الصحيح الا
 بالطهارة ولا يطهر ما احترق بالنار وحالته وهو المحترق
 نجس التي تنفصل بطنه ويعزك اسمه وذلك منه جفت
 خف مظهره **فصل** في السقطه وواجب غسلها وبمسح
 واجزا الصلوة دون التيمم على ارض حكمنا بطهرها للحفا
 ويجزئها بما فوق درهم وزنا ان كان كسفا **فصل** في السجدة
 ما بعد من نجاسة مغلقة كبول ولومن من غير طم وعظ
 ودم وخر ونجس حقيقة لا مطلقا **فصل** في التحليل بغيره

في نجس في الطهارة عنها
 راجع

الركبة ويجعل الركبة منها والالة البطن والظهر ايضا والحركة غير
 الوجه وفي القدم رويان ولم تقف الصلوة لمعلق الى ان
 تقف ربيع الصدر كاساق الفخذ البطن والظهر الى ان
 والدرك وحده ويجزئ مع ما دون النصف ومعنى رويان في
 اوقاف نصف الشاة للزحمة او على نجاسة مانعة قد راوا ركبت
 بقدر ما اجاز ما لم يورده واما واحد ثوب كلفه خمس ادايته
 وخبراه بين وبين الاله عاريا ولا يعبى باصلي به ولا تترك
 غير واحد سائر القيام بل يفصل الاربعة ويستقبل منها
 الكعبة ان كان بكنة وجهها ان ناعنها ويجزئ للاستتابة
 وعدم الخبر ويجزئ للمصاحبة في العدول عن جهة التحرك ويجزئ
 لو اعمى به ليل كما خلف جهاتهم ولو علموا جهة اللام ولم يروا
 ولم تخطر المستند بالاعادة ولو علم خطاه فيها يستقيم ويؤى
 الصلوة فيعلم انى صلوة هي ولا معتبر باللبان والخصيف
 الموثوم نية المتابعة ويؤيد بها بالتحريم ونهه شوطا لا كذا
فصل في غير التحريم والقيام والقراءة والركوع والسجود
 والقعدة والاخيرة فقدموا بالتشبه لا بعد ايقاع السلام
 ويسمى ان يرتفع يديه مجازيا بهامية تحتمى اذنيه والداة
 الى المنكبين ويأمر بالعبية وهما بتقديم الرفع ولم يقفوا
 على التكبير المحمى عليه فيصغر على المعترف والمنكبة والكبير

في صفة الصلوة
 بركعة

وسائر

وسائر كالم العظيم ولم يرسوا فيصنع البمين على الشمال تحت
 السرة لا على الصدر كما لمارة وحده سنة القراءة وقالا سنة
 قيام فيذكر مسنون وياتون بالثا سجاكت اللهم ومجده
 الى اخره وتقصر عليه لا على وجهه ويكفي بينهما ثم يستقبل به
 من الشيطان الرجيم وبعد ما سنة الصلوة لا القراءة فيها
 المقتهى والمسبوق بعد الشاة لا عند الانقضاء وقبل تمثيل
 المعبد لا بعد ما ثم يقرأ اسم الله الرحمن الرحيم ويخفيها ويحلمها الى
 الصلوة وقال اول كل ركعة وهو رواية واحدها بين السور في
 الخاتمة ثم يقرأ الحمد ويقول امين ويخفيها ولم يفرض الفاتحة
 بل وجبها مع سورة اولت ايات والفرض بآية اولت
 وهو رواية وهي بالفارسية مخزونة لا للمخاض عن العربية
 والاصح رجوعه ونعتين ركعتين لغرض القراءة لا الكل وسن
 في الاخيرين الفاتحة خاصة وان سج فيها او سكته جاز وقرا
 في جميع النفل والوتر ولا نعتين سورة الصلوة ويكره التعتين
 ويسن في الصبح والظهر طوال المفصل وفي العصر العشر
 اوسط وفي المغرب قصاره وفي السجدة القصرة بحسب
 الحال ثم يركع تكبيرة معتمدة على ركبتيه مفرجة اسنانه الاصل مع
 النظر الى النسي ويقول سبحان ربى الا على ثلثا وسجدة
 مع الاية المنفردة ويسن الادعية والاذكار والتسبيح والتكبير

روي عن النبي صلى الله عليه وسلم ان رجلا من بني النضير
 سجد لله سجدة فاعطاه الله بها مائة الف دينار
 الحمد لله على ما روي في صحيحه وجميعها في الامم
 رفع اليدين في الحالتين ثم يخط السجود ويضع راسه على
 ارضه ثم يديه ولم يخبره في موضع فلا يشترط طهارة
 ريقه اصابعه الى القبلة وسجدة بين كففيه ويجازي طهارة عن غير
 وتحفظ المرأة ويقول سبحان ربّي الا على مني والا فصار على الالف
 جاز من غير فذر مع الاساءة وروي عنه قوله ما عليه السجود
 على فاضل ثوبه وكور عمامته ولم يكرهه على جلده ومسح ويجعل السجدة
 بالوضع لا بالرفع ثم يكبر ويقتعد ثم يكبر وسجدة ثالثة ثم يكبر ويضع
 الى الركعة الثانية ولا تستحب السجدة وتعارف الاولى في
 التناوب والتعويضات تقصير ما عنها مطلقا كالسجود ثم يركع الى
 فيفترش فيها لاني الاول فقط وترك المرأة وميضا اصابعه على
 ويشهد الختان لله والصلوات والطيبات السلام عليك ايها النبي
 ورحمة الله وبركاته السلام عليك وعلى عباد الله الصالحين اشهد
 ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله يجب فيها لا
 توضع في الثانية وتطوف فيه بواوين ولا تترك وتعرف السلام
 وتدهوان في الاخرة بانها سبب الادعية الى ثبوتها لا بطلانها
 الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وتعرفها في العبرة لاني

صلاة

صلاة فتنس فيها وقبل يجب كذا ذكر ثم يقول السلام عليك
 الله وجوابه لا تقربني واحر بها بينا وشيئا لا امره تعالى وتروى
 الامام فيها الرجال والحفظة والامام من الامم ايضا في جهة وان
 حازاه نواه فيها والمنقولة والحفظة وجعل من الامام محروما للفقهاء
 وعلى من عليه سجودهم واوقافا خروجه كان سجدة عادته في سجدة
 نفسه صلوة لم يسبق ونقصانها الوضوء والسجدة حدث قبله
 وسلم واي تعدد ما يلقى الصلاة في هذه الحالة تمت وان راى في
 الحائض قبل السلام وانقصت من السجدة الحفظة او خلفه برزق او تعلم
 الا في سورة او وجه العاري ثوبا او في الركوع والسجود
 او خرج وقت المسحاضة او ذكره كرامة او استخف القاري امبا او
 طلعت الشمس في الفجر او خرج وقت الجمعة وسقطت الجمعة عن
 وصلته باطلا واصل ما فراض الخروج من الصلاة بفعل المفسى
 وقيل بل ستر اولها واخرها واحدة ما في وجود الغير **فصل** في
 واجب وما لا سنة فقد ذكره في الفجر مفصلة وكذا ذكره في الثانية
 واعادة العشاء غير لازمة وتوزن ثلث كالمسحوق لا براءة
 ما وافق من القراءة كبر ورفع يديه ثم قنت ونقده على الركعة
 ولا تحذف النصف الاخير من رمضان ولا يقنت في الفجر
 اقدي بمانت فيه غير مبتدعة **فصل** في سبب الرجال الامام
 بالحجامة سنة مؤكدة ولا تكبر راي في سجدة وان كان في يوم

في الوتر

في الامانة

العلم قالوا لا يقرأ الا مع كمال حسن خلقا ذكره تقدم العبد
 الا على وجهين الاول المستمع والعاقل واجازوا تقيده ولا يقرأ
 الا بالنسب وتقف وسطهم وينزع الصبي من امانة العبد الرجال
 مطلقا في الامس وتصف الرجال ثم الصبيان ثم الخنثى ثم النساء
 حادثة امرأة امتهانة في مسلوته مشتركة مطلقة ولا تعامل بينهما
 مسلوته دونها وفيهم الامام الواحد من مائة وثلاثة عشر والاشيخ
 ويجوز في العبد من الكعبة ويجوز في الصبي والاولى المغرب العشاء
 ويجوز العشاء فيها وجوبا ولو اقامه جهرا فلو اداها استحلها الفجر حضور الكعبة
 الا الاخيرين الكعبة والصلوات وشروطها ما منهن احسن الله انهن لم
 يوفوا الشرع الى الفروع من الامة واستواء الصف والابنية الثانية
 من افضلي الامة لبقية حرة غيب الفروع وما سادها ولو لم يقرأ
 للامام فهو جائز وقيل هو الا فضل من نفسه عن القراءة ويجوز في مطلقا
 وانما ما من بعد ذلك في البنية اعزته ولو اقام في مشقة واربعا
 فسلوهم سدا وخصاه بالقارى ويوم يارح غاسلا ومقبر من
 مستظلا ولا يفسد في يد من ستم لم يوفى وقادع لقا ثم يفسد
 من يوم غلظته ومن غفر من لغا زوضه ولو ركع قبل امانه فليقل
 قيا ما فرغ من ولو اقام ركع وركع المقعدى مكانه
 ولو سجد ركعة ونام في اثنين يصلي فيها او ركع امام فيه ثم يقضى
 ما ناله ولو نال في ثمانية ثم قضى الفات ثم ما ناله فيه اجزاه **فصل**

في الصلاة في الكعبة
 ارجاء

عمر ما على ظهر الكعبة من غير مشقة ولم يحسوا النفل في باطنها وظهورها
 الحاقة فيها يجعل المأموم وجهه الى الشام وظهوره الى ظهره لا وجهه الى ظهره
 لا وجهه ويستدير حولها ويجوز صلواته الا بعد ما لم يكن فيها شبه
فصل القراءة من مصحف مفرد وقصه بالكتابة الواحدة ولو سوا
 بالسلام عما يجزى ما مع تافيف ونحوه وكذا في غير تجبده صريح
 ونيل الملا عارة بجمده على الظاهر بقوله نفسه على مصحف بيا
 الطهارة ولو اقامه من نفسه او غيره الى فيه جائز مسلوته في الامس مطلقا
 ولو اكل فيها او شرب مطلقا او رد السلام بسانه او به فسدت وابلها
 لانه كالفاته وطلوع الشمس بعد الركعة من العجز وما فرضتها الا ان
 ويتم فزنت بطل الطلوع فجزه ويكره فيها العتب وتقلب الجصا لا يجوز
 عليه حره والغرفة والخضرة والبدل والعقص والكف والاقبال
 والترج غير هذه وكذا عند شج واما باليد **فصل** تجزى البناء كالا
 بسبق حدث ولو استأنت كان افضل وتعين لجون واخطام او
 او قمتة عند امام مسلوته الامام ولو اقامه ما صرف فهو واجب في الصلاة
 ويجزى البناء لا تنقيح بول ما من لو استخلف مسبق فتمتة عند امام
 الامام بنفسه ما مع العزم واقصر واعليه ويجزى استخلاف الصلاة
 في الاولين وصلواته في الاخيرين وبطلها لو اقامه
 واجاز استخلاف مقننه خارج المسجد وبطل استخلافها في حق من
 ولو لم يأت حق شهره من الفعدة الاولى فاستيقظ بعد الفروع

فيما فيه الصلوة وما يقرأ فيها
 ارجاء

في الحديث في الصلوة
 ارجاء

في وقت العشاء
الثاني

في الشن الرواتب وادراك الفريضة وفي
الموافق واصحابها

من القعدة **فصل** في قضاء ناسية بعد ست ذكرا لها متعين اربعة
معهما خمس قضا ظهر وعصر في يومين غير مرتين بعصرين ظهر
او عكس واقصر عليهما وزيت بهما الفوات وتقطع بالنسيان
واستقطناه بست لا شهر واقصر دخوله وقت السادسة وثمان
ولو على الظهر بغير ظهر ثم صلى العصرة ذكرا ثم قضا الظهر ومعهما
ثم صلى المغرب ذكرا اجزا ولوطن اجزا العصرة اجزا باعادةها لا ظهر
ومعهما واستقطه لتسيف وقت الحاضرة ومعهما بالجل في دار الحرب
ويكره باعادة نقص اربعة عقيب ذهاب في الوقت ولا تجزئ قضا
بانيته فان الردة **فصل** بين اربع ركعات قبل الظهر ثمانية
وركعتان قبل الظهر وبعد الظهر والمغرب العشاء وسبب اربع
قبل العصر وقبل العشاء وبعد ما لم يفتل الثانية في النفل
مطلقا فاربعة افضل فاما لانه يهرا وتكسلا والثانية
فيه جائزة وحجة التكرير غير مشروعة ويعدم اولى الظهر ما
على انهما في الوقت واخر ما وقبل بل عسا في الامم وسحب قضا
سنة الفجر ومعهما بعد طلوع الشمس فاذا ادرك النام في ثمانية عشر
من السنة خارج المسجد لم يخف فوتها وان ذكر في غير ما شرع
بعد ان اتممت الصلوة بعد شروع في التطوع ام شفا او بعد
ما صلى من الفجر والمغرب ركعة قطع وان كان قبل الثانية
فيها بالمسجد ثم ولم يشاركه وان كان في غير ما اضاف ثمانية

والله اعلم

وان عقد الثانية ثم وشاركه وان لا في العصور وتوجب الاتام
بالشروع والقضاء بالافساد وفتح بقضا رابعة تجزئ عن
العقائد وبها ثنتين ولم تجزئ عن كل شفع ركعة اثنى بقضا
وبها بالكل يلزم بالزيادة لئيتها وبقضائها وبها شفع وبقضائه
لبن وجدي خلا لا ولو ترك العقد الاول في رابعة النفل حكم
اوسى عن السور في الاول ولو ترك العقد الاول في الاول من
الغرض لم يجب قضاها في الثاني واوجبنا لقطع المؤذي في
المكروه وعكسناه لقطع مظنون والواقعي يفترض سقطا لاسده
ثم اتى به ويؤدي قضاؤه اجزاه عنه ولا يحصل في خاصة قام
اليها يلزم بالنفل وانتي في الكل فلو افسد صلوة نفسه يلزم بقضا
ثنتين ومنعه مطلقا ولو جمع بينه وضع ونقل خرج الغرض اظهر
ركعتين بغير ظهر يلزم بهما واهدره او بغير قراءة او ركعة او ثلثا
وثنتين واربع لا بالاهل اربها وشفع اولى مكان كذا فاما ما من
من شتر قية اجزاهما ولو نذرت عبادة في عهد فحاصت فيه الزمان بقضا
ويجوز ان ينقل القادر على القيام تامدا وكذا بعد اقتضاها به واد
الغرض قاعه اني مركبها بغير عذر جائز ويؤي المتسفل على اية
خارج المعصية كيف توجهت ونجوه فيه ويمنع البنا بعد التناول
فصل اذا سهرى بنقص او زيادة سلم ثم بسجدة ثنتين ثم شهده وسلم
وجعل السلام الاول مرة من بينه وبها ثنتين والدعاء في الشبهة

في سجود السهو اثنى

الثاني وهو في الاول وتأتي بسلام الفاضل ولم يفته روبا زيادة
 ولم يوجب السجود ترك ثلث تكبيرات من اثنا عشر وتجب جهرا وخفيا
 في غيرهما بعد الفرض وترك قنوت وتشهد وتبسم عبدا والفتحة
 وينبع المومن فيه الامام وجوبا واداءا لا عكسا ويعتبر القرب في الرجوع
 والقيام في الجلسة الاولى ويجب الرجوع الى الاخرة ما لم ينفذ اليها
 بسجدة فاذا انقضت صارت سجدة نافذة ومن سادسة وان
 ثم قام الى الخامسة رجع فان انقضت منهم اخرى فتم الفرض وعسا
 نغلا وسجد رجوعه في الثانية وقيا في الاولى وبطلها شك من
 فان كثرت لظن تحري والاختار باليقين **فصل** في صلاة المريض
 القيام فاما بالاستلقاء فيكون على الجنب لو فعل جاز ولو على
 برأسه ويجعل السجود خفضا لا يرفع شيئا الى وجهه ويؤخر للتحرك
 بالقلب العين والحاجب لا يرفع القيام للرجوع الركوع والسجود في
 كما عدوا يتم ان عرض مريض يحس اوحة على يوم استأنفا وعلى
 حكمه ولو استوعب الاغلا وقت صلاة فوجب قضاء ما والا اعتبار
 في عدم زفنه بزيادة زمانه على ساعات يوم ولبدة لا على اوقات
 صلوات بوقت سادسة **فصل** في وجوب سجدة التلاوة في اربعة
 عشر موضعا ونفذها فرض لاثانية الحج وعده والتخم فابعد ما هي
 ويجب بطلان السماع ولم يشترطوا المذكورة والكليفي في الثاني
 بالفارسية موجبة اذا اخبر بشرط فهمها وبيع المومن واطرادها

في صلاة المريض
 اربع ركعات

في سجود التلاوة
 اربع ركعات

بعد الصلوة عن تلاوته والعاصمها وتؤدي بعدة عن تلاوته
 ولا يخبري بينها ونفسه لا وسجد خارج عن تلاوة من قبل حكمنا بالاجاز
 في الاداء على حسب الوجوب ونعكسه لادائها بالاجاز راكبا بعد تلاوته
 اجلا ونجده بانها لا تجزئ شئ من الصلوة الخارجية لا بالركوع ولا
 ركعتين يعني بواحدة لا بشئين وكثيرا لضعف الرفع من غير تحريم
 ولا تحليل **فصل** في لم يعينوا الايدة السريعة ما ينوار بعين
 بيلا فتعذر به ثلثة ايام وسقط الايام ولبدة فرض للعاصي في
 العصر وغيره لا فرض فيه من معارضة البيوت الى ان يدخل في
 ولو سجد او بنوى الاقامة في غير معارضة خمسة عشرة يوما
 بها لا باربعة ايام ولو نواها بركعة فاما قصره المعك الحاصر
 احزابهم ولو لم ينو بل يركب السعة في سبيلين قصر ولو بقي من
 الوقت اقل من قدر ركعتين فساو الرضا بهما لا بارج واداء
 بمقيم في وقتية ام اوامه قصره وسحب الاعلام للامام ولو ادرك المقيم
 في شفعه الثاني احره بالكمال وامرنا بالاحتياط بالقصر ولو دخل مصرة
 او شرع في محصره فغذبت فتوايا ولو اخطا بها عن القراءة ونوى
 في القعدة انفسه تاوصيرها رعايته نقلها الى الثاني وكذا القضا
 الاداء سفره وحضر **فصل** الجماعة للجمعة شرطا كذا العقد بالسجدة
 وقالا بالشروع وتركنا باعتبار الاداء ولم نعين اقلها اربعين اجارا
 مقيمين يجعل الاقل اثنين فيها وفي الحاداة وجبلولة الطوائف وبها

في صلاة المسافر
 اربع ركعات

في صلاة الجمعة
 بغير الميم اسم من الاجتماع
 اليوم والصلوة ثم كثر الاستعمال حتى غلبت منه
 المصنف

تحت وبشرط المصروفه والوالى ومنها منى مطلقا وجعلوا
 الى العصر المغرب لخرج الوقت وهو فيها ناره بسبب الظهور
 لا بانها اربعاء وخطب قبلها ولم يشرط الفصل بين الخطبتين
 والا فصار على ذكر الله مجزوء ولم يشرط القيام والظهر والسنو
 آية والا ايضا بالتفويك والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم بكونه
 ترك ذلك ولا يجب على مسافر وامرأة ومريض وعبد والاعمى ان يركب
 عليه مطلقا ولا الحج وكذا العاجز عن الوضوء والتوجه مع ساعد فلو
 بعدوا الظهور فسدنا بالجمعة واجزا اما منهم فيها مائة المرأة وكثرة
 جماعة الظهر للمعدوزين وجعلنا الظهر صلاهي ففنيا الاعادون
 المعذور بعدوا الامام وسجدة اليها وبطل للظهر وقال اذ كان
 بما عليها اربعاء اذ كان الشهد ولو كان بها وتذكر العجز حكم المضي ان كانت
 للظهر وقد ما العجز وتفرق الجوامع مع غير ما جاز وبشرط لائس فقط
 جلولة نروا جازة مطلقا ولم بعدوا واثنته ايام مبال الى الجابح
 للجواب على الخارج فني على فري فاجاب المصروفان يحكم عليهم
 مشمولين بنور بشرط سماع النداء وخروج الامام فاطع للصلوة
 والكلام واجازة الى الخطبة ومنعه عن رد السلام والسنو بحملها
 بعد ما استا وبما استا اربعاء التي قبلها **فصل** في صلاة العيد
 ارتفاع الشمس المارة الى فيقصد المصلى وهو عليه جهر اوله
 قبلها ونحو الاكل ونحوه في الاضحية وتطيب وترين وتزيد في

في صلاة العيد وتطيب وترين
 في صلاة العيد

بعد الاضحية ثلث تكبيرات لا سبعاء بخلاف الذكر في الثانية بعد
 القراءة ثلثا لخمسة قبلها ويرفع فيها يديه ولا يقضي لغزها ويا
 من اذراك الركوع تسبيح فيه درهما بالكبير ونحوه الفطر الى
 لعذرو والاضحية الى ما بعده وايضا وخطب بعد ثلثين بعد كل
 منها حكمه والتكبير من فخر عرفة الى عصره وحمايه اخر اليوم
 ولم يبدأ يظهر النحر الى فجر اخرنا وهو على معين في المصطفى
 بجماعة مستحبة وانصرفوا على اذانها وكثرة المصروف لثلاث فقط
فصل في جمع الامام بجمعة بغير خطبة للكسوف والخسوف والاصلي
 الناس فرادى وصلى ركعتين بركوعين لا باربوع وبطل
 القراءة والامام تجاوت وياؤر الجهر ثم يدعوا الى لا تجل **فصل**
 استغفار روعا واربوعتين كالعيد بقراءة جهرية وخطبة
 ويستقبل الدعاء والامام لا يقبل راودا واربوع ومنعه منه الامام
 والله في المحذور **فصل** بين الناس الاجتماع في شهر رمضان
 بعد ثلث بصلوات خمس تروجات بعشر تروجات وتكسوا
 بين كل تروكتين قدر واحدة ثم يوتر بجماعة ويختص **فصل**
 لا بخير صلوة الخوف بعدد عليه الصلوة والسلام ونصبرنا
 ان يغير فورا اخطا نقب للصلوة والعد ونصلي باجدهما ركعة
 وبالاخرى الاخرى ثم ياتي باللاحقة فتودي ركعتيها ثم يركعها
 ولم ياروا هذه وحدها بركعتيها ولم نوجب حمل سلاح للخطب وبطلها

في صلاة الكسوف والخسوف
 ارباع

في الاستغفار

في التراويح
 ارباع

في شهر رمضان
 بعد

اتصال فيها ويصلي بالاتفاق ثنتين من الموضع بالثالثة الثالثة
 ولا اكان معهما صلى بكل شفعا في الرابعة وسقط السجدة والركعة
 والجماعة فيؤدون اياما عند شدة الخوف **فصل** بوجه المختصر منها
 ونقطة الان لا بعدة لانه اذا قضى به الجاه ونمض عينا غسل
 على سر ومجره اياما على فيسجد رواتر بقصر غير العدة فيسقط
 وشقه يغسل راسه بحية بخلع يمنع تسرحهما وقص شاربه طفره
 يسام فيفعل ثم يمسح بيمينه بيمينه بيمينه بيمينه بيمينه
 ثم يمسح بيمينه بيمينه بيمينه بيمينه بيمينه بيمينه بيمينه
 راس الحرم ووجهه ونمضه من غسل وجهه ويا من تخمير بمغسرة ماء
 ومنغما من غسله فاذا ارتدت بعده واستأله سهره اجناه
 لو سلم ذات فاسكت ووطئت بشبهة فانقضت عهدها بعد
 زوجها او وطئت اخت امراته بشبهة فانقضت عهدها بعد
 في ام الولد **فصل** في كفنين الرجل في ثلثة اثواب امار واما
 وقبض ولا يجعلها القائف ويكتفي بالاولين ولو بقي اقل من
 امر نزع غسلة ويبدأ بالابسة لغة وبعد خوف انتشار ذريرة المرأة
 خارا فوق القميص تحت اللعانة وخوة لربط ثيبيها ويكرى وقبل
 على صدرها ونحو الاكاف **فصل** ونقدم الواني في الصلوة عليه
 ثم الغاضي ثم امام الكلي لا الولي وهو بعيد ان يصلي غيرهم ومنع تعدد
 ويصلي على الغير للنفقات ويقف هذا الصدر مطلقا ويكرى بعدا

في الجنازة

في الكفن

في الصلاة على الميت

برقع

ربح اليد بجمعة الله في الاولى ولا تعين القائه ويصلي على رسول الله
 الثانية ويحمله ونفس المسلمين وفي الثالثة ونسلم في الرابعة
 ثنتين لا واحدة ومنغما من ثلثة اربعة لو غسل يامه لم يسبق
 للحال وبها بانظار كبيرة وبمنها في سجدة وعضوه فاقب و
 مستهل ويصلي عليه ويا من به يسقط ثم خلفه **فصل** وبعين اربعة
 لهما لاهم او ثلثة او خمسة يبرمون دون الجنب ونفصل بقية
 لانقدها ويكره الجلوس قبل وضوءها ويكره القبر ونامر بوضوءها
 القبلة لا سلا ولا تسن الا بتار في الواضئين ويقول بسم الله
 وعلى رسول الله ويوجهه ويحل عقدة ويسوي البسمة ويسجي فربا وكبر
 اجر وخشب لا يقب ثم يبال ترابه ويسم **فصل** من ثلثة شتر
 مطلقا او سلم فتلا لا يوجب فيه بشف ظملا او وجد في المعركة
 وبه اثر كان شهيد او لا تعين فتيل المعركة عاريا فكيف بغيره
 ونزع فيه عن البس من حبس الكفن ونفصل عليه القصب الجنبون
 والجنب الحائض والغف بعد الانقطاع والمفتول المشغل
 يغسلون ومن ارتث غسل ولو اوصى وعاش اكثر من ثلثة ايام
 يامره وخالفه وشرطه كماله غير عاقل فيه ولا يصلي على ما عدا
 طريق ويحني بها فاقب **كتاب الزكوة** تفرض على كل
 جده ما كلف انصا بحتوى فاصل عن الخواج الاصلية او لنعم سائبة
 حولية بتمتع العزل والاداء ونسقطها بهلاكه ونسبها على النصارى

في حمل الجنازة والدفن

في الشهادة

والعقوب سقط منها بعد التكاليف وحصل ما بالنصاب ليكون الباقي
 من العقوب ولو نقص في النصاب لم ينوب ما سقطت وتلك في بعض
 منها بقدره ولا نوجبها على يد يور مستغرق وصبي مجنون وغيره
 في العا من اقامة اكثر الحول لا اقل ولو نقصا بفلس سقطا عليه
 اني بعد الوجوب بها وطروفتوا فيها اذا الحقد بين وسط الحول فان
 ما نقصا في اخره ولو انت احوام على دين وعروض نقصت او
 اوجوبها عن الكل لا عام القبط ولو ابراه من دين سوا النصاب
 في بعض الحول لم يوجبها وخالفه ولم يجعل دين زكاة مال مستهلك
 ما نفا من وجوبها مستفاد وما اوجبها في الضار ولا عن عوام
 برت على نصاب مقبوض ولا نوجبها في نصاب سائمة تحت الخلطة
 ونوجبها على مضارب عن نصيبه قبل الفسدة ومن واجبه عند قبض
 اربعين درهما من بدل مال تجارة ومائتين منه لغيره ومائتين من
 الحول بعده من بدل مال غير الحاق الا وسطا بالخير رواية واوجبا
 من المقبوض مطلقا بشرط الحول بعد النصاب الدينية والارش
 وبدل الكتابة والنصاب المعين من السائمة مهران لا يجب فيه بدل الحول
 قبل القبض والرضا بركة النصف المدد وبعد الحول من العف
 من الطلاق قبل المسيس سقطنا ما عن الموهوب في حرجه فيه
 مطلقا بعد حوالا ان كان يقبضا وقطعا حوالا السائمة لا سائمة
 مطلقا لان كان بخله الجنس بغير الحيلة له فمها وكرها ولا مائة

من سائمة اشترى بها من اوانها بغير رضاه بل امر باليود بها
 اختيارا ولا من التركة ان لم يور من بخله المصدق الوسط ويجوز
 البقية حتى اذا وجب من بخله الا على وارثي وردوا واستردوا
 واعتبرا القدر دونها في النصاب الكسبي والوزن واعتبرا النصف
 الفقير ويضم المستفاد الى جنبه وزكته بحولها جارا والتجمل
 ولا ينفع في العشر قبل خروج الثمن واجراه عن نصفها
 بعد ملك فرد ولم يضمن التاجر التجمل الى فقير استغنى الحول
 والمأمور بالاداء اذا ادنى بعد الاحضان وعصا له العلم
 واستقطنا نفيعين النادر اليوم والدرهم للفقير **فصل** في سائمة
 في خمس من الابل بخمسة كانت او عابا وشاة في عشرة
 في خمس عشرة واربع عشرين الى خمس عشرين ست مخاض
 ونبت لبون وثنتين وحقه في ست واربعين وحقه في
 وستين وثلاثون في ستين وسبعين وثمانين في احدى
 الى مائتي وعشرين ثم ستانف الغنينة الى فرض خمس وعشرين
 مث جعان في مائة وخمسين ثم الى ست واربعين فاربعة جعان
 مائة وخمسين ثم الى ست واربعين فاربعة جعان الى مائة ثم
 ابداء كذا الحكمين في كل اربعين بنت لبون وفي كل خمسين
 من غير سائمة **فصل** في سائمة او تبعه في ثنتين من البقر
 او الجوا ميسر سنة في اربعين والراية بحسابه لرب عشر في

في سائمة ابل
 اشترى

في سائمة البقر

او غفر الى خمسين سنة وربع او ستين كقولها مسكان الى
سبع سنة وسبع وثلثين مسكان وفي تسعين سنة ابنته
وفي مائة مسكان وسنة وتبعه الفرض في كل عشر ولم يوجبها
وفي الابل عوازل **فصل** في ثمانية من الغنم الى مائة وعشرين
الجذعة وثمانين في الزايد الى مائة وثلاث في الزايد الى اربعمائة فارت
ثم شاة في كل مائة **فصل** وهو يخرج من اخرج دينار عن كل خمس
من المسألة وبين فرض في درهم قيمته لم يوجب شيئا وفي
الاناث والذكور خالص وابتان ولا شيء في البغال والحمير بغيرة
ويوجب في الفضل والحق في الجاجيل واحدة منها اخذ ما يجب في
المان **فصل** في خمسة في مائة درهم فوزن عشرتها بصفة
وتعتبر عليه الفضة فان غلبت العشرة تخفف بالعروض وربع العشرة
عشرين مثقالا من العين ثم الواجب في كل اربعين درهما درهم وفي
كل اربعة قيراطان وقال لا بالحساب فيها ويزكي تبرها وانتهما ووزن
الحاجي مطلقا ونظم الورق الى العين وهو الحقيقة وقال لا بالاجزاء
وشن السوائم المراكاة لا قيم اليها ونظم قيمة العروض **فصل** في زكاة
مال التجارة او ابلت قيمة نصيبا من احد النقيدين ويقوم لا ينفع
ببصاره ونشرط كمال النصاب في طرفة الحول لاني كلتي السوائم
والنقيدين واخذه في العروض ولا يوفيهما في عبء تمت قيمة نصيبا
في اخذه ولو حال على ثلثي قيراطين فعلا او نقص ثلثي من عندها

في مائة سنة الغنم

في مائة سنة الخيل

في زكاة النقيدين

في زكاة العروض

زكاتها

زكاتها بخمسة منها او قيمة ما لمعتبر يوم الحروب قال لا لا ولا ولا
العين فاذا قيمته اعتبر يوم الحول في الزيادة والاداء في النقص
وزكاتها بالقيمة نصيبا في اشتراك التجارة لا بالسوم والرباع
غيره في حصصها **فصل** العشرة في كل خارج فصد بانه بغيره
وقال ان كل ثمرة باقية تبلغ خمسة اوسق ويجب نصفه في
المسقى بانه بغيره اكثر السنة فيما سقى سحا كل ثمرة وبالاول
تحتب مائة والحرج عليه ويوجب فيها لا بوسق اذا بلغ قيمة
من ادى الموسوق واعتبر تحت اشال على تقدم به نوعه ويجعل
القيمة من الاقصر العظام حرجية لا عشرة ونعشر العسل الحاصل
من العشرة وهو واجب فيه مطلقا ونعشر ثمانية عشر اوقية او
امثال لا خمسة اوقية ولا يجمع الخراج مع جميع الزكاة معا اذا
اخر منها ومنع تضعيفه على ثلثي ملك عشرية فلو سلم
بالمه ورفق التضعيف ولو ملكها الذي ثلثي الخراج او ثلثي
ووجهه وعشرة اذا اخرج عليه والا على المتاجر او اربع
فهو على رب الارض وقال في الخارج واوجبتا على المستعير
لا المعير ولو اشترى زراعا وتركه بدين البائع فادرك بوجبه
الفصل على البائع والباقي على المشتري وقال لا عليه **فصل**
من نصيب الامام لا اخذ الصدقات ياخذ من المسلم ربع العشر
الذي نصفه من كبره العشر ومن اكل الحبوب ونعام الحول والغنم

في العشرة

فيمن يبيع على الناس

من الدين وحلف صدق ويأمره بنفسه بغيره او ادعى التسليم الى
 اخيه واستخلفاه واخراج البئر شرط في رواية ولو ادعى الاداء
 بنفسه الى الفقراء في المصدق وان كان في السائمة نعمة وان
 حلف ويصدق الذي كالمسلم ولا يصدق الحرفه والا في احوال
 ولادوه ولو رد في بحر او خسر يربها عن غشيره بما يباح من فقه
 الحرف فقط ويأمر به فيما ان تربها معا وفي الحرفان فرق بينهما ولو
 من الرطاف فهو ممنوع عن الاخذ **فصل** واذا وجد مسلم او دمي
 معدن ذهب او فضة او صديا او رصاصا او نحاسا في ارض غشيره
 او خارجية نوجب فيها لنفسه اخذ الباقي وان وجد في داره فهو
 وفي الارض وايمان وان وجد كثر المسلمين كان نعمة والا
 من اخذ الباقي ان كانت الارض مباحة وبطرد الحكم في المملوك
 ولا صاحب الحظ ويوجب في اللؤلؤ والغبير دون الزينق وعمل
فصل تصرف في غدير من مسكين معدوم وعكس الوصف رواية
 على الزكوة بقدر عمله وعازم لزمه دين لا يفضل بعده مصاب في
 سبل الله تعالى ويغيره بمقطع القزاة لا الحاج والاسيل
 ينقطع عن مال وفي فقه المالك والمالك وسقطت المولفة ويغير
 الا فقرا على احد بهم ولا نوجب القسمة على ثلثة من كل صنف **فصل**
 اخراج نصاب عام مع الكراية لا تصرف في ثمنه ولا مسجدة وكفين
 واعناق واصول المذكي وفروعه وزوجه ومصرها اليه بلطونه

في نعمة والركا
 ابن مالك

في مصارف الزكوة
 ابن مالك

ومكانته ومديره وام ولد ومعتق البعض كالمالك وبخبرها
 على من يملك قدر نصاب فاضل عن الحاجة الاصلية لا قدر
 الكفاية ولا كسوف لا تصرف في ولد غني صغير وعبد وبني باسم
 ال على عباس وجعفر وعفيل وصارت مضافا عنهم ومواليهم
 ويوجب الاعادة على طان قبول الحبل وكان البند ويحبوا ظهر
 مكاتبه ويجوز اطعام نيم كسوة منها اذا ملكه بالتسليم اليه
 نفعها الا القزاة واربادة **فصل** يجب صدقة الفطر
 على الحر المسلم بشرط ملكه منظار نصاب فاضل عن الحاجة
 ما يفضل عن قوت يومه لنفسه وعياله وراجل بلوغ والعقل وقال
 المولى منها لهما ونوديهما عن نفسه ولاد الصغار وعبد
 ولم ولده لا عن المكاتب ولا تجلب ولا نوجبها من النساء ولو
 الكبار الفقراء والاباق والتجارة وتخرج من العبد الكافر والعبد
 بين اثنين لا فطرة على واحد منها وما لا منها على كل واحدة من
 الرئيس لا الماشا من ولا نوجب عليها نصفين على الواحد منهما
 واوجبا ما عند مسبقا بالخير على البايع وان فسخ والا على المتبرع
 لا على من له الخير ونوجبها حيث هم لا حيث هو ونكحها على كل
 من ابوين سارعا ولدا وتسمها عليها ويجب صباغ من تمر او شعير
 ويخرج نصفه من التمر وكذا من الزبيب في رواية ويجبر الغني ومن
 وثيق الحظفة والشعر وسويقهما على النسبة واعتبروا القيمة

في صدقة الفطر ومقدارها وقت وجوبها
 ابن مالك

ولا فطره في هذه الحجة ابطال ثلث عرافية وهما ثمانية وبنوع
 الى ذمى ونزجها باليوم لا بالليل حتى لا يجب مولود بعده وميت
 قبله ويستحب اخراجها قبل الصلوة ويجوز تقديمها ولا تسقط التخيير
كتاب الصوم يفرض صوم شهر رمضان على كل مسلم
 بالغ ادا وقضا وصوم المنذور والكفارة ويجزم العبدان
 وايام التشريق وثيقيل فيما عدا ذلك وبسبب الصيام من غير
 الصادق الى الغروب عن الاكل والشرب الجماع سبباً لثبته
 الوجوب للادوية والافاقية والطهارة عن الجبض والنفاس
 والجماعة وفرضنا النية على الصحيح المقيم ومعدوما لم يشترط نيتها
 ولا ثبوتها في ادى رمضان والنذر المعين بطلانها لنية النفل
 وقبل الزوال ورمضان نية واجب اخلا المعين بطلانها
 البتة في القضا والكفارة والقدر المطلق واجازوا النفل
 بنية قبل الزوال ولا يجزئها بعده ونفصل الصوم لتمامه
 من واجب اخر معتبرة وج النفل واما بيان والمرضى في النية
 كما صحح في الامم ولو صام مقيم عن غير رمضان لجهده بجعله عنه
 لا عما نوى ويكل شعبان ان عم الهلال ويجب على المنذور بنية
 لادوات شهادته ولا نوجب عليه الكفارة ولو افسده بالوقاع
 ولا يفسد الامع الناس وان افسده في مال رمضان لم يفسد
 واشتوا رمضان بعد ان اعلى المطمع وثبت في الفطر والادوية

بعد ليس

بعد ليس والا يجمع بوجوب اجبارهم للعلم والاكتفاء بهين رواية
 ويجعل اذ اوى قبل الزوال لما ضمت في الصوم والفطر بها
 واذا ثبت في مصر لم يسهل الناس قيل خلف باختلاف
 والصيام الشك انما نطوعا **فصل** بوجوب القضا على من
 فيما دون الفرج او انى بهيمة فانزل او قبل او لمس فانزل وكمره
 والقبلة اذ الما من على نفسه ولا يجزئ جفام والاحتال واذا وقع
 في نية فتمده ويعتبر انشغال الغم وفي عورة لوجوب به لا النية
 ولم يوجزه بالانزال من اداة نظرا ونكرا بالاكل والشرب
 في الجماع ما سبوا لوطن فطره فتمده او اظفر على ظن فاسد
 الطلوع والغروب وادجنه على الموطورة فانه على من صب
 في فيه ما ناما ونظر له خوله من مضمضة وان لم يبالغ ولو فطره
 في اذنه دهن او حقن او استعط او دخل حلقه مطرا او دمج اظفر
 لادباب او غبار او دخان او طعم الادوية ولو قطر في احدى العينين
 رواه في رواية وصول وا من امة او جاذفة الى البع
 مظهر حكمه اذا نزع بطلوع الفجر وخالفه وعكسناه في نزع لند
 وابنا عه البير من بين اسنانه ووجوب قضا اليوم المنذور
 لعدم فلتان وقد قدم بعد اكله وخالفه وكمره شروع في النفل
 ولو شرعت منطوقة ثم افطرت ثم حاضت اوجب القضا به
 لشوعه منفلا يوم العيد ونحوه ونوجب قضاؤه ولو ما

فيها يجب القضا فيه ولا يجب فيها كمره
 ابن ممت

اسم على صوم كذا في النذر واليمين يجعل الاول الاول وبها لها
 ومنع تقديم وفاة النذر قبل حلول وقته ويكره صنف عليك طلب
 وذوق الطعام مضمنا للصغير لغير ضرورة والاستئذان
 والاعتزال والتلفف بشرب للتبريد مكره ويحالفه قيل
 يكره المضمضة لغير وضوء وكذا ائمة المباشرة والمعاينة
 المصافحة رواية ولا يكره الحجامة ولم يكره السواك الرطب
 ولا كرهه اخر النهار ويستحب السجود ولم يكره اتباع الفطر بسبب
 من سئل **فصل** تجب مع القضا الكفارة وجعلها كما نظها
 لا يمين من عام جامع في احد السبيلين في شهر رمضان **عند**
 ولم يوجبوا بالنسيان ولا نفقة والتعمد ونوجبها على المطاعة
 ونسقطها لمرض حفيظ او مرض وعكسه فيه لو سافر
 بعد لزمها ونوجبها بالاكل والشرب عداية وشروط الكونه
 خذرا او دوا وتعد فطره بعد نسيان عداية لا يوجبها
 وكذا اذا التعمد قبل الرؤال ولم يكن نواه او بعد نية قبل الرؤال
مسألة يحرم في القضا بين الجمع والتفريق ولا يجب فيه للقضا
 بعد منى العام ولا يجب على المريض المسافر ان ياتى بالصوم او ان يصوم
 ثم مات نوجب الا بصا بالطعام كالفطرة عن كل يوم بقدر
 ولا يجزى الصوم عنه ولو نذر صوم شهر ففجع اياما الزم بقدر ما واما
 كلفه المرض المصح للفطر خوف ازدياده بالصوم وما لا تجزى عن

في الكفارة
 اربعة

في صوم رمضان
 اربعة

في الصلوة

في الصلوة وتغفر حامل الموضع الخوف على الولد ونقصان الوتر
 عليها فدية واوجبها على الشيخ العاجز وبكسر من بلغ او استلم
 بقية يومه ولا يقضيه ولو قدم في بعضه او ظهرت نوبت
 ويقضى المصح عليه ما بعد يوم والاغما. ولو استعجب فضا وعكسه
 لو استوجبه الجنون ولو جن بعضه كرهه قضا. **ما مضى فصل**
 سن الاعتكاف ان يثبت في المسجد مع النية واذا صلوة بجاعة
 او الخمس فيه شرط ونزلة الصوم واصل نفقة يوم والكراهة
 ونفقت المرأة ونفقت ثيابها والخروج ساعة لغير صورة مفيد
 واشترط له اكثر النهار وخبره للجمعة وتحرم الوطى ودواغيب
 مطلقا وبالاثر ان من مس القبلة ولا نفقه بهما ولا يبطل بها
 من نظر ونكر ولا ينس بعد السج دون احضار سلة ويكره
 ولا يتكلم الا بصمت ويخرج القبلة الاولى لئلا يعتكاف بيمين
 ونكس لليام ونشرط السابغ فيها وان لم يميزه وان نوى الايام
 خاصة صدق ولو نذر اعتكاف رمضان فصامه فقط واوفا
 قضا والزمناه بصوم شهر غير **كتاب الحج** يقضى في كره
 ووجوبه مضيئا لا موسعا على كل مسلم حر عاقل بالغ قادر عاقل
 والراحدة ونفقة الذباب والاياب ماضيا عن الحج اهل بيته
 عيا الى حين عوده مع امن الطريق ونشرط الصحة فلا نوجب على
 مفقه عين والوجوب اية ولم يعبر واقعه المشي ونشرط

في الاعتكاف
 اربعة

في ج المراه من سفر زوج او محرم بالغ عاقل غير محرم ولا فاسق
 مع النفقة عليها ولم تقبل النكاح الا بابتات لفقدها واداء
 وجده تمنع زوجها من منعها عن الفرض واعتبرنا ايضا
 بلغ وكاوسلم به قبل وقتة **فصل** ويكره تقديم الاحرام على
 الحج شوال وذى القعدة وعشر ذى الحجة ولم يجز له وينقذه
 ولا تجزى عمرة وتحرى اهل المدينة والوراق والشام وتجدد اليمن من
 الحليفة وذات عرق والحجة وفزن وتعلم ويجوز تقديمها عليها
 ونظر في القضاء به من الميعات لاس جيت احرم لو قدم ومنع
 الا فاقى اذا قصد مكة مطلقا من مجاورتها غير محرم فان جاوره
 بهم وان دخلها فحج او عمرة والزمانا القارن بعد الحجة لا يبيح
 ولو عاد بعد احرامه بحج او عمرة بلباسا وهي العود شرط او عاد احرام
 او عاد بعد احرامه فاحصيا من عامه سقطناه ولا يسقط بعذر
 في الطواف ولو عاد بعد دخول مكة فاحرم بالغض من عامه سقطناه
 بالحج ورة مطلقا ولو اهل تحتين الزمة بحجة وبهاها لكن نقصه
 عند الشروع في الاخرى فيخلل لو احضر قبله بدین وكلمه بالكمال
 بدین ويجزم من هو داخل الميعات من الحلال ومن عكس للعمرة
 الحلال للحج من الحرم **فصل** واذا اراد الاحرام توفى وان غفل
 كان افضل لبس ثوبين جديدين غسيلين اراا الورد او بخري
 ثوبين للعمرة ونظيبان وجدوكر به بما يبقى عليه وصلى ركعتين

في وقت الحج وموئيد
 احرام

في الاحرام
 احرام

وقال اللهم اني اريد الحج فيسره لي وتقبله مني وان نواه اجراه ثم
 يتنمى عندها لبك لبك لا شريك لك لبك ان الحمد لله لك
 والمك لك لا شريك لك لبك ويجوز الزيادة ما ذكرنا في
 احرام ولا تكتفى بالنية فلتيق الرقت والصوق والجدال والطيب
 والادمان والغسل بالخطي والحلق مطلقا ونقطة الرأس من
 من نقطة الوجه ولا يقبل صيد البر ولا بشير الية ولا يدل عليه
 ولا يمس قنصا ولا فلسوة ولا قبا ولا خفين فان قصد
 قطعها اسفل من الكعبين ولا مصبوغا بوسن ولا رفرا لان
 يكون غسلا ومنه من المصفر وتغسل برجم ولم يكن يوشه
 الهيا مطلقا ولا الاستقلال بالمجل والفساط وكثير من
 التلبية جهرا عقب المصلوات وكلما شرفا او هبط واويا او غنى
 ركبا وبالاحرام **فصل** واذا دخل مكة ابتداء بالمسج فاذ اشارة
 الكعبة كبر واهل ابتداء بالحرفا مستقبله وكبر ورفع يديه كالصلوة
 وقبله ان كان في الاشارة اليه ثم يطوف الا فاقى طواف القدوم ثم
 اشواط ولم يوجبه فيه امن الحج بمينا مما يلي الباب العظيم
 وقد اصطحب من قبله فيدخل في السكة الاول ثم يمشي على شية
 ويستلم الحجران يمكن كلما حره ويختم به الطواف ونقطة عينا ونقطة
 ظهره ومنكوسا وبعد ان امكروا جبر الهم ثم يصل ركعتين
 عند المقام او حيث تسير من المسجد ونحوها ويجزى الوصل بين

في نية احرام الحج
 احرام

اذا صعد روتر او كراهه ثم يعود فيستلم ويخرج الى الصفا فيصعد
 ويستقبل البيت ويكبر ويرفع يديه ويهلل على النبي صلى الله عليه
 وسلم ويعدوا ثم يخط على بيته فاذا وافى البليتين انصرف
 سعي بينهما سعيان ثم يمشي الى المروة ففعل كالصفا ثم سوط
 فيطوف سبعة اشواط فيبدأ بالصفا ويختم بالمروة ويجعل رجلا
 لا ركنا ويكث بركة حراما بطوف بالبيت ما بدا له فاذا كان اليوم
 السابع خطب الامام يعلم الناس فيها الخروج الى منى والصلوة
 بعرفة والوقوف والافاضة وعينا للخطبة السابعة والسادسة والحادية
 عشرة لايوم التروية وعرفة والخروفا واصلي فجر التروية يكسب خروجا الى
 فاقام بها الى فجر عرفة ثم يتوجه الى عرفات ويقوم بها فاذا زالت
 الشمس خطب يعلم الناس الوقف بعرفة والمزدلفة رمي الجمار
 والخروطوف الزياره ثم يصلي بهم الظهر والعصر وان اقامتبع ولو
 فصل ينقل ثي الاذان والجماعة شرط الجمع ولو انفرد بالظهر ثم
 احرم سفاهه عن اداء العصر كجمع ثم يتوجه والناس معه الى الموقف
 الاعظم ويجوز ان يقف بعرفة كلها الا بطن عرفة وسحب ان يقف
 على راسه بقرب جبل الرحمة ويستقبل القبلة ويصلي ركعتين
 على الله تعالى ويكبره ويصلي سوره ويجهته في الله ما ولي ثم
 الوقوف هذا من السبل ومن ادرك ما بين الزوال وفجر الخروفا
 او انما او غمي قلبه فعد ادرك الحج ومن فاته فاته فيطوف ويسعى

ويختار

ويحلل ويقضي ولا يوجب ما فاذا غربت افاض والناس معه
 على بيتهم الى مزدلفة ولوافاض قبل الامام جاوز عرفة فمرنه
 بهم فلو دعي سقط وفي سقوطه بعد العراق الامام عرفة رواينا
 وبسحب النزول بقرب فخرج فيصلي بهم المغرب والعشاء وان
 واقاة ولم تنهها وتركها اعادة بفصل فحل ويجوز او المغرب
 في الطريق وعرفة مع الاساءة وقال عليه الاعادة ما لم يقطع
 الفجر ثم يصلي بفعل وتقون الا في بطن محسره ويجب في الوقوف
 وباتي اذا سفرنا فيسند ابرمى حجرة العقبة من بطن الوادي
 سبع حصيات كحصا القذف يكبر معهن ولا يقف عندهن ولا يقف
 التمسيع مع اولاهن لاسع الرجوع من عرفات ويجزى بطينه بآية
 ولا يجزى قبل طلوع الفجر يوم النحر ثم يخرج ان احب ثم يلحق ويفصل على
 التقصير وقص الا في النساء ولا يحفل به الذي اسبغ الخلل
 ثم ياتي مكة في ايام النحر لا اذ فرض طواف الزيارة سبعا وسعي
 ويريد ان لم يكن قد هما وحيل الى النساء ثم يعود الى منى فاذا زالت
 الشمس من باقي النحر رمى الجمل الثلاث بيته بالتي التي سجد الحيف
 ثم بالاخري كذلك ويقف عندهما كحده ويهلل ويكبر ويصلي على النبي
 صلى الله عليه وسلم ويدعو افعابديه ثم يحجده العقبة سبعين ولا يقف
 عندهما وبسقط الترتيب في الرمي ويفعل كذلك في الثالث وان لم
 يفرغ في الرابع ويعدته فيه على الزوال بعد النحر جاز ولا يوجب المبيت

الياسي يعني ويكره تركه فتم الثقل قبل فراغ الرمي ثم ينزل اذا فرغ
المحصب ثم يدخل مكة فيطوف للصلاة سبعا لا رمل فيها ونحوه على
الملتزم وينتبت بسماء الكعبة ويقرأ سورة فاتح بعد الى الله
والجوارق بها مكرهه ويسقط طواف القدوم بالوقوف غير شئ
ويسقط الصلوة لاسيما ان مكة بعد النفر والاف وتوافق المرأة
الرجل الا في كشف الرأس ورفع الصوت والرجل السعي بين المسلمين
والجني وليس المحبض وكشف وجهها ونقصه يمنع من الطواف
فقط المحبض ولو حاصرت بعد طواف الزيارة سقط عنها طواف
الصلاة بغير شئ **فصل** وحج عن الموصى به ما كان من مصره ان
النفقة والاف من حيث تبلغ ولو اقامت المأسورة في بعض المسكن
فالا تبدا من منزله وقال منها وكذا الوما الحجاج لنفسه ولو اوصى
بالاف فمقرن فهو حالف ولو اوصى به فالحال عن احد هما ثم عين المصني
يجعله عن نفسه وقال ابن لو ملك النفقة بعد الاف ارجع عنه من
الباقى ومن باقى التملك وابطلها ولو حج من لم يرد فرضه عن غيره
يجعله عما نواه لا عن فرضه والاحرام عن النسبة عن المصني عليه
فصل ولو اوصى من اذن مولا فباعها اجزا تخللها لاردا
وتخليل حرة احرم من لغيره ثم تزوجت او عتقها اذن تجوز
لغيره فخللها ثم اذن فحجت من عاها جفاه فضا وان لم ينو
العمرة والحج **فصل** تفصل القرآن مطلقا لا الافاد فيهل للعمرة

في الحج عن غيره
الملك

في احرام لامة والعبه
الملك

في القرآن
الملك

والحج

والحج معاصر الميعات ويسئل الله تعالى فيسره ونبوهما عقيب
صلوته وناؤه بمرتب افعال الحج على افعال العمرة فيطوف طواف
ويسعى سبعين لاواحدة ثم يذبح دم القران يوم النحر بعد الرمي فالحج
صائم ثلثة ايام بخمسة ايام بعد غرة ولوانت اوجبا الدم لا صوم ايام
القشر بين اذنه وناؤه بعد العمرة قبل الاحرام بالحج في التمتع ثم
يصوم سبعة ايام وحج ونحوه بعد فاعه بكرة واذا استبأ انا لوف
فقد رخص العمرة فيزلم الدم والعقاة ويسقط دم القران **فصل**
تفصل التمتع على الاواد والعكس رواية فيدأ بالعمرة من الميعات
في اشهر الحج فيطوف لهما ويبقى بقطع النسبة مع استبأ
ولم يفرجه عندها لبيت ان لم يمسك من احرم وعنده ان لم يمسك
ويحلق او يقصر وقد حل ثم يحرم بالحج يوم التروية من احرم وتفصل
تعدية مطلقا وبغيره كالمفرد ويرمل ويسعى في طواف الزيارة
ان لم يكن قد حرمها بعد ثم ياتى بدم التمتع فان لم يجد صام كالحرم
وان ساق الهدي كان افضل فان كان يذبح ففعله بالانسنة
في التمتع والاشعار مكرهه ونقدم الاحرام على النسبة ويجعله بتعليقه
وسوقه محرما فاذا دخل مكة طاف وسعى ولم يخلل ويحرم بالحج فالحق
رأسه يوم النحر بعد الحج حل من الاحرام بين ويعتد الاقافه ومنع
ويؤف اهل مكة او اضافوا اليهم من يلزم الى الميعات فان اعتمر
ولم يسكن الهدي ثم عاد الى بلده بعد فاعه من العمرة بطل

في التمتع
الملك

بشرط ان لا يتم بهما الماحي او ابله لو كان سابقا
 فادركه رجوعه او كان طاف الاكثر او اخر الحلق ومن احرم لها
 قبل اشهر الحج فطافا قل من اربعة اشواط ثم دخلت فادركها
 واحرم الحج كان متعبا على العطاء اكثر ما ولو اعتمر كونه في
 وحل وخرج الى البصرة وما خرج من عامه فهو متمتع ولو افسد ما
 والى البصرة وعاد فمضى حج فهو العكس المكي الذي طاف
 ثم احرم الحج تتركه ويقضيها ولا يسلمها ويقضيها **فصل** او اطلب
 تطهر من وجوب عليه دم وفي الاول صدقة ونحوه وفي الثاني
 ونكس ثم اكل كيرة موحية له دم وفي ثلثه صدقة بقدره
 بطلقة راسه وبس محبط بشرط انهما كمال يوم ولو لم يجد الا
 فلبس لم يفسد نوجبه واخره وضع العباءة على المسكين من غير
 اليدين الغسل بالخطي والادمان موجب له وقالاصدقة فباخير
 وتقدريه موجب له مطلقا وبجائفة مطلقا واعتبر في المكان دون
 وكذا اطلق موضع الحاجم وقالاصدقة ونحوه الربع بالكل فيه لا
 شوات ولو اطلق غيره فمزمع بها او اطلقا غير مزمع بها
 من الرجوع على الحلق ولو نظيب او لبس اطلق لعذر فخرج ان
 او صام ثلثة ايام وتصدق بثلثة اصوع من طعام على مسكين
 وبغير اياحه بشرط عليك وجب بعض كل الاطفا وبها من يدر
 او جنبك عن ثلث اصابع صاعا ونصفا لادما وادجبه في خمس

في جنائيات على الاحرام
 او ترك

او قالاصدقة ودعا في دين او رجلين وقالادمان ونفسه الحج الجاع
 قبل الوقوف ولو ما سببا فوجب الدم والقضا والاحكام وبعده بدنة
 ولا نفسه ونقد الذي السدود بعد ما وجب به دم بعد الحلق ودية
 بشهوة ولم يوجب الفدية بين الزوجين في القضا من حين يراها
 المصر ولا عين حاله الاحرام ولم نعين مكان الجنابة ولا تنقيا
 ونفسه بالعدة قبل الطواف اربعة اشواط فوجب الدم والاحكام
 والقضا بعد ما نوجب للبدنة ولا نفسه ما وجب لظاهرة الطواف
 في الاصح كان طاف للعدة دم وللصدر محمد ما نوجب صدقة وجسام
 والزيارة محمد ما صاف دم وجنبه نة وقد اكبا من غير دم غدرو
 الاعادة ما دام بكرة في الحدث وتجنب الجنابة في الاصح ولا يخرج عليه
 ولو لم يرك من طواف الزيارة اكثره بقي محمد ما ابد حتى يطوفه ولو لم
 اقله تركا والصدرا واكثره او السعي بين الصفا والمروة او التوف
 بالمدقة او رمي الجمار في ايامها او يوم او حجرة العقبة يوم نحو
 دم ولو ترك اقل الصدر او احدى الجمار ثلث صدقة **فصل**
 ونجب الجمار بقتله الصبي سببا او عاذا مستبدا او عايدا ونوجب
 باله لاله ولودل حلال عليه في الحرم الرضا المباشرة لا الدال
 عدلان في موضع القتل او قرية ان كان في بر وخير وبها القتل
 في ان يشترى بها به يافيه بجه وبلوعها ما جرى في الاخرة بشرط
 وطعاما فتصدق به على كل مسكين نصف صاع من براوصا

في احرام العيب
 او ترك

من ثم او شيعر او صوم كل شهر يوما كان فضل اقل من نصف صاع
 اخذه او صام عنه يوما او جبان حكم بالهدى نظيره من الاله
 صورة وقال لا قيمة كما في غير المشاي والافكا قال او جنبه على نجس
 لا الترتيب واو اشترط في قتله لم يترك كذا او حلالا في صوم
 كان عليهما او محرم صوم فجزا واحد ويجب ضمان النقصان
 بخرم او قطع عصمه او شرف شرفه في القية بقطع فوائده ونف
 ربه وكسر سيفه وان خرج منه ميت ضمنه ويوجب على الحاكم
 اذا ادخل الحرم ولو احره بدمه او جوده ولا نوجب ارسا بالقتل
 الا حرام والمرسل من بدمه صامس ولو قتل احد بهما صيد الاخر
 فضمننا حكمنا برجوعه الاول على القاتل ولا نوجب عن كل قاتل
 صيد او اقامه للخلل ونقدم الحلال بالقيمة وفي صيد الحرم
 بالكسفير في الهدي روايان ومنعنا الصوم واوجبا الجرا عليه
 اذ ارمي في الحرم فاصاب في الحلال لا نوجب الضيق بقيمة ما خرج من
 الجرا لو سرق واكلمه منه بعد الجرا بمنع ليس في قتل غدا وجده
 وذنب عقر بجنة وفاره وكلب مقور وجرا او جنبه في خمر
 وفيل و فرد ولا شئ في برغوث و قرادة وبعوض و غلة ونجس
 السبع الا اذا امال ونجس في الصبيح واوجبه في غير كقول
 فيته لا تجاوز ولا لاف ويصدق بما شأ عن فلا من بدمه و
 جارة ولو رمى طين على شاة تحي ولدها بالابه ويحل الحرم صيد

الحلال

الحلال ان فقتضيه وينج الابن والبقر والغنم والبطل الاله
 وحرمو الحكم المسروقه ويحكم الطيب المستانس ويحكم مطلقا
 والميتة اولى من الصبي للمضطر ويحوله مكفرا وضمنوا بقطع
 من شجر الحرم قيمته ويجزى خشبته ولا يقطع منه الا الاذخر ولم
 الميتة وبطل بيع المحرم وشراؤه الصبي ونجس كاهه ولم
 العارن بدمين في كل فيه على المفرد دم **فصل** تخلف الصا
 بالموض كالعدو فبعت شاة والعارن وبين ولو كان
 ما مورأ يوجها عليه وبها على الامر ولا نجس في مكانه بل يباع
 في الحرم ثم يخلل ويوجب الخلق بعد ذبحها وهو قبل غروب يوم عمر
 جاز كما لحصر البقرة ولا نجس الصوم لو عسر واذا خلل امره بالقتل
 فيقتضى العارن حجة وعمرين والمفرد حجة وعمره واذا زال
 بعد بعت الهدي فان قدر على اذراك الهدي والحج ثم يخلل ويصلي
 او الهدي ومعه يخلل والحج دونه اجنامه ولا تخلف الا حصار مكة
 الا لمن منع من الطواف مع الوقوف **فصل** ولا تفرض البقرة
 بجعلها الاحرام والطواف السعي الحلق ولا نفوت وتجوز في
 كل الطعام الا يوم عرفة يوم النحر وياام التشريق **فصل** هدي
 الابن والبقر والغنم ويجزى منها الشئ والجذع من الضان لا
 الاذن وقطع ربعها وثلثها او اربعة عليها وعلى النصف قال الشيخ
 ولا مقطوع الذنب اليد والعورا والجن والرجل التي لا تبلغ

في الحصار
البيت

في حرفة

في الهدي ويقتل من الهدي الحرم
رشد

المسك ولو نذر به لم ينجس الا بل ولا عنيو البقر لفضلهما
 ويخص فيهما بالحكم ويجز عن سببه ونشره فصدقهما القربة
 انما وجهها وبخير الاكل من ذي المسكة والقران ولا يجوز فيهما بل
 يوم النحر ونفصل فيه ذبح التطوع في الاصح ويؤكل منه ويجوز ذبح بقية
 الهدايا قبله ولا يؤكل منها وتعين احرم لذبح الهدايا وبخير النذر
 على ما كان غير احرم ولا يجب التزويف بها ولا يقبل الا البدين
 من دم المسك لا الجبر والجنابة ونفصل في الاكل وذبح البقر والغنم
 ونفسه ان عرف وينصدق بجلالها وخطاها ولا يعطى الا حرام
 منها ويجوز ركوها للمضطر لا مطلقا وينضح صرع ذات اللبن
 البارد لينقطع فان كان بعيدا حلب ونصدق وان تنفع
 ضمنه ولو عطف في طوع سقط او واجب او تعيب اعاض عنه
 ماشا او بدنه فان كانت نطوما خربا وصنع بدنها فلا بد منها
 صحتها ونصدق بها على الفقرا او واجبة اعاض عنها ونفصل
 ماشا **كتاب البيوع** يفقهه بجا بقبول بصيغة المضي
 وبكل لفظ يدل على معناها وبالاعطى مطلقا في الاصح وبخيرها
 في المجلس فان قبل ان يشاره من غير تفرق صفقة الا بائنا
 وتفصيل الثمن فان قام احد بها قبل القبول ابطال الاجاب يلزم
 ونفي خيار المجلس في الاشارة في الاعراض وبشرط معرفة
 المسبح بان يفي الجاه وقد الثمن وصدقه اذا كان في الذمة ولا يفتن

المصدقين

المسقون فيه ولو عنيو وتعين نفعه للطلاق فان خلفت
 عين ويجوز بالمال الى اجل معلوم ولم يشرى اجل سنة ثمانية
 البائع السلفه منه الاجل ويجوز بيع كجوه متنوعة جرافا وكيلنا
 وبانا وجر كجوه المقدار وبيع صرط طعام كل فغير كذا مجهول
 المجموع صح في ذوقه لم يشرى الجناز واجازاه في الكل وناسه
 ضربين من جنس في قطع ووجب غرارعة ومشرة اذرع من
 من داره بانه ولو كانت اسمها جاز ولو قابل الثمن بحد
 فنقصت بخير في اخذها بالحصنة او الفسخ فان رادت الزائدة
 ثوبه ارض فنقصت بخير في اخذها بالكل او تركها وان رادت
 لم يرد او بجلتها واخرها فنقصت بخير في الحصنة او الترك او ردت
 ففي اخذ الجميع على دفع الاجزاء او الفسخ **فصل** بدخل في بيع
 بناو ما ومناجتها معا وفي الارض اشجارا لا الزرع الا بالنسيئة
 ولو اطلق شرا نخلة بملك عينها لا غير واخذل أرضها وهو مختار
 ولو باع نصيبه من دار فعلم العاقد بن شرط وبخيره مطلقا وشرط
 علم المشتري وصدقه وذا روايتان وشرا الدار عينا ما سدد
 وبخيره واجازاه بطريقها ولو اشترى ارضا شجرة ما ثمرت قبل
 وقيمتها سواء فاستهلك البائع ثم باسقط الثمن بها ثلثة او
 ثلثة وبها نصفه ولا بد من الثمرة الا بالشرط ونوجب تسليم
 شرا غير المدرك مطلقا كالمدرك ويجب قطعها وبخير شرا غير

بما يدخل في البيوع بقا وسع الثما
 في البيع

الحال لا ان يرضى البائع بركها فطيب الفضل وان شرط البيع
 واجاز شرطه تركها متناهية العظم فيبطل بشتا ارطال مملوثة
 ويجوز بيع الباقي والمخطئة في قشره وسبيلها ونودي البائع
 اجمالكيا في رواتبه المشتري اجوزاته وسلمه المشتري او لا
 وان تقاضا سلعين او ثمنين سلميا معا وان وجد بها زبونا
 سفاه من استرداد السلعة وجبها عليه وياخذ برطل
 انقضاء المطالبة بحيا و عند علمه ولم يخلفه حتى المسح لومات
 وسقط الثمن على الاصل ولذا عند القبض فلو اشترى خلابا
 فأنزلت اكثر منه قبل القبض او اردت قيمة جارية قبل تعلق
 واختار شرطه بالبيع ونص في النقال لا يحل الفضل فيصدق
 ونقسم الثمن عليها على ولدت قبله فز واحد بها معيبا خاصة
 لا الام بكلمة ونسبة بعين زيادة منفصلة بعده **فصل** لا تجبر
 للوكيل بالبيع بته ولا الا براء عند لا الخط منه لا تأجيل ولا قبول
 حوالته ولا يصح ويضمن ولو اقاله مع ولا يسقط الثمن على المشتري
 واستقطاه والراه والوكيل ولو كله بشر او موصوف غير معين
 فاشتراه من غير ته بعبارة نفعه وجعله للوكيل ولو باع ثامنا
 المشتري ولو لم ينفذ الثمن فوكل البائع من يشتره لا قبل مما باع
 قبل النقد فاشتراه فهو صحيح ويبطل التوكيل وجعله للوكيل
 ونفذ من شره ما باع قبل منه قبل نفع الثمن ولو باع بدراحتي

في تصرفات الوكيل بالبيع
 اربعة

سفاه من شره ما باع قبل منه قبل نفعها ولو باع
 عبده عارية بعينه فملك قبل القبض قال يرجع عليه بعينه
 ببقته ولو دفع احد شره بكل الثمن بعينه لا غير حكم له القبض
 وعدم رجوعه وخالفاه فما ولو اشترى لغيره عينا ما عطف
 قبضه كالمستفاد البائع ايا ورجوع العبد على المشتري
 امر عبده فافترق رجلان فاشتراه فذبح الثمن وغاب البائع
 فظهر حرا بمغنى من الرجوع على العبد شي وقال يرجع عليه به ثم
 على بوعه ان ظفر **فصل** استحباب البائع امانة ان يستبرها ولم
 ولم يوجبه وهو واجب عليه اذا انما قبل القبض ونفينا
 ربا ما واخر ناله وطى مرتفعة الحيف لا يابس قبل جولين فحين
 اربعة اشهر وشره رواية ونص في الثاني اخرى وبها ثمة اشهر
 بالحولين رواية وشره من مائة المديون وقد حاصت
 بسترها بعد فقهها لو اشترى مكانة خاصة فحاصت ثم
 فذفع على المولى استبرأه او يكتفى بحفيها في يد البائع واك
 المبسقة التي ماتت قبل القبض للمشتري وقال البائع ولو اقر
 ان حمل جارية من فلان فكذا به ثم ادعى المولى ذمى الجارية ولو وطى
 البائع امانة المبسقة قبل التسليم فالثمن كامل لا شيء عليها لم
 ونفاه على العقر والعينة واستقطاه ما اصابه وان نقصها
 مقسوم على النقصان وعلى قيمتها وبسقط ما اصابه واذا

في كسبه او ما يشبهه
 اربعة

في الاكثر من النقصان والعقد فسماء على الاكثر وتبينها و
ما اعصابه ولو استهلك ما دلث الشاة قبل القبض فهي مشترى
بقسطها من غير خيار **فصل** ويجوز للمدعي ان يعقد على كسر
الخمر بركا البياضات وتوكيل سلم له في ذلك ومحرم حلالا
بيعه صيده صحيح وخبر الجوسي بيع المحرم من ثمنه ومنه ولو سلم
فيما بين تبايعهما قبل قبضها فخلت قبل الحكم اجزا البيع وخبر
فصل مدة خيار الشرط ثلثة ايام والزيادة مفسدة ولا يجوز
اذا كانت معلونه واستطاع خياره الا بعد الثلثة لا يرفع الغش
ورفعه باستطاع قبضها ولو قال ان طم نقة الثمن الى اربعة ايام
فطابع فيها فهو ماسد ولو افقة في الاصح واجازه ولو قال الى ثلثة
اجزاه والغد غايته في الخيار داخل واجزاه ولو شرط الخيار بغيره
اجزاه ونبت لكل منهما فان اختلفت مضرت ما اعتبر السابق
وان حصل المخرج العقد في رواية والفسخ في اخرى واذا باع
الخيار لم يخرج المبيع عن ملكه والتمن مملوك فملك العقد متى
بالقيمة واذا اشترى الخيار لم يخرج الثمن عن ملكه وخرج المبيع
ملك البائع والمشتري لا يملكه ولو نعت او ملك فوجب الثمن
لا القيمة ولو اختلفا فيما تقول المدة عيه وقال المنكره ونظيره
ولو مات لو مضت المدة ولم يحرمه ولم تضخوه ولو باع الصبي
ملك صبي بالخيار فبلغ في المدة يحكم بما مده وابعاه للموصي وملكه
نقط

في عقد اهل المدة
ارسل

في خيار الشرط
ارسل

نقط

نقط وان مضت المدة حكم بفجاده في رواية وباجازة المالك فيها
في احدى الروايتين فلو اشترى عبدا بشرط الكفاية فلم يكره خبره
افقه الجميع او انكره ولو اجاز من الخيار في المدة بغير علم الاخر
واشترى بغيره بشرط علم الاخر به ولم يشتر ان الخيار لا ينفذ احدهما
بالفسخ **فصل** ومن اشترى مالم يره بغير عقده مع الخيار ولا
للبيع فيما لم يره وبسقط خياره الا على المرفقة بباقي حوائج
في القمار او نظير وكيفية القبض مسقط كالتوكيل بالشرى وقالا
بمركا الرسول ويكتفى برؤية ما يدل على العلم بالمقصود واذا اراد
بعض المتعاقبات احاده كان كروية كذا الا ان يكون الباقي اذ
بخلاف المتعاقبات واذا نظر الى طاهر البصرة او وجه المانة او
شاة اللحم او راي ضرع شاة القنية او ذلق ما يطعم سقط الخيار
ويضيف الى الوجه في الدابة الكفل الكسفي واستقطاه برؤية
طاهر توبطوي الا ان يكون في باطنه ما يقصده بالنظر ومضى
وان لم يشا بالسيوت ويشترط موته في الاصح ولو اراد
في زجاج فهو على خياره واستقطه في رواية ويحرم في شره ولو
في صنفه وبطله واذا تصرف في مبيعته تصرفا لازما وتعب
او تعذر رد بعضه او مات بطل الخيار ولا ينطل مع الفصول
فتجوز للمالك يستلزم الاجازة قيام المحل والمتعاقدين اذا كان
التمن ديانا فان كان عينيا فقيمه ايضا وملك الفضولي مخرج

في خيار المدة
ارسل

في خيار العيب
ارسل

قبل الاجازة دون النكاح واذا جاز احد المالكين بغير المشتري
في حصته والزمه بها ومن رآى احد ثوبين فاشترى بها ثم رآى
جاءه بها ومن اشترى شيئا من قبل ان يغير تخير **فصل** في احوال
المشتري المبيع نقضها فان شاء اخذه بكل الثمن وان
رده ولا يمسك واخذه النقصان وكل ما اوجب نقصان الثمن
عادة التجار كان عيبا واذا سرق صغيرة او ابل في الغرض او
عنه البائع ثم المشتري رده وان شاء فقل ذلك بعد بلوغه ثم
انما ان يوجه عنه البائع بعد البلوغ وتروا بالاختصاصه وانقطاع
القبض والذوق والرياء وولد الزنا فيها ولد في العلم وعادة
بالكثر المجنون فيها واذا حدث عنه المشتري عيبا اطلع على عيب
قبل اخذ النقصان ولا يرد الا برضا البائع ولم يجزوا الرد مع
ضمان النقصان ويحكم تخليف المشتري على نفى رضاه العيب
وان لم يدعه البائع ولو قطع الثوب فوجهه مع جوارج نقضها
ويرد ان رضى فان باعه لم يرجع به ان لم يكن البائع اخذها
باعه رجوع ولو وجد العبد مباح الدم فقتل عنده فذلك الثمن
ولو قطع بسرقه فهو تخير ان شاء رد واسترد او لمسك النصف
واسترد النصفه قال ارجع في النقصان فيها ولو ظهر بعد موت
او غنى او تبريرا واستلاد رجوع بالنقصان او بعد كتابه غنى
على ال اوابن فهو ممتنع ونحوه وهو بعد فله وليس الثوب

والمر

واكل الطعام ممتنع والاكل بعضه فالرد والرجوع مستعان ويحكم
بإردان معنى لا مطلقا ولو وجد عيبين معا قبل القبض
ورده ومن الرجوع بالنقصان والرباع نصفه عند اشتراؤه ثم وجد عيبا
ونقص الرد بالعيب لو طمها لو شيا والرباع ما اشتراه على قدر
لده بعيبا فكم فبرهن فرده يحكم له برده على الاول وهو رواية
ومنه ولو مات احد الباعين والاخر وارثه فارد الرد بعيب
فانكر ما رخصه على البسات في حق نفسه قال على العلم في
ورثته ولو باعه على انه بري من شجرة فاذا به سجنان تخير في نفق
المبرأ عنه وجعل المشتري ولو وجد مسلم فيه عيبا وقد عدت
اخر فان قبل ما سلم وله الابا من غير رد ثم شئى ويا حر رد
المقبوض والوفاء بالشرط وحكم الرجوع بالنقصان في راس المال
ولو باع بشرط ربات من كل عيب منع ويحكم بغيره الموجد
قبل القبض واخرج الحادث ولم يفسد السبع ولا الابرا ولا
يمنع من الشرط المجبول ولا رد المضراة مع لبنها ولو منع
صاع ثم لفقه وفي الرجوع بالنقصان روايتان **فصل** ان
احد العوضين غير مال كالحرم والمبينة والدم بطل السبع ولم يفسد
الملك يكون السبع المانة ولو كان منقعه ابا صمد دون نصفه
كان فاسدا فيفسخه كل من العائدين عنه بقا العين ولو
القبض ان كان الف لو نرا وان كان بشرط ففسخ من له

في السبع الفاسد وان قل
ارسل

الاول والمراجه بزيادة والوصفية بخصه ولا يصح بذلك حتى يكون
 العوض ثلثا او مملوكا للمشتري والرج ثلثي معلوم ويضم اجرة
 القصار والصبيغ والحراز والفنل وعمل الطعام والسمك والسمك
 الغنم لا الراعي ونفقة نفقة وجعل الابن واجرة طبيب وعلم نفق
 تقوم كذا لا اشتريه والمشتري الحيانة في المراجعة بين المأخذتين
 والترك والخط في التولية ولا يرفعها مع حصصها من الرج ويجز مطلقا
 فلو ملك قبل الدوا واستغ الفسخ سقط الخيار ولو اشتري ثوبين
 صفقة كذا بخرمته كره له بيع احدى المراجحة بخرمته من غير بيان
 اسم فيهما بعشرة فبيعه احدى المراجحة بخرمته مكره ولو اشتري
 ثوبا بعشرة فباعه بخرمته عشرة اشترى بعشرة فاعلم ان بخرمته
 بخرمته ولو باعه بعشرين ثم اشترى بعشرة فاعلم ان بخرمته
 بخرمته بعشرة فيهما ولو تيسر بخرمته فبيعه معلوم فيراج من
 غير بيان اجراه **فصل** في بيع المنقول قبل القبض مطلقا
 وطرده في القمار وابطلوا البيع بطلان المبيع قبل القبض من
 اشترى مكينا او موزونا مكينا او وزن فباعها ما الماشية
 المكيل او الوزن والعدوى عدا كما لموزون وقا لا كما المروغ
 ويجوز التصرف في الثمن قبل قبضه في غير الصفه ويجوز الزيادة
 عليه والخط ونحوهما بالعقد ولو بعد لزمه ويجوز ما جيل الحال
 ومن جيل الديون ومنعوه في القرض **فصل** في بيع كبر الربوا

في القرض في مبيع الثمن قبل القبض

في القرض

القدر

القدر مع كمال العظم والتمينه ولم يعلموا بالجنس مع القوت
 والاداء ولا فرق بين الجيد والردي عندنا والجنس اذا عدا
 التفاضل والسن او وجدا حرا او احمدا محرم السن الا في
 اسلام منفود في موزون ويوف السكي والوزن بالفض لا
 فيه يعرف وجعلوا اللبر والشعير بين وبين شرط في الصف
 نفس العوضين في المجلس في غيره من الربوات النعيبين
 ولا يشرط الترمين في بيع الطعام مثله عينا ولا يجوز بيع
 الحنطة بالدينق ولا بالسويق والثالثة والدينق بالسويق
 مطلقا وكذا الكجر بالحنطة وطاهر المذهب الجواز وعليه الفتوى
 واستواض الجبر مطلقا ونحوه وزنا وطلقة والرطب بالتمر
 الرطب طرازا او با ومنع من حنطة وزبيب طيبين بياضين
 ومنع الرنين بالزيت والسمك شرح حتى يعلم بزيادة اله من
 فيهما بقابل التحير لا مع الجهالة وشرط البيع المبيع بالحيوان فضل اللحم
 واطلق جوارحه ونحو اللحم واللبان نقد كيف ولا ربوا بين الولي
 وبعده المأذون غير المذون ولا شبه بين المسلم والكوفي في دار الحرب
فصل اجزاء السلم لم يقط البيع ويقع في كل ما امكن ضبط صفته
 ومعرفة مقداره ككس او موزون ووزن وواحدة في مقدور
 كالجواز والبيض عدا وكذا ولا يدخله جوار الشرط ولم يقط
 قبل التفريق اجراه في الحيوان ومنعوه في روثه واطراذ في

في السلم
 وهو بيع موقل بمقدور في ملكه بموجود مسمى وهو ما
 بالسنة وانما لا

عده اولى النعمة بن وهو سلم في اللحم غير جاز في منوع العظم
اصحها المنع ولا يجوز في الحطب حرما الرطبة خزاوكميا لجل
بعينه وذراعه المحمولين وطعام فقه وتمرقة تحلة بعينها و
الحجر اهر والجوز في صفار النول ووزا في اللبن ولا جازا عين
الملين ولا تجبر الحال لا المنقطع ولو لم يقبض بعد اهل حيل
حكمت بالخير من اخذ عنه وجوده وبين الفسخ لا بالفسخ الشرط
التي ذكر في العقد سبعة معلومات جنس ونوع وصفة وقدر
واجل ونسبة راس المال في الكليل والموزون والمعدود ونسبة
محل الاباء ان كان له محل مؤنة واخر جازين عنها بعينه
ويستلزم موضع العقد وكذا الخلاف في محل ايقاع الثمن للمحل
الذي له مؤنة وكذا الاجور والعير وشرط ان يقبض راس المال في
المجلس مطلقا ولا ينصرف فيه ولا في سلم فيه قبل القبض ولو سلم
عينا او دينا فومين في كرا وحظ في شعير وزيت فالف
شايح ان لم يبين فسطا كل منهما وقال صح في العين والريت
بالحصة ولو رد زيو فاس راس المال في غير مجلس العقد
الانتفاض بعد راس مطلقا فله الاستبته ال فيا دول النصف
والانتفاض لا راس ان جاوز فاستبته ان في مجلس العقد مطلقا
ولو تقابل السلم منعنا من الاستبته ال لو اختلفا في مكان
الايقاع فالقول للمطلوب البية لطلالبه لا لالتجارات اولى

نفي

نفي التحالف وجعلنا القول بل على الاقل او في المسلم فيه قبل التفرق
والقبض وبرهنا بمعنى بعينه وثبت الفضل وحكم بعقد من اولى
راس المال قبل التفرق وبرهنا اتمه الخلاف ان تصادقا انه دين
ما لا ينفقا على انه دين واما فسخ او عينان فبعقد في المسلم
في دعوى ات جيل مصدق لرب المال هو في الاستغناء الصحيح
مسلم كالفاسد ونجبر صريح الكفيل المسلم فيه بالمراد المطلوب مسلم
على راس المال النعمة وينتقل على المطلوب واول قصاه على جاز
ال اصل وصلى احد الشريكين مسلم البية على حصته من راس المال او قصاه
على اجازة شريكه ولو جاز الحظ ازيد قيمة او نقص واخذوا
او بزرع ونقص درعا او قيمة بخيره ولو وكله في اسلام بالي
او شراره به عبدا فقبض المسلم اليه العبد او بامر شرط **فصل** او باع
ثمنه ثمن كان مرفا ولا يتعين ان يستقر مائة او ايا او ايجي
او اسكا واديا القيمة المثل اجزاه فشرط المائة عند عداد
حتى يفرج الجراف عند الاختلاف في الاوصاف فالنفا بعض قبل التفرق
بالايدان مطلقا ولا يصح خيار الشرط فيه واهل ان اسقطا في المجلس
ولو كان بعض البديل زيفا فله ان يقبضوا العقد في غير المردود و
جارية مطوقة به سبعة فاسد فيها وخصاه بالطلاق ولو باع
سيفا محلا بائة فحيلة نصفها ففزع خمسين من الثمن او غيرها
صح وفيه التفرق قبل القبض لا في السيف ان تخلص غير ضرر

في السهم

بنقصه لا يقع قبل الصرف في القبض اختار المشتري تضمينه ففاد
قبل قبض القيمة ومنع من الاستبدال بها قبل قبضها لا يحط من
القبض بعد صحح العقد فاسد بعكس ما حكى الزيادة في كمال
والإبطال لا ولو اشترى أنا بنقصه ذهب ثم وجد عيبا فصار على
وقبضه في المجلس فهو جائز مطلقا ومنه ان كان أكثر من خمسة مائة
تتباين فيه وان وقع على عشرة دراهم وهي أكثر من مائة ولو استهلك
عليها ذهبها قضى عليه بقية بقية تقف قبل قبضها اجزا القبض
ولو كان على عشرة دراهم فاشترى منه دينارا عشرة مائة
ثم تقاسم اجزا ولو اشترى بذلك الدين من محض فان حدث تقاسما
في اثنان اصحاب الجواز فخطه دراهم عشرة منها من دراهم استهلك
وغيره من القبض في الاشتراك ولو استهلك دراهم عشرة فقبضها
فاجلت اجزا ان اجل ولو باع أنا بنقصه فخر فاقبض قبض ثم صح
وكان شركة ولو اشترى بنقصه بغير المشتري في اخذ الباقي او رده او
نقصه فبين الاخذ بحصة ونحوه في درهمين ودينار ودينارين
ودرهم واحد عشر درهما عشرة ودينار ودرهمين محضين ودرهم
ودرهم غلة ودرهمين غلة ودرهم صحح ويعقبه التقديس في الذهب
والفضة فان غلب الغش جازيها بغيرها متساويا فضلا وكسواها
للسبع ووجب القيمة يوم العقد لا اخر التعامل في يجوز البيع بالعلو
كالنقدين ويجب التعيين في الكاسدة ومنع بيع فلسين

ولو اشترى
الزائدة

ولو اشترى منها فلسين ودينارا وان ملكت فعليه رد مبيعها
ويوجب القيمة يوم القبض لا يوم الكس ودواجزنا الشراء بنقصه درهم
فيكون منها ما باع به ونحوه درهم فلوس منعه ولو اعطاه
فقال اعطني بنقصه نصف الا حبة فهو مائة مطلقا واجازة في
الفلوس ولو له الا اعطاه فالحكم كقولها او قال نصف درهم فلوس
ونصف الا حبة جاز وانما علم **باب الرهن** بنقصه لا يجزى
والقبول ويتم القبض ويكتفي فيه بالكتابة في الاصح فاذا قبضه المهر من
يجوز امورا مائة ام العقد فيه واما بنقصه بخير الرهن فيه بن
والرجوع ولم يكرهه بالاقراض ولا يصح الا بالدين او بالدين
المضمونة بانفسها ويجعل حكم الرهن جبه الدين باقيات بدلا
عليه لعل الدين به استيفاء من عبثه ليس يجعل مضمونا فان
تساوت قيمة الدين مما استوفيا حكما لوزاوت كان الفضل
او نقصت سقط بعده ورجع الفضل ونقص حكمه الى الزيادة
واضافوا الثمن ايضا فان ملكت فغير شيء او اصل الفلك الثمن
بخصته بتقوم الرهن يوم قبضه والثمن يوم فكاك فيسقط ما به
الاصل بخير الزيادة في الدين واجزا في الرهن ومنع استيفاء
مطلقا ومضمونه بدعواه الملك مطلقا لا في الاموال الباطنة
ولو اذن فجعل الدين اهدناه او بعد شراخ او ثمن عهده ثم رد
بعيب او بغيره طلعت قبل ان يدخل جعل الدين والتمس

المستخرج لا للراعي المشتري في الفرج ويجعل ودية بقوله مسكه حتى
 ويطلب الميراث من الدين ويجلس عليه التمسك من السبع لا يباع
 لكن اذا اقتضاه مسكه اليه ويحفظه لنفسه زوجته وولده وحاربه
 في جهالة فان حفظه بغير من في جهالة او او دعه ضمن ولو ارادتها ما قيم
 من فداءه بها الى الاخر من ماض من النصف ولا يمنع بركوبه ولا يسر ولا
 استخاره او لا سكنى الا بالملك ولا يسجد الا بخلية ولا يوجد ولا يبيع فان
 فعل كان متغيرا فيضمن جميع قيمته وان استغاره الراعي فيضمنه
 خرج من ضمان الراعي ويعود الاسترجاع ويؤدى اجرة بيت الحفظ
 وجعل الابن ويقيم الراعي عليه ويؤدى اجرة الراعي والحراج **فصل**
 ولا يكره من المشاع فلو طرأ عليه حكم ببعائه وانفسه ان ولا ترين
 ثمة بدون تخليتها ولا تخل ولا تخرج به من الارض ولا ارض بغيرها
 ولا تخل به دون ثمة ولا بابات والدرك واجزاه براسل السلم وضمن
 الحرف في السلم فيه فان ملك في المجلس ثم انصرف السلم صار
 مستوفيا وان اقر فقبل اهلاك بطلان وان ملك وهو لمسلم فله
 السلم بملكه ولا يصح المبيع فلو ملك بغير شيء ولا راس الحو والمدة بر
 والمكاتب ام الولد ويجوز رهن النعمين والمكيل والموزون فان
 رهنه بجنسها كان ملكا بمثلها ونسقط الجوده ولو رهن بغير
 ففخته وزنه عشرة وقيمة ثمانية بعشرة فملك فهو بها وبقال
 قيمته رهنه فتكون رهنه مكانه ولو تساوت قيمة الوزن فاس

فصل فيما يجوز رهنه والارثان به والملك

فانفقنت

فانفقنت قيمته خير الراعي من ملكه بالدين او جعله به وضمنه
 قيمته ذهباً رهنه مكانه وملك المكسور لضمان او كانت القيمة
 اثني عشر وانفق الثمن بالكرس من افعليه ضمان قيمته ذهباً
 ويكون رهنه مكانه وضمنه قيمته تحت اسد ذهباً ويجعل
 مع سدس ثلثها وقال ان نفقت الكسر سدس او اقل او
 على الفكاك او زاد فثمنه با وجعل بالدين ولو كان وزناً اثني عشر
 دينار او قيمة ثلثة عشر بعشرة ما كسر فله بالدين او تضمنه
 اسد كس ففخته وجعلها مع سدس رهنه ويغرمه عشرة اوقا
 من ثلثة عشر واعتبر النقصان فان لم يرد على دينار اجبر على الفكاك
 وان زاد فله وجعل تحت اسد كس فقط رهنه ولو باعه عبداً
 على ان يرهنه ثمناً شيئاً بعينه جاز فلو امتنع عن التسليم خير
 المبيع بين ترك الراعي وبين الفسخ الا ان يفتد الثمن او يجعله قيمته
 ولو رهن عبداً بالف نفقت حصته احد بهما لم ينفق حتى يؤدى اليه الف
 ولو سعى لكل قسط من المال فادى قسطا احاز ففسخ فاقاله ويجوز
 عين عند رجلين بدين لكل منهما فاذا قضى احد بهما دية كانت رهنه
 الاخر وضمن كل منهما حصته منها ولو رهنها عينا عند رجلين بدين
 ولو رهن على انه فلان ارهنها بدين فله فلان وجعل له على عليه حكم رده
 وجعل له في المدة مع عدل الى كسيفها حصته ولو رهنها على رهنها
 والراعي ميت يجله جعله رهنه فيها ولو ارهنها بدين باقتضاها

عليه من الدين فقال احداهما لا دين لنا عليه الا ما سئل
 في حصة المنكر ولو من مناس فنه مسلم ثوبانم ما وفسى حكم
 يهلك المهر من الدين فقال هو من يباع للوفاء وما فضل للمهر
فصل اذا اتفقا على وضع الراس عند عدل جاز ليس للمهر بها
 فان هلك من المهر من اذا اكل الراس من المهر او العدل او غير
 بالبيع منه كحل جازت ولو شطت في العقد ام ينزل بغيره ولا يهونه
 ولا يهونه المهر من فان تالكوليل طلعت فتراضيان على بيعه
 مات الراس ببيع وصية الراس للوفاء فان لم يكن نصيبه من
 ولو باع الراس بغيره ان المهر من توقف على اجازة او على الدين
 وان اعتقه بغيره ويطلب الدين ان كان محالا والا اخذت
 فجعلت رهنها مكانه وان كان معسر استسعى فتمت للوفاء
 استهلكه الراس ان تحاكم او اجسني كان المهر من خصمه بغيره
 وبقية ما مقامه جناية الراس على الراس والمهر من وما لها به
 واعتبر ما على المهر من نفس من الراس عليه ومن المهر من
 ونسقط من دينه بقدر ما لو تسقط خطا وقيمة منفع الدين
 ففداء المهر من والرأس غائب فله الرجوع بالنصف ولو كان
 رهونا بالف وقيمة الف فقط اخذ منه مائة فذبح خيرة الراس
 بين فكه بالالف وتركه بالدين واوجبنا فكاكه بالالف
الحكم في مهر فاعصى الراس والوفاء ويصح من العبد ذن الكولي

في الراس يمنع على العدل في التصرف فيه
 والبنية منه وعليه
 ارطاب

ولا يصح

ولا يصح من المهر من حال ومن قصد من مولا بيا وشرا اخره
 والافسخ ولو باع صبي محجور ثم بلغ فاجازه او جناه وبيع او اراد
 والمهر من ولا يقع طلاقا او اعتقا او يزوجها زمان النكاح ولا يقع
 طلاق العبد وينقل اقراره على نفسه دون مولا وبغيره المال العتق
 والحد والعصا من حال ولا يخرج على العاسق المصلح لما لم يطبق
 والحكم العادل البالغ لا يحجر عليه ويتوقف تصرفه على اجازة الحاكم
 عتقه ونسب العبد ويجوز كاحد ونسبه للمهر وبطلان الفضل
 عن المهر مثل يخرج ركوبه وينفق على اولاده وزوجه وذوي الارحام
 ولا يمنع من فرض الحج ومن عتقه واحدة وينفق عليها في الطريق
 وينفذ وصاياه في القرب من الثلث والبالغ غير رشيد مسلم طاله
 خمس عشرة سنة وان لم يوسس شده ولا يمنع ابنا حتى
 رشده ولا يصح تصرفه فيه ويبلغ العظام باحلام واجال وانرا
 والا فهو عام ثمان عشرة سنة والحارية بحقيق احكام وحمل والا
 فتمام سبعة عشر سنة وراه خمسة عشر فما وهو رواية واذا اذاع
 المهر من منها البلوغ صدق والمهرون لا يحجر عليه بل يحبس ابا
 ليعنى ويقضى عليه لخاصة دينه ونقده وبيع امواله نقد الدين
 استحسانا ولا يحجر عليه لطلب الغنا فيمنع من التصرف وبيع
 بالامتناع ويقيم المحصر ان اقر وهو محجور عنه بعد فقهاه
 وينفق على النفس واولاده وزوجه وذوي الارحام ونسب العبد

والنكاح المأل فيه التزويج بغير ما بالنسبة
حتى يظهر ظاهره بينه وبين شهر من أو ثلثة أو ما يراه الحاكم في
الصحيح وللغوا طارئة من غير ان ينفقه من التصرف والسفر
وانقسام فاصل كسبب من منفعة منه الى مائة **باب**
الاذن اذا اذن للمولى انما عاها جاز بصرف مطلقا وابتداء
باللذات كالصريح ولو سمي له نوعان او مدة اطلقناه الى الرجل
لا بشرط ان يملكه وطعام الاكل ويجوز بيعه بغير بيعه
بالفحش ولو ابتاع بالخيار ففوت الثمن فلا رد او اشتري عبدا
بالف دينار فاذا دانت بمئة لسمته فلا اقاله فيه ويجوز لو كان
بعده بمئة الثمن ويؤكل ويصنع ويصايب ويغير ويرى من كونه
ويومر ويستاجر ويأمر ويجوز اجارته نفسه ويقر بالدين والغصب
والوديعة والمديون لا يصح اقراره لا اصول وفروع وزوجه ولا
ولا تزوج ماله ولا يجره ولا مضارب وشريكه ان تزوج
الامة ولا يثبت ولا يعق على الولا يعرض ولا يهب مطلقا
ويهدى اليه من الطعام ويضيف معا له ويبيع كماله من
والمسرى رقبته فيه الا ان يفديه المولى ويقيم بين الغايبين
وان عتقه نفقة وضمن له قيمة كان فضل شي طوبى بعدت
فيهما ولو كان له مولى ان قاداه احد هما مائة واجبر شيها
فبيع بمائة او مات وتركها مائتة للمديون وقال الشيخ

لما

لما جنى وجعلنا الغوا راح من المولى الراد والمهرب له ولو بيع عليه
الف سجلة واخرى موقلة بالدين ففوت المجل انما جاز المولى لا فوته
لا تجوز واقفاق المولى جاز فوته المستوفى بالدين الصحيح وقوله
ابن وهو ممكن واذا باع من مهر مثل القيمة او اكثر جاز او باع المولى
بمثل او اقل جاز فان سلم اليه بثلثين فان حبس لا يستفاد جاز
وبعد مادونه وابتاعه بغيره يسير فاسد وخير له ان يشترج او ربح
الفين يسير في البحر عليه ظهوره لانه سوفه ولو اخبره بعتالة الخمر
او بعد شرط واشتبهه بواحد مطلقا وثبت بموت مولاه وجنونه
ولحاقه بدار الحرب حرته او ثبته بباقة واشتبهه بولادته انما
بحال في يده بعد الجرح والحر في يده الف ثم ادن له فاقرب الف
في الاذن الاول فهو معتبر بهذه وقالا للمولى ويغذيه او يبيعه
ولو اقربا بقصاص حرة او مائة باصحه لغيره كمال او اقربا كالتب
فجوز في الضمان متاخر ولمز له كمال ووافق ان قضى قبل الجرح
الاقراء اذا اقر حرا بالغ عاقل لعلوم حتى لزمه مطلقا وبينه وبين
وان امتنع اجبر ولو شرط بالخيار بطل الشرط وان اقر شي فيه
بماله فيه عفا وحلف ان عوض اكثر او سهم من الدار فهو ساقط
بالبيان او بعدد زوج قيمته عبده وسطا ما شاء او بحال رجوع الى بيانه
او بحال عظيم لم يصدر في اقل من مائة درهم والعشرة رواية ابو عبد الله
كانت ثلثة لو كثيرة فهي عشرة وقالوا مضارب وكذا اذا كانت لغيره

و يواو واحد عشر و بشر في عجب جعل له نصف لاهره بالسيا او بآ
 و درهم كانت دراهم او ثوب فسر المائة او بآه و ثمة ثواب كانت
 او بعصب من هذا و هذا و عيايه و استخفافه و اراد ان يقسمها بينهما
 و بطله و خالفه او غفلان بل او غنيه فلان كلان الاول و لا يضمنه ان
 يسلم اليه و خالفه او غفلان و ان اخر بطله و حكمه معا و من قال
 على او قبل فقه اقربين و عدي و نحوه فبما انه و لو قال لي عليك
 فقال اني بها او انفع بها او اجلني بها او فخصها فقه اقربين
 فكتب في ثا جيل كان حاله و يختلف المقر على اجل و فقه
 و الشاهدين العدلين ملزم للمالين و الزاه بالاكتر ان تعاونا و قوله
 على او على الجدار ملزم بقوله على في علمي و الزاه الفين بقوله الف
 بل الغان لا يثبت بالكل لقوله عصباه الفا و كذا عشرة و الطاب
 معية لا بالفسر و لو قال اوصي ابني بالثلث لزم بل لم يزل بغير
 الاخيرين لا الوارث و ملزم الوارث المقر على مورثه بين مع حجة الباقين
 بكذا بحسبه و لو اقر بغير في قصرة او بعصب في منديل الزاه
 او بدآه في صطل لزمه خاصة او ثوب في عشرة لزمه بدآه
 عشرة او بخت في خمسة بمعنى مع لزمه عشرة و ان اراد الحساب
 الزاه بخت لخمسة و عشرين او من درهم الى عشرة فهي شقة
 و لا عشرة او بخت لزمه الحقة الف الف او سيف الف الف
 و الحاصل او بخت فاعيد ان الكسوة او بخت جارية او شاة و

او بخت

او بخت فباين سببا كالوصية و الا بشرع و ان اتم بطله و اياه
فصل و اذا استثنى الاكثر و الاقل سقطا باقراره و صح و لزمه في
 قال استثنى الكل بطل الاستثناء و لو قال ان شاء الله سقطا بطل
 ولو كرر في اخر الصك فكله بطل و اعاده الى المية و ابطال استثناء
 و دنيا من دراهم و صح بالقيمة و بطل استثناء ثوب و شاة و لو
 على كسرة و كسرة غير الاكثر حقة و غير شاة لا استثناء بطل
 في القصور و صح الاقرار بالقصور و بطل استثناء ابن من الدار
 و لو قال الف من ثمر عبد لم يقبضه فان عين سلم و سلم و الا
 لالف فلا يصدق في عدم القبض مطلقا و صدق ان وصل
 ثمن خرغا و عليه الف او من ثمن مقل او قرض من يذوق او ثمن
 او سقوة او رصاص او انا انها يذوق فاجبا و لا رنة و صدق ان
 ان وصل او يقبض ثوب و جارية يعيبا كان القول له و يذوق بقوله
 و دفع الى العاقل فقبض سقطا و خالفه و لو اقر له بربوف فقال
 من يباو او من من عبد فقال بل جارية او قرض او كذا فقال بل
 حكمناه باقراره لا بطلانه و لو قال يملك ابنة ملك من قبيلة
فصل و لو ادعى التركة دنيا را و الاخر و ربيعة و صدق بها
 فباينتها و رجحا الود ربيعة و لو ترك عبد او قيمة عبد الف عدي
 اعطاء و اخر دنيا را مستوفيا ما كان له من اولى و العبد يسمى سقطا
 و اطلقه او قال سكته و اري ثم اخذتها او وصفت ثوبه

في الاستثناء و ما من

ثم اخذت فقال بل بحالي قال قول للمفرد قال له وعلى هذا الاجارة
والعارية ولو توأمتها سرا على البيع فمجة ثم اطلقها واحاطا
البناء والابناء قال قول لمدي الجفارة ابطاه ما لم يتيقا على الصفة
او على الف سرا والعين جبر او عده ابعها فالتمس بها وقال لا يبي
صبي في يد رجل ابن ابن اخو ام ولد له فصدقه فادعاهما وادعاه
فيما له رجلا القول المصبي يجعل لها لو ادعت امته ولطفان فصدفها
وكبرها فادعاه ولو اقرت بكاح رجل فماتت فصدفها فماتت فماتت
الخلاص في العكس على الماح او كان في يده مال فقال لا فماتت
زوجتي وهذا امر اقبالي ونيك فتفي زوجة فيك فماتت فماتت
وما لا هو الا في الا ان ثبت ما نفاه او هذه الالف مضاربة زيد بل
عمرو وادعى كل منهما فادعاه اليه مضاربة بالنصف ثم ربح الف
يجعل المال نصف الربح لزيد ويعز له عمرو الف لا غرو منه الكل
الف لكل واحد بالنصف وجعلنا القول للمضاربة اذا ادعى الف
وقال بما اصل ورجل ارب المال في انهما اصل وقال هذا المال لي
ولمذا اخي ميراث فقال اما ابنة وذلك قسمناه بينهما ولا يرد
ولو اقر حجة سلم باخذ المال قبل الاسلام وبالعاقبة سلم
بال حربي في دار الحرب ويقطع بربعة قبل الفتح فكذا يرد في
افني بعدم الضمان في الكل او احد شركيين في دار بيت معين
فدرة عشرة اذرع والدار مائة ثم اقتسماه والبيت مع شركيه

سما من عشرة من نصيبه واما سما من احد عشرة ولو تركت
بنين وثلاثة آلاف فادعت فصدفها الا كبر فيها والا وسط في الفين
في الفين وفتح الا كبر الف والاصغر منها وادعاهما الا وسط فماتت اسدا
لا يكملها او اكبر اخوين بشركة زيد في دارهما والا اصغر لعمرو وابنا حكم
بربع سهم الا اصغر ويحكم بمجته ثم يما سهم الا كبر نصفين عمرو والا فقول
روايتك **فصل** اذا اقر بعض مدين فدم دين الصحة ومعلوم السبب
فان صرف فضل شيء ضرب فيما اقر به وبطل اقراره لو ارث الا ان نصيبه
الباقيون ويصح للاجنبي وان استعوف المال ولو اقر بموه علمه فماتت
مجهول فصدف له فماتت او لا جني ثم ادعى سوية لحن وبطل الاقرار
وحكما بصدقة لو تزوجها بعد مطلقا ولو طلقها ثانيا ثم اقر لها به بن
كان لها الاقل منه وميراثها او لو ارثت مع اجني فماتت في ان شر كح
في الاجني وان هذه الالف لعمرو وهي المال فكذا لو ارثت باخرهم ان
يتصدقوا بالثلث واعطاهم الكل واقرت مزوجة بمهرها فانها انة
فصدقت وكذا لو تزوجها مع قيام النكاح ويجعل له ما بعده لآخر
عن ستة اشهر ويقان وماله فصح اقراره ببعض الوالدين والزوج
والمولى اذا تصدق لعمرو وارث او بعد موت ابيه باخ لم يثبت وشركه
لو اصد ابن باخ او ابن وكذا في الآخر وادعاه بن نصيب لثلاثة اوبان
لاب فثلثة اوابان بنت من ابنين وبنتين باخ لاب فنجسي نصيبها لثلاثة
واسد علم **في الاجارة** وتنفذ على منفعة معلومة بكرة مدة او

في اقراره بنين
في اقراره بنين

او اشارة بعوض مالى معلوم ولا يحتمل بالامكان وتلك الاجرة بالعمه
بل التجمل او شرط او استيناف المنفعة ويا حراة بقدر الفضل
اذا اجره استاجر به اكثر ولا غير الاجارة بالاجارة وحكم بالفضا
لموت المتعاقدين او احدى اهما اذا عقل لنفسه كما تنقح بغير التام
كحرب الدار انقطاع شرب الضيقة وما الرضى ونفسها بالعدوكا
مثل من استاجر حانرا الشرحا فتقروا به بافرعهم بالالموم
وكمن اجره كانا ثم لزمه دين ولا مال له سواء ونقطها بالامان
وغير اضاقتها الى المستقبل فحكم بغيره بالشرط فيها ومن استاجر
دارا سكنها من شيا وصنع فيه شيا الا القسارة والحقن
وجيب نفس النقص وان لم يسكنها ونقطها النقصان والقص
وارضا عين الرزق فيه او على ان يزرع ويدخل الشرب الطريق فيها
سبا او سانه للنبا والفرس فانقصت المدة وجب تسليمها غرة
كان نقصت الارض بالبيع غرم الاخر بتمه ذلك مغلوما وبمكده وان لم
تنقص توقف على مضاه وتراضيا فتكون الارض لهذا والفرس
لذلك فان زرع فانقصت تركها بالمثل الى نهاية اوداية او ثوبا
او ما اختلف باختلاف المستعملين فان اطلق اركب البس من شيا
فان ركب اركب واحد انعين فان خض فاركب غير قطعت من
نوعا وقد راجحة كغيره من جاز ابداله بمثل او اخف كالشعر
لما صرح بالمد او قد راسن القطن لم يجر ابداله بجد يمثله وزنه ولو
عطيت

بدون

بدون خمس النصف ولا اعتبارية النقل ولو زاد الثمن ضمن
بعد الزيادة والكبح والضرب ضمن وان غير المقتد ولو اكره الاجارة
في بعض الطريق يوجبها عن ركوبه من قبل الامن الحول ولو اكره الاجارة
الى كذا افعال الموجه بل الى النصفه ولم يركبها الا وادان
نفسها للاستاجر الى نفسه بعشرة لاجت عشر ولو تعدى بها
فتمت ضمن لم يخرجوه منه وبين فصل الاجرة ولو اكره الزيادة
ولو بدل سرحها بكاف تكلف بمثل وهو ضامن ولا لا نقد اركب
ولو استاجر فسطاطا فنقده الى اخره ضمنه وماله واجرا له لئلا
ورب الدار المطالبة لكل حصة ويوم الا توفيت ويطلب العضا
وتعدو الغراغ الا بشرط التجمل ويغري الجبان في بيت المستاجر
من تنور وفي بيته التسليم والطبخ للوليمة يعرف والغاى من
اللين باقائه وان لا تسرع بحسب الحق على الاجرة من له فيها شير
ولا يستعمل غيره وان شرط عمل نفسه فان اطلق جاز ولا ضمن
تسليم نفسه مطلقا والمشارك المستحق بالعمل امين في السلفه وممن
ما انعم بعله الاما عوف من ادنى بدة وسقط من الدابة ولو لم يسر
عمدا محمدا في بعض الطريق او انسر لوفعه خبرا لملك ان شيا
يتمه غير محمول لاجله وفي موضع الكسر له اجرا محملا لا بد
ولا ضمن العضا والا ان تجاوز المقتد والمستاجر لا ضمان
ورجواب يعود لكونه ميتا لاجله مطلقا ولا عن العود او

فيما يجوز من الاجارة وما يفسد منها
اسم

فردة اسقطناه او لا يفسد استاجرة للخدمة الا بشرط ولو
ما جاز نفسه فاتفق الفاضل اجرة فهو يرضى **مسألة** ونفسه بشرط
ويجب للمثل لا يجاوز المسمى واجازة المشاع فاسدة لا من الشريك
واطلاع جوارها ولو مات احد المخرجين او مستأجرين بقبضه في
واجازة طريق غير محدود للشرب فاسدة ولو استأجر دارا كل شهر
صح في شهر الا ان يعين شهرا معلومة فان سكر سبعة من الشهر
فيه وطهر الرواية بها الخيارات الالهة الاولى ويومها او سنة صح
من غير بيان فسط شهر وكان بالالهة ان كان العقد حين
وان كان في اثنا شهر فكلها بالايام وقالا لا يتم الاول بها والباقي
ومن استأجر جملا لمحل يد البين الى مكة جاز ونوعين المعهود ولو
كان جود او زوا معلوم فنقص زوا مثله او ذمى سلم لمحل خردا
يسعى فيها هو مكروه وقالا فاسدة واجازة الاجارة لا ستيقا
اقتصاص لوقول ان حطه فارسي فبدرهم او روميا فبدرهم
او اليوم فبدرهم او غدا فبنصف اجراه لكن شرط اليوم صح فيجب
غدا اجرة مثله لا تجوز المسمى واجازة بها وان سكت عطا فبدرهم
او غدا فبدرهم فهو جاز ولو استأجره لخط له فبدرهم اليوم
فهو فاسد ولو مال اخرت ان يخطبها فقال الخياط فبدرهم كان القول
للمالك مع البعير وضمين الخياط ولو ادعى العمل بالاجرة والقول بمالك
وجعل لصانع ان كان حرييا ومكرب ان صدقة الغفلة ولو استأجر

على طعام

لمحل طعام مشترك بينهما ففسد ولا فوجب شيئا وخبر للام حارة
ايها هو في حال عدمه ومنعها ولو كانت لاجرة في الفقة ففسد
ولم بشرط النجس ولم تنقص المدة لا بخبره وخالفه ويجوز استئجار
الطبخ لاجرة معلومة وهو بطلانها وكسوتها جاز ولا يمنع الزوج من
الوطئ فان حبست وضيقت على الرضخ جاز الرضخ ونفسه غداوه فان
رضخت في المدة لبن شاة فلا اجرة لها ولو اجرة المكاتبه لنفسها
ثم عجزت فزوت يحكم بقاء العقد وبطلان وجوز اجرة الحمام والحمام
لا عيب البس لا يجوز على المعاصي كالفناء والنوع ولا على الطهارة
كالحج والادان والامانة وتعليم القرآن والفقة وقيل نفى
على التعليم والامانة **كتاب الشفعة** وجب للشفقة للمحابطة
المسعى في حقه كالشرب الطريق الخاص ثم شها ليجار ولو دنيا
ونفسها على الروس السهام وتجب بعد البيع الصحيح الى من حار
البيع وما في ومعه وبسقوط الخيار والفسخ في الفاسد ونفسه لا
ذلك بالخذ او اسلمت اليه وحكم له بها ولا يجب في غير العقار وشبهها
فيما لا يتم والظلة لا تدخل حتى نقول بكل جن ولو املك العقار بوضا
ومال وجبت فلا شبهة في دار تروج عليها او يخالع بها ويستأجر بها
او يصالح بها عن دم عمد او يتيق عليها فلو تزوجها على دار على ان
اليه الفكاك الشفعة غير ثابتة مطلقا واوجبها في حصة الالف
ولو صالح عنها بائنا او سكوت لم تجب او بائنا او عليها مطلقا

واوجبها في حصة الالف ولو صالح عنها بانكار او سكوت لم يجب
 او باقرار او عليها مطلقا وجبت ولا يجب بالارث والوصية وطروا
 ذلك في البينة الا بوضوح شروط ولا ثبت للشارقة في المشركا
 ولا بد للمشتري بشرط او بوثية او عيب بعقبا بعد تسليم
 بالبيع بل القبض بغير عقبا لوقوعه وجبت ولو اشتني وراعا
 بما عليه المشتق وان ابتاع سها ثمن ثم ابتاع الباقي ثبت في الاول
 او ثمن ثم عوضه عنه بثوب ثبت بالثمن وكراه الحيلة في استقاطه
فصل واذا علم في البيع اشهدني مجلس على الطلب ثم على
 البائع ان المبيع في يده او على المشتري او عند العقار وما حصره
 بعد الاشهاد لا يقطعها وعليه القوي وبسطها بترك الحاكم مع
 وقدره بشهر من غير عذر واذا ادعى الشراء وطلب الشفعة قال
 المشتري فان اعترف بذلك الذي يشفع به ان اكفاه البينة فان
 استخاف المشتري ما يعلم به فان كل او بر من الشفعين ما يشتر
 عن الشراء فان لم يطلوب الشفعين بالبينة فان عجز استخاف
 ما ابتاع او ما سخط عليه هذه الشفعة فان كل قضي بها ولا يلزم
 الثمن الا بعد انقضاء بها والزمه به قبل وهو وان كان المبيع
 في يد البائع لم يسمع البينة حتى يحضر المشتري فيفصح البيع بحضر
 ويجعل العدة على البائع لا على المشتري ويرد بخار الزدية والعيب شرط
 المشتري للبينة ولو لم يشر في غيره كان خصما للشفعين الا بالسليم

في طلب الشفعة والمشموعة فيها
 بسم الله

الموكل

الموكل ولو قال المشتري لو كيل الشفعين قد سلم موكلت بمرتب خير
 القضا حتى يحضر فيخلف و امره للمحال ولو باع او سب ثم غاب فادى
 الشفعين على الحاضر فاكمر بغير عقبا **فصل** ولو ترك لاشبهاء مع
 القدره او صالح من شفعة على عوض او باع ما يشفع به قبل
 مطلقا او ساء لم يشتري او استأجر منه واخذه مزارعة او
 مع علمه بالشراء مات قبل القضا بها يطلب ولا نورثها وان مات
 المشتري لم يطل ولا شفعة لو كيل البائع ولا يضمن له الميراث
 وكيل المشتري ولو باع الميراث من وارثه وارا بمثل القيمة او اشتر
 فالباع وشفقة باطلان او باطل ولا مال له غير ما لا شفعة له او باعها
 من اجنس بمثل شفعة الميراث باطله او باطل فلا شفعة له في
 واذا اخبر بها انها بيعت الفدا وان لم يشتري فلان وسلم ثم علم
 غيره او ان البيع باطل او كيل او موزون قيمة الفدا اكثر لم يطل
 او باعته قيمتها الفدا بطلان او بوضوح غير شفعي قيمة الفدا بطلت او قل
 لم يطل ولا يخل قوله اخذ نصفها تسليم ومالكه وابطل ولو اشتري
 من اثنين منهم من اخذ نصيبا بهما ولو باع من اثنين جاز **فصل**
 وبنا المشتري وتجاوزة مسجدة فاطع حتى البائع في الفسخ والشفعين الا
 بالقيمة الاول اذا باع او غرس ثم قضي بها اخذ الشفعين الثمن قيمتها
 او كلفه فليعما وغيره من لا اخذ بذلك او تركه ولو باع الشفعين وعرض
 ثم استخف رجح الثمن لا بغيره او قضي قيمتها من الاخذ جميع الثمن

فيما يطل في الشفعة وما يخص
 بسم الله

القميص في بقة الغن على الوكالة دون الكفالة ولو شرط فصل
 الربح من تساوي المال وبالعكس فرباه او التفاضل في القيمة
 والمال سواء بطل الشرط وصح البضغ بطل المشتري منهما
 ويرجع بخصته وان اواه من ثلثه ولو باع احدهما قبل شريكه
 باطل واجازة في نصيبه يصح في الكل اذا قال اعمل بركبك وركب
 المال او احدهما قبل الشراء بطلت وان اشترى بالمال الاخر
 كان المشتري مشتركا بوجه بخصته ولا يجوز بشرط نسبه في راس
 الربح لاحدهما وببضغ كل من شريكي النوعين ويودع وبضارب
 ويؤكل يكون امساوا او اشتراك الصانعان على ان يقبل بالمال
 ويقتسم الكسب جازوا جازا مع اختلاف الصنعة جاز ويجوز
 التفاضل في الربح مع استواء العمل بينهما ما حصل احدهما
 فيطالب كل منهما بالعمل يطلب بالاجرة ولو اقر احد نصاريهما
 قبضا الثوب انكره فقبل عليه وخضه به ونفقة شركة
 الرجوعه على الوكالة ويقسمان الربح على قدر المشتري ولا يصح
 الشركة في الاختطاب الا صطياد ولو اعان احدهما في شق
 اجرو شديكم بنصف قيمة المحاصل بالمال بالغ بالغ وبوديها
 البطل اجرة مثل الدابة وبالعكس ويجعل الربح في الشركة
 الفاسدة على قدر المال واذا مات احدهما او ارتد وحكم
 بمحاقة بطلت وليس لاحدهما ان يودي ركوة المال الاخر

الابادة

الابادة فان اذن فادى بعد اواه فهو من مطلقا ولا
 ان علم **كتاب المضاربة** ونفقة لشركه في الربح بال من
 احدهما وعمل من المضارب فان شرط كلف للعامل كان
 او لرب المال ان كان بضاعة واذا قبض المال كان امسا
 واذا انصرف كان امسا فادى الربح مضارب كان امسا
 كان جيرا او ان خالف كان عاميا ولا يصح الا بانصاح الشركة
 ولو قال بيع هذا الحصص اعمل في ثمنه او قبض على ثمنه
 واعمل جازا الذي عليه وبشرط شيوخ الربح فلو
 لاحدهما وراهم سواة فسدت فيكون الربح لرب المال
 اما في المضاربة جازا فحكم به ان ربح ويمنع مجاورة
 وخالفه فيها وبشرط التسليم الى المضارب اذا اطلق
 المضاربة باع المضارب المشتري وارهن واسترهن
 وابضغ وادوم وكل من سافر واجر واستاجر ولا يضارب
 الا باذن او تفويض ولا يضمن ولا يهبط ولا يصدق الا
 بتفويض وان خصها ببلدة او سلفة او معاملة لم تجز
 وذلك اجمدة بطلت بمضيها ولا يزوج عبدا ولا امه ولا
 يشتري من يفتق على المالك فان فعل ضمن ولا من يفتق
 عليه ان كان ربح فان لم يكن فمشتري فادى او ثمن البقرة

عن نصيبه وسعى العبد في بنة نصيب العبد رب المال
 ولو استرى الباع المضاربة عوضا واقتضى ما له لهما جاز
 فله بيعها ما راجع على الكل حصته الحصة له وقال على الالف ولو
 تصرف بانه عتقه فاجاز لم يجز ولو ادعى النسيب والمضاربة
 الاطلاق جعلنا القول الاول والاول ولو باع من رب المال
 ما اشتراه اجزاه او دفع المال اليه مضاربة حكما ببقاء
 الاول للمباينة اجزاه ولو وقع الى مضاربة بغير الاول
 صا من الربح الثاني وقال ان عمل ما ضمنه بنفسه تسليم
 وقيل بخبر في ضميرين ابهاش ولو دفع اليه المال قال ازرق
 انما يتبينان مضطبان واذا كنت له ان يضارب ليكت كان
 الربح لرب المال السكس الاول والثاني الثاني في او قال في
 تضارب البضف لما سني له او بالثنتين ضمن الاول الثاني في
 سبيل الربح او ما رزقت احداهما الثاني الثالث وانقسم
 ورب المال باعني ويجز ما بقي لرب المال ان يزيد في الربح بعد
 القسمة كما عكس وخالفه ولو ضارب من ساجده جازا
 بطلية الاجر وجعل الربح لرب المال اعطاه ما شرط له ولا يخ
 الاجارة **فصل** في اتفاق المضاربين من المال معنى مصر
 او على تحفة دار او لاني الفاسدة فان سافر ولو يوا بعمل
 فيه اتفق منه على نفسه من احد منه واخرج ما لا بد منه في القارة

في لغة المضارب على نفسه من المال

بالمعروف فان تجاوز ضمن فلو سافر بماله مال المضاربة
 باذن او بالين لرجلين اتفق بالحصته واذا قدم ردهما فضل من
 كسوتهما وطعام الى المال وبطل موت رب المال وبرودة
 وطاقة وموت المضاربين ردة ولا يغير بطله ما لم يعلم
 وان علم فان جاز من المال لم ينصرف منه الا جعل من
 واستغ من النصف واذا افرقا في المال فيكون ويرج اجبر
 على العتق وان لم يكن ربح وكل رب المال فيه ويصرف الباقي
 الى الربح فان راو على لم ينضم المضارب لواقعة الربح بل
 لم يملك او بعضه بر او البس في المال له فان فضل سني
 اقسماه وان كانا فسخا ثم عتقه انا فملك لم يردوا **كتاب**
الوكالة لا يصح الا ان يكون الموكل بالوكالة المتصرف ويذكره الحكم
 والوكيل يعقل العفة ويقصده فاذا وكل الموكل بالبيع او المداو
 شهما جازوا وجنا وعبد المجموع فاما فليل جاز وتعلق الحق
 بموكلهما ويجوز بكل عقد للموكل مباشرة ويجوز بالخصوصية
 الحقن وببغائه واستيفائها الا في الحدة والافاض
 استيفائها عند غيبة الموكل في التوكيل بانها جازية
 وقيل بخلاف في الغيبة رضا الخصم في التوكيل بالخصوصية
 شرط للزوم الا ان يكون الموكل سافرا او مريضا او مجنونا
 ولو اقر على موكله في مجلس الحكم اعتبرناه ولا بشرط

وجعل الوكيل بالخصومة وقوله راية ونقبض العين لا يكون
 وكيل بها ولو ادعى انه وكيل الغائب في قبض دينه فصدقه
 انما يتسلم اليه فاذا حضر فان صدقه والا سلم ثباتا ورجع على
 الوكيل ان كان في يده وان لم يكن لم يرجع الى ان يكون دفعه
 اليه مضمنا او غير مصدق ولو انكر الوكيله واقباله من تخليفه
 على نفي العلم ساظا ويخلفه وهو الظاهر ولو ادعى ان قبض
 ودية لم يورده فمعه ان صدقه وتعلق حقوق العقد فيها
 الى الوكيل به لا للموكل كالبيع والشراء والاجارة والصلح
 او التسليم المبيع والتمسك بملكها ويحكم في العيب لو طلب
 الثمن من المشتري جائز له المنع والرفع وينقطع عنه مطالعة
 الوكيل اذا وقع وتعلق بما يضاف الى الموكل كالشكاح والخلع
 والصلح عن الكاروع من عمه وكالعقود على الكتابة والهبه
 والاعارة والادعاء والرسد والاقراض والشركة والمصارفة
فصل اذا وكل رجلا بشرا شي ذكر جنسه ونوعه او جنسه مطلق
 ثم انما ان يفوضه الى ربه وان عين له ما يشترطه لم يكن
 ان يشترطه لنفسه فان اشترى في غيره حضرة الاول وقع
 وان لم يعين فاشترى كان له الا ان يضيف العقد الى الموكل
 او يوبه له واذا اطلع على عيبه هو في يده رده به وان سلمه
 الى الموكل فبأذنه وان توكل في اسلام او صرف مع فان

في الوكيل بشرا
 او جنسه

صاحبه قبل القبض بطل العقد ولا يعتبر مخالفة الموكل او اذاعة
 الوكيل عن المبيع من ياله وقبضه يرجع به واجازة جبرل استيفائه
 فان لم يقبله من ياله الموكل او بعده جعلناه مضمونا لا كالمصعب
 فيجعله كالمؤمن وبها كما لم يبيع ولو دفعه بشرا عشرة اربال
 لحكم به بهم فاشترى به عشرين من ذلك اللحم فاللزم للموكل عشرة
 بنصف والزمنا العشرين ولو وكل بشرا امة فاشترى غنما او
 فهو نافذ على المذكل او بشرا عشرين باعيا منها ولم يسم ثمنها فاشترى
 امة بها جاز او بالف وبقيتها سوا فاشترى امة بها باكثر من خمسة
 فهو غير لازم وقال لا يلزم اذا اراد ما يتعاقب به فبقى ما يشترى
 الا ان يشترط العبد او مبيع الف فاشترى مائة او باع امة الفين
 فبيعهما سوا فهو غير نافذ على الموكل او بشرا عبيد الف فبقيت
 اخذته لك بالف فادنا فقال بل اخذته لنفسك فالقول للآخر
 وقال للآخر انما هو او بشرا شي معين فاشترى بكيل او موزون
 في الذرة انقذه على الوكيل **فصل** الوكيل بالبيع والشراء
 مع اصوله وفروعه وزوجته وعبيده ومكاتبه واجازة بمثل
 القيد وزيادة يتعاقب الا في العبد والمكاتب وسبويه جازة مطلقة
 بنسب المثل وهو رواية وهو الموروث جازة خصاصة بقود ولذا
 واستجار الارض بكيلى او زنى بغير عيب جازة خصاصة بالانكاح
 وخصه بعض الخراج ولو استأجر مائة رعة وقد اطلق فهو مخالف

في الوكالة بالبيع وغيره
 اربعة

ويجوز بيعه سنة ولو ضمن الثمن من المتاع بطل ضمانه ويجوز كسبه
 بالشراء العقد بمثل العدة وزيادة ثمنها في مثلها كصف درهم
 في عشرة في العوض ودرهم في الجوان ودرهم في العفار
 ولو وكل لبيع عبد ببيع نصفه فهو جائز ولا باع الباشي
 قبل الخصومة او بشرائه فاشترى نصفه توقف فان اشترى
 الباقي قبل الخصومة الزمان للموكل او ببيع في السوق بقاء
 البيت اجزائه ولو خالف الى غير انقضاءه ولو امر بالبيع سدا
 بضاعه صحيح او فقه على الاجازة وانقضاءه او بالبيع بخياره
 فاشترط ثلثة ايام فهو جائز ولو شرطه فازدادت القيمة
 المدة جاز او سكنت حتى مضت بالبيع لازم بلزيم السكون
 ونفاه بها او بعتي نصفه فهو صحيح ولا كذا نصفه ولا كذا
 وانقضاءه او تزويج امرأته فزوجها في الشهر فهو جائز
 او بغير كفوفين يقبل لها شهادة الوكيل فهو جائز واستأجر
 على الوكيل او بهذه الحرة فزوجها بها بعد لحاقها وسميها فهو
 جائز او بالصلح عن دم العمد فصالح على اقل من الية فهو صحيح
 خطاه وما جحدت منها بخمسائة فبعت فلا نصف عشرها ويرد
 الباقي وما لا الكل **فصل** في اذ وكل اثنين لم يتفرد احدهما
 كل مملوك او عتقه فيه بدل واجزائه في الخصومة ولا يملك الوكيل
 الموكل الا باذن او تفويض ولو عتقه الثاني بخبرة الاول اجزائه

في الولدين والاولاد بطلان
 الوعد

او غير

او بغير خبره فاجازة جاز وبمكث الموكل قوله لم يعلق بها حق
 الغير وبشرط طهلا بطلان تصرفه والقول ثبت اجازة اثنين او واحد
 عدل وقال لا يبرأ احد مطلقا كما رساله بطلان بموت احدهما وخبره
 جنونا مطبقا وبخبره بشهر او اكثر من يوم وليده وقدره بحول
 ولحق الموكل بعتقه ردة به لا يحرك بطلان وقالا ان الحكم ولو ا
 لحق الوكيل بطلان تصرفه كان عاد مثلا لا يبرأ وخالفه ولو عاد
 الموكل لم يعد في الظاهر واذا اذ وكل المكاتب فهو او لا
 فخر عليه او الشريكان فافترقا بطلت علم او لم يعلم او تصرف
 الموكل فيما وكل به بطلت فلو باعه قدر عليه بعتب بعتبنا **فصل**
 عن بيعه واجازة له واسد علم **كتاب اللقاة** وتفسير بعض
 الزمة الى الزمة في المطالبة في الدين والبيع الامن بملك الدين
 ويجوز بالانفس فبممن اجصار المكفول به وتنفقه اذا قال كلفت
 نفسي او بما يعبر به عنها كالزوج والوجه او بغير شايع وبقوله
 او هو على اوالي او انا زعيم به او قبيل او علق تسليم بوقت معين
 احضره فيه او اطالبه والاحبس او اسلمه في مكان بعينه على محلة
 برى وان عين مجلس الحكم فسلمه في السوق برى وكذا في منصرف
 المسمى لبرية وبين المكفيل بموت وموت المكفول به لا المكفول له
 قال ان لم اوف به غدا ما صنام من لالف اني عليه فلم يواف
 نضمنه ولم ير اسن الاولي ولو قال كلفت نفسي زيد فلم اوف غدا

فانما كفى نفس عمره او ما كان على عمره او فعلى الف مطلقا بطله
 الثانية والكفالة بنفسه جبر في العصاص من هذا القدر بطله
 المحذور وجوبه للنفس بهما مستورين او عدل واحد ولا يصح
 المحذور والعصاص لو ادعى قضا على عبد فبرهن بحضرة مولاه فالحكم
 حكمه الى حين التركة واحدة كفى بنفسه المولى ويا ربنا هذه
 لا بنفسه **فصل** في تجوز المال معلوما كان او مجهولا اذا كان
 صحيحا كسقط عنه الف او ما كان عليه او ما كان عليه في هذا السبع
 المكفول في المطالبة ايها شاشا فان شرط برائة الاصيل
 حوانه كما اذا شرط في الحوانه المطالبة الجبل كانت كماله وجوز
 بشرط ملازم لشرط وجوب الحق او مكان الاستيفاء او تعدده
 كما بايعت فعلى او ما ذاب لك عليه فعلى او اذا قدم المكفول عنه
 او قابض من البلد لا يجوز الشرط كسب الرجوع ونحو المطر ولو
 اجد اجلا وجب المال حاله ولا يصح تعليق البرائة منها بشرط
 ويصح في رواية ولو تعلق بما عليه فقامت البرائة بالف منمنها
 والا كان القول لكفى على ما يعترف به فان اعترف المكفول
 بكثرته دون كفى ويجوز نفي المكفول عنه ويعتبر اده يرجع
 في الاول ان ادعى دون الثاني ولو قال لا خير خلط افضل فلانا
 ولم يقل عنى فادى يحكم بالرجوع وليس لكفى مطالبة الاصل
 الا اذا عذ عنه الا ان ملازم حتى خاص ببر الكفى ببر الاصيل

في المطالبة بالمال
 اسب

بطل الاستيفاء

وما استيفاء عنه ولا ببر الاصيل برائة الكفى وان اخرج عن الاصيل
 تاخر عن الكفى لا بالعكس لو قال الطالب لكفى فممن له ببر الاصيل
 الى رجوع المال او ببر انك لم يرجع او برات بطله الاول لا بالثاني
 ولو بر الميت فزده وارثه يحكم بانه برتد وخالفه ولو كفى عنه
 عبد عن مولاه باذنه فيعتق فادى عنه من الرجوع به ولو
 انه كفى له عن فلان بامره كذا فاما فبرهن فادى حكمنا له الرجوع
 ولو تعلق المولى بموت الكفى فادى وارثه حكمنا له الرجوع
 وقت الاجل لا الحال ولا يصح الكفالة الا بقبول المكفول له في
 العقد الا في قول المريض لو ارثه ففعل عنى بما على ففعل من شية
 المبرم ويجزى مطلقا وبرهن على الميت المكفى عليه ولا يصح
 من المادون عن مولاه بونه فان عمن في المرض مات وسعى
 العرا ثم اذا اعتق فالكفالة نافذة وانقضاء عند عنى المولى
 ونصح الثمن بالمبيع ونصح بالاعيان المضمونة بنفسها كما يقبض
 على سوم الشراء ويبيع فاسد وكما لمقصود لا بغيره كما لمبيع
 ولا بايامات وهي عما في يده الاخير مشترك باطله ولا يصح الجمل
 على اية متساجرة بغيرها ونصح بغيره ولا يصح بال الكفالة اذا
 كان ابن على اثنين ففكلا وادى احد هما براءة على النصف
 رجوع بالبراءة ولو تعلقا عن ثالث وكل منهما كفى عن صاحبه
 كل نصف ببراءة على الاخر مطلقا **باب الحوانه ونصح الدين**

دون العين برضا الجبل والحق والحق عليه واذا امت حكمنا بغيره
الجبل فلو ابرأ الحق بطله واجازة وثبت الرجوع بالتوى وهو ان
يخجل ما خلفه لا يثبت او يموت مفسدا وقالوا بالحكم في حوته
واذا مات الجبل يدون قبل او الحق عليه قسمنا الحق بين
ولم يبين الحق لو احوال البائع غيما على المشتري بها التمس
روا المبيع بعيب حكما بغيرها واذا طالب الحق عليه الجبل فقال
اقلت بدين لي عليك لم يعزل الجبل الحق بالحوالة فقال
اقلت بدين لي عليك لم يقبل بغيره فوض يستفاد به من الطرقي
كتاب البيع ويجوز مع الاقرار بخبره مع السكوت والاعتراف
فان وقع عن اقرار بالمال عن مال اعتبر البيع وعن مال مباح فبالا
وان اسحق فيه بعض المصالح عنه رد حصته من العوض وان
الجميع فجميع او كل المصالح عليه رجوع بل المصالح عنه وبعضه
فبعضه ان وقع عن سكوت او انكار كان معاوضة في حق المدعي
والا فانه البين وقطع الخصومة في حق المدعي عليه فان صالح عن
لم يجبه بها شفعة او صالح عنها جبت وان اسحق فيه المصالح
عليه رجوع الى المدعي في كله او بعضه ففي بعضه او المصالح عليه
روا العوض رجوع بالخصومة او بعضه رد حصته رجوع بالخصومة فيه
ويجوز عن مجهول لا يصح الا على معلوم فلو اسحق بعض وامر
ببعضها مجهول لا يرد شيئا من العوض ولو ادعى دارا فصور

عن وصفها بغير حال تخيره ومنعه والمنع رواية ولا يجوز تعليق
البيع ولا اصفاته ولو قال انت الحكم بيننا فداوان سلمت
واجازة ويجوز من روى مال ومنعه وجبته عمد وخطائي
وما دونها لاصح او صالح عن عمد على من لم يبين فداوان سلمت
فداوان لا غير ونفسا اليه فيه الحرك لو كان عبدا او اصفاه تمام
نعم او لو عني او صالح عن شجرة فمات فانه في واجبه في مال الخاني ولو
قتل مدبره اخطا فصالح مولاه ولي القتل على عبده بغير نصا
فيتم بغير نصا في الاصح ثم قتل او فوفا الشدة فخير ان شارجع على
ولي الاول البضف كما قالوا ان شارجع على المولى بنصف القيمة
ليرجع هو على المولى او عصبه عبدا فمات فصالح مولاه على المير
من قيمته فهو جازر ولو ادعى نكاحا فمجدت ثم صالحه على مال
المدعى جازر وكان في معنى الخلع او ادعت هي نكاحا فصالحها
جازر وفي لم يجبر او عبودية رجل فصالحه جازر وكان في معنى بين
على مال والتمها في عتق عبدين على تجارته ان ياخذ به غلها
وذلك غلة ذلك شهر باطل وهو في ركوب اية او غلها او غلة
واثنين او ركوبهما اصطلاحا جازرا جبر او منقضا في غلة اية
واجازة في الباقي جبر او اسلم عشرة في كثره اصطلاحا على
نصف كراهي الى ابله وعليه ثلث العشرة وايصال ذلك الكثر
وقال لا يرد شيئا ولو وجد بطعام اشتراه عيبا فصالحه على

طعام من غير مجلس المعيب الى اجل شرطه وقلنا ان لم ينفذ
 الثمن في المجلس او على خدمة عبده او سكنى داره او زواجه
 او ركوب شهر او ملك المدعى عليه لا يبطله او المدعى بطلته
 الركوب القبول بطلته في الكل او محل البيع بفعل منافست
 قيمة خبره في مطالبة عبده للخدمة او نقص الصلح وابطاله ولو
 منه بعد ما صلح على خدمته وسلم بخبره ومنعه وازاد صلح الاجر
 الخاص المودع بعد دعوى الملاك والرد وينفع الرد بغير حاد
 قبل القبض بعد صلح من ابراه من كل عيب اجازة **فصل** وادخل
 عن ابن سبيط بن صالح ولم يكن معاوضة بل **استيفاء** لبقية
 الباقي كمن صلح عن الف على خمسة او عن الف جباة وخمسائة
 زبوف او من حاله بمشاة موجهة لا عن درهم بدنانير موجهة
 ولا عن الف موجهة بخمسائة حالة ولا عن الف سود بخمسائة
 ولو قال اداني غدا خمسائة على المك برى من الباقي يحكم ببراءة
 سطلها وقال ان نفدي غدا والاعاودة الالف عليه ولو كان له
 عليه نائة درهم وعشرة دنانير فصالح على نائة وعشرة دنانير على
 نفقه خمسين ويوجب الباقي نفقه ما قبل التفرق بخبره وخالف
 ولو وكل في الصلح عن دم عم او دين ببعضه فصالح لم يلزم الوكيل
 ما صلح عليه الا ان يضمنه ولو تبرع به عنه فان صلح بال ضمانه
 او قال على الف وسلمها او على الف هذه او هذه الالف صح ولزمها

في المعاوضة بالدين والشرع به والبيع

في الدين المستكره التحريم

وان قال على الف بوقف اجازة المدعى عليه **فصل** وادخل
 احد الشركين من نصيب على ثوبان شاة شريكة بين المدعى
 بنصفه وان شاة احد نصف الثوب الا ان يضمن له ربع الدين
 ولو استولى احد هما نصف نصيب شريكة الا ان يضمن ربعها في
 ولو اشترى بنصفه ثوبان من الدين ولو اشترى احد هما
 ثوبا على المدعى ثوبا ثمانية بمنع شريكة من الرجوع بخصته
 ولو صلح احد الشركين من سلم من عكس على راس المال خبره
 ومنعاه ولو صلح الورثة احداهم فاخرجه عن التركة وعقار
 او عوض جاز فليدا كان او كثيرا فان كانت نفقة فاعطوه
 ونها او بالعكس جاز بطلها وان اشتملت على النفقة وغيرها
 فصالحه على نفقة رباو ولا على نصيبه من ذلك النفقة وان كان
 فيها ديون فاخرجه منها على ان يكون الدين لهم لا يجوز فان
 شرطوا ان يبرأ القراض من نصيبه جاز **كتاب الهبة**
 وينعقد بالاجاب وشرط القبول وينعقد بالاجاب والقبول
 وشرط القبول للملك فان قبض في المجلس بغير اذن جاز لا بعد
 وان كانت في يده كالمودع والفاصل المستعير ملكها بمجرد
 ومنعده موت وتخلت واعطتك واظمتك هذا الطعام
 لك او امرتك وحملك على هذه الدابة او النوى الهبة ويجوز
 المتاع فيما لا يقسم ولا يجزئها فيما يقسم الا بقسمته كسهم الدار

في الرجوع عن الهبة
رخصة

وان سبب دفعها في خطه او دهنها في سمس لم يخرجها وان استخرجها
وسبب ايمان من واحد دارا جازية الهبة الا بطلان الهبة بشرط عوض
مساوية او اوجه الهبة ملكة بالعقد او اجنبى قبضته ابوه وبقض
الولي عن النبي وان كان في حجرة او حجر اجنبى جاز قبضتها عنه
ولو قبض بنفسه جاز ولو سبب الهبة بغير الهبة بقصد نصيب
فصل في الرجوع فيها وبخيرة فيما به لا اجنبى تراضيا
الحاكم فان ملك الموهوب وموت احد المتعاقدين وصار
زيادة متصلة لا انفصال ولو سبب بعده خيه فله الرجوع كما
لا فيه وهو بعد او بمكاتب فخر بخيرة كالوعق وخالفه وظلوه
في الضيقة الزيادة المتصلة وجعلنا القول للمواسب المنكر
في دعواها ولو قال خذ هذا بدلا عن شئنا او في مقابلتها او نحو
او في مقابلتها او عوضها او عوضه اجنبى متبرعا بقبض
ولو استحق النصف الهبة رجع بنصف العوض او كل العوض
رجع في الهبة او نصفه منعاه من الرجوع الا ان يرد الباقي واد
الموهوب استحق وضمن الموهوب لم يرجع على الواهب
العوض اعتبرنا حكم الهبة قبل القبض والبيع بعده لا البيع
والوضعي الموهوب فندرك النصدق به بسقط ولو سبب عبده
المديون من يدرى الدين بسقط دينه ثم رجع فيه بعينه
ومع الرجوع في رواية او جارية الا عملها صحت الهبة الا

مفسر

في الرجوع عن الهبة
رخصة

فصل ويجوز الرجوع في حيوة ولو رثته من بعده وبطل
الشرط ويجوز الرجوع وبطلانها ولو قال جميع مالي او ملكي
كان هبة او ما ينسب الي او ما يعرف لي كان الاقرار بشرط
القبض في الصدقة ولا تصح في شئ كالهبة ولا رجوع فيها
بعد القبض لما في الهبة للفقير والصدقة للفني ويجوز الصدقة
على فقيرين وهما على غنيين لا تجوز ولا تعينوا الثلث على من
نذر الصدقة بماله او ملكه ولا عينا بل يخرج في المال حبش
في الملك الكل ويجوز نذر الصدقة الى ان تكسب فخرج مثله
كتاب الوقف الوقف جائز ولو لم يقض او بعد
او على غيره ولا هو لازم مطلقا فخرج عن ملكه القول من غير تسليم
على بشرطه وبخيرة في المسع ومنعه فيما يجمل القسمة ولا يجوز في
المسيرة وبخيرة شرطه المنفعة والولاية لنفسه وخالفه فيها وبخيرة عن
ذكره بغيره ويكون للمنفعة وان لم ينهم ولا نذر خذ في ملك الموقوف
باذن اقرار الطرفين شرط ولو خرب حوله واستغنى عنه العبد
ملكه وخالفه والذوم في الرابطة والجان السقاية والمقبرة بالحكم
ويجوز القول بالاباستعمالها ومنعت له ولا بخيرة وقف كل
معينة مملوكة فائبة للفعل معينة باقية فتجوز وقف العمار ووقف
النفق وبطلانها لا يجوز ما كان يتعاكس الحث والنفقة
الا كرفع الضيقة واجازة بتعارف وقفه كالمصاحف والكتب

والفاس والقنوم والقذور والجارة والكراع والسلاح وتحت
 ولا يجوز عليك حكر الغنم في المشاع وببدا بجماعة مطلقا فان وقف
 دارا على سكنى ولده عمرها ساكنها فان امتنع او افتقر اجزا الى الم
 وعمرها ثم روبا اليه وبصرف ما اهدم من الوقف في عمارته فان امتنع
 حسب الحاجة وان تعذر إعادة العين بيع في العماره ولا يقسم
 مسخية **فصل** يتبع شرط الوقف في اجارته فان اعله
 قيل بطلان وقيل بقاء سنة ونحوها يفتوى ان توجب الضياع
 ثلث سنين وغير ثلث سنة ولا بوجوب الا بالمثل ولا ينقض ان اده
 الاجرة لكثرة الرغبة وليس للموقوف عليه ان يوجب الا بالثلاثة او
 فان ثلث وقد عقد لم تنفس ولا بغير ولا يبرهن وان ائتمت
 وغصب عماره بخلاف وجوب الضمان ونحو الشهادة بالشهرة
 لاثباته **باب** تجب على الغاصب رد عين المخصوص في مكان
 فان ملك من قبله ان كان ثلثا والافضلة يوم غصبه وان نقص
 ضمن النقصان وان انقطع المثل فوجوبها يوم القضاء وبغير يوم
 الغصب الا انقطع واذا ادعى المالك حبس الحاكم حتى يعلم انه
 لو كانت باقية اظهر ما تم نقصا عليها بالبدل واذا اغيب المصوب
 فغضى القيمة بملكه وقيل قوله مع مبنية في القيمة الا ان يبرهن
 انها اكثر من ظهره فضمنه بكماله بقوله المالك او يبرهن خلافه
 او يقول الغاصب مع مبنية خير المالك بين المضا الضمان او لا

في سائر الوقف واسا
 اربعة

ورد العوض او برهن قل سها على المالك عند ما خرج المالك من
 الغاصب هذا ظاهر المذهب يصح ما نقص العمار بغيره وسكن
 وضمنه بملكه واذا اتفقت العين يقول الغاصب حتى زال اسمها
 منها فملك المالك اياها ولا يتفقد بها حتى يودي المالك الفاس
 وهو روبا في الموضع شاة فطبخها او شواها او طبخ جنطه او روبا
 او خبز دقيقا او جعل الصفي اية واحد برب سبعا او بنى على شاة
 او عسرت بونا او غنبا او غري فطنا او شح عن لاد او غصب نرا
 فضا على اية او صرية فمير في المالك بملكها الغاصب عليه
 ولو في شاة او غيره او قطع عضو منها فان شاة المالك اعدا
 المالك وضمنه نقصانها او سلمها وضمنه قيمتها وان خرب
 ثوبا باطل عامه من افعه ضمنه وان كان سير اضمنه فضا له
 في ارض او غرس فرغها وسلمها فان نقصت به كان للمالك
 ان يضمن قيمة غرسه او بانه مملوفا ويكون له وضمن المقيم
 ما اتلف من غرسه والدمى مثلها فلو سلم بعد ثلثا فما يبر او
 القيمة والقولان بروايتان ولا يضمنه نق خر شقة لاراها و
 ومثيرة منه او عتن ثم اجاز المالك بالعتق جائزا بطله و قطع
 فالملك بضمنه ان سلم اليه وقال لا يسكن باخذ النقصان او ربح
 جلد مائة بالقيمة ثم استملكه فهو روبا وقال يضمن قيمته طارا
 والسوا في الصنع نقصان وقيل هو اختلاف زمان ولو صبح

ولت السون السمن نكشا اخذ ما ورد الفصح السمن فيها
الخمسة فية ثوب ايضاً مثل السون وسلمها ولو اطم الى ك
ما غصب منه ولم يعلم بغيره ولا بغيره رواه المصنف مطلقاً
الا بانقضى او بالمنع بعد الطلب والمصلحة استوفى او عليها
والزيادة المنفعة لا تضمن بالسبع التسليم ويضمن بالنقصان
بالولادة الا ان بقي الولد خيرة فتقطر ولو وصلت فردا في
في نفاسها فعليه قيمتها يوم العلوف فالا نقصان الجبل في
كتاب الودعة من استودع كان اميناً فيحفظها بنفسه
ومن في عياله ويقترب اليها كنه وقيل مع النفقة فان حفظها
بغير ايم من الخوف غرق او حرق وان نهى عن التسليم الى احد
منهم ولا بد له من طهره او امره بالحفظ في بيت من داره فحفظ
في بيت اخر منها لم يضمن بخلاف الخاف في الدار وان حفظها
بغيرها حتى لا يمتنع فمضمان قال لا يشرك ان شاع وان
بغير منعه كان شركاً وان لم يمتنع بعضها ورد مثله فحفظه
ضمن الجميع او رفع بعضها فانفقته تم تلك الباقي ضمنه بعده
او او دعها عند الاخوة الاول ضامن وخبره او طوبى بها
ضمن او تعدى ثم اراد ان يزيل الضمان او جحد ثم اعترف لم يزل وضمانه
الضمان الجحد في غيبة المودع ولو تصرف فيها فاعطيه وادعاه بان
ولا تمنعه من السعة بها فله ذلك مع الاسر مع عدم النسي واما لان

عمل ومونة ولو ادعاه مكيلاً او موزوناً ونياب وطلب الآخر
نصيبه فرفع اليه فهو ضامن او او دعها ما يقسم فاقسمه
احدهما قسمي الى شريكة فهو ضامن وان كان لا يقسم حان
حفظه احدهما باذن الآخر ويقسم العتيق والعبد المرد مابين
الحال قال لا يضمن العبد وحده بغير العتيق ولو دفع العبد الى غيره
فذلك ظلالك ان يضمن الاول بالعتيق فقط وخبر من ايماس
ووافق الاول في الاول والرم الثاني في الحال وقيل بغير العتيق او غيبه
شكها ما لا اول والثاني ضامن للحال فقط وخبره في ايماس
الاول في الاول وخبره في الاخيرين **كتاب العارية** وقسم
بسته المنافع بغير عوض الا فيما ينفع به مع بقا عيونه فاذا اعارها
او موزوناً وكان قرضاً وجعلها امانة ونصح باعرتك ومخنتك هذه
الدية وحلتك عليها اذا لم يرد بها هبته واخذ منك بذات العبد
ودارى لك سكنى او سكنى عمري وخبر المستعير ان يغير الخلف
بالاستعمال ليس له ان يوجد ولو استعاره لغيره جاز ان
فيه بمقدار وجنس او مكان لم يتجاوز ولو ملك بعد الفكاك وقيل
لاركان طائفتان او في يد المدين ضمن الراس للمغير قدر ما
بالملك من الدين وان عارضة للبنا والفرس كان له ان
يرجع ويكفنه ثوبها وان وقت ورجع قبله كره والرضا بين
وقيل بانقصها الفسخ وقيل قيمتها ويملكها الا ان يدعها المستعير

تيمنها ويطلبها الا ان بدفعها المستعير وقبل ان يضر الارض
الحالك ان اعاد بالتمتع فلا يرجع قبل حصد مطلقا والمستعير
يكتسب اطمئنا منه ولا اعارة ويؤدي المستعير والموجبه
اجرة رد العارية والعين المستأجرة والمقصودة واذا رد الالة
الى اصطلح لهما او مع عبده او اجير او عينا مستعارة او
مستأجرة الى داره برى دون الوديعة **كتاب اللقيط**
يحكم بحرية وليس لغير الملقط اخذه منه وينفق عليه من البيت
المال فان اتفق الملقط كان شبرا الا ان اذن له القاضي بغير
الرجوع او يصدق اللقيط اذا بلغ ومن ادعى انه ابنه ثبت
منه فان ادعاه اثنان وذكر احد هما علامة فيه او سبق كان اولى
وان ادعياه معا ثبت منها ولا نفع قول العائف ويرجى بالاسلام
والحرية واذا وجد في بعض اصحاب المسلمين او افراسهم فادعى ذمي
ثبت نسبه وكان مسافرا او في قرية لابل الذمة او بعية او
والواجد ذميا كان ذميا فان كان ذميا مسلما ما ساء او ذميا مسافرا
فاعتبار الواجد المكان او الواجد والاسلام روايات والادعاء
عنه ثبت نسبه منه وكان حرا ولا يقبل دعوى عبودية وان كان
مال كان له ولا يزوجه الواجد ولا ينصف في مال ويقض عنه النسبة
وسلم في صناعة ولا يواجد في المصحح وينسخ الامام عن استيفاء
العصا من قبل قبل شهادته بالزنا **كتاب اللقطة** اذا

الملقطة

الملقطة انه باخذ ما ليرد ما كان امينا ولم يشترط الاشهاد بموتها
مدة يعلب على قلته ان صاحبها لا يطلبها بعد ذلك الصحيح ونحوه
ما دون العشرة دراهم اياها وهو قوتها حولا ما انه ثم يصدق بها
ان شأنا فان جاء صاحبها مصححا والا ضمن الملقط او يكتسب
ان شأنا وان كانت قاتمة احد هما منه وان اتفقت العلة النقطه
قبل التعريف بغير او قري او بعده طوالب الحال ولم يؤخذ
عنه ويجوز للفقير ان ينفع به ولا يجزه للفقير ولا تصدق بها
عليه ويجوز ان يصدق بها الفقير على اهل الفقر ويجوز بيعه
والبيع والابل والفرس فان اذن له الحاكم وفي النفقة كان
على صاحبها والا كان متبرعا ويوجد ما الحاكم وينفق عليها
الاجرة ان كان لها من نفقة والاباها ان كان اصلح وخطب عنها
وان راي الاتفاق مدة قصيرة اصلح اوجه وجعلها ونياحها
لا يستيفها واذا ادعاه لم يرفع اليه الا بيمينه وحيل له ونفقاته
به كرامة ولا يجزئه ويسوي بين لفظه المخلو **كتاب**
الخنثى اذا كان للمولود فرجان فبال من احد هما او سبق اعتبر به
وان كان معاه مشكلا اعتبر بالاكثرواذا بلغ فظهرت له امارات
الرجال والنس اعتبر بها وان لم يظهر وتوافقت كان مشكلا
فيه لا حوط فيقدم على صف النس فان صلى بين اعاد او مع الرجال
اعاد من عن يمينه وشماله وخلقه ويصلي قبايع ويحسب الحسن

والتحقى ولا يخلو به غير محرم ولا باس الا منعه وحسنه شترى لمن
 والا فمن بيت المال ثم يباع ولو ورث مع ابن فهو شترى ولا يخلو
 ميراثه ذكر وانى فيعطيه ثلثه سهم من سبعة لا تحت من انش
 عشر واذات نيم وكفن كالمائة **كتاب المفقود** واذ اجمل
 مكان المفقود وجانته ونصب القاضى من حفظه ماله ويستوى
 ويتفق من ماله على ما يجب عليه نفقة في حضوره بغير قضا وبيع
 ما ينفق ماله فاذا مضت مدة لا يعيش ثلثه اليها حكم موته
 واعتدت زوجته ونصبت تركته ولم يعينوا اربعة اموال لم
 كالح الاول بدخل الشاة ويجوز حيا من الميت في مال غيره **كتاب**
الاباق اذا اراد الابن من ميراثه السفر فضا عدا من سهمه عليه
 انه اخذه ليرده وجب له الجعل اربعون درهما ودينار ونها فحبا
 ولا يرفع على الشرط فان كانت قيمته اقل منه حكم له بقبضه الادراج
 بالجعل وان ابقى منه فله عليه دالة ولو دونه الى المصروفات المالكه
 وهو موزنه قبل قبضه بطله ويجعل الله جرد ام الولد لا المكاتب
 كالعق **كتاب احكام الموات** اذا اجبى مسلم او ذى ارض لا
 وليست ملكه لمسلم ولا ذى وهى بعينه من القرية اذا اصحاب
 اقصى العام لا يسمع بها موزنه ملكها واذن الامام شرط ومن
 ارضنا واهلها ثلث سنين وقعت الى غيره وجوز ميراثه
 اربعون كالغطن وقالا استون وبقره للعين خمسائة من

وير

جانب ويمنع غيره من الخضره ويمنع ما منع خود جلد والوقت
 اية بالموات اذا لم يكن حيا وان جاز عوده لم يجر اجابته وكهنته
 ملك الغير لا حريم له الا به دالة حرم بقدر القاطنين ونحوه
 وقيل به بالاتفاق وفى رواية بقدره بنصف عرض النهر من
 وقدره كله **فصل** ويجوز فسخ الما بين الشركاء ودعوى الشريك
 بغير ارض وبورث ويوصى بنفقة لاربعة ولا يبيع ولا يوهب
 ولا ينصدق به ويشترى الناس ما الاودية والانهار
 فى الشفعة ويسمى الاراضى ونصب الارحبة وفى الشفعة لا عمر
 نه الخاص بقرية والبرد والحوض ليس لاجدان باخذ شاة درهما
 اخر زمنا الارض ما واذا كان للنهر والعين فى ملك جاز له شتره
 من دخوله فان لم يجد غيره مكنه منها او اخرجه اليه فان منع وهو
 العطش فانه بالسلاح وفى الحوز بغير سلاح ويكره لانهر العظام
 من بيت المال المشترك عن الشركاء دون اهل الشفعة بخبر
 من يمنع منهم وموزنه الكرى او اجابوا راضى حل مرفوعة عنه
 وقال الكرى كله على كلهم واذا كان له جوى فى ارض غير فليس
 المال موزنه واذا قسموا فى شريكان منهم على قدر ارضهم
 وليس للاعلى ان يسكن لبستوى الا بتراضهم ولا يشترى احد
 منه نهرا ولا ينصب جارا ولا يتخذ جسر ولا يسوق شربة الى
 اخى لسلها شربا الا بتراضهم **كتاب المارعة** واذ باطله

فى اشهر
 وهو النصب من الما قال الله تعالى انكم شرعتم معلوم

جارة ونحوه لغنى او محرم من غير سعة المسافات واتحاد
 العامل العقد وعشر الا اذا عمل بخل الباض بين ماسوحي^{عليه}
 ويشترط صلاح الارض واهلية العاقدين والتخلية بينهما وبين
 العامل الشركة في الخارج على شيوخ حتى تغيب بشرط^{معان}
 معلومة لاحد منهما ورفع البذر وقت تمام الباقى واستراط^{المادة}
 والسوان ويشترط بيان المدة وجنس البذر وهو من عينة و
 من البذر فان كانت الارض والبذر لواحد والبقو والارض
 لاحد هما والعمل واحد من احدهما والباقي من الاخر جازت
 والبقو والارض لاحد هما لم يجز ونحوه في رواية فاذا صحبت
 كان الارض على الشرط وان لم يخرج شيئا شئ للعامل واذا
 كان لصاحب البذر واجب المثل للاخر من ماله او ارضه ولا يرد
 على المسمى واجازة ولو شرط البين لرب البذر بعد بشرط
 التحب نصفين بارة الا اذا وسكتا عنه كان لرب البذر وقيل^{بهما}
 واذا امتنع صاحب البذر من العمل لم يجز عليه والاخر اجبر واذا
 احدهما بطلت واذا انقضت المدة قبل المادرك كان للزرع
 اجر مثل نصيبه من الزرع وعليهما النفقة في مقدار حقهما الى
 ان يستوفى يستأجران القصاص والرقاع والديار والبذر^{بها}
 بالخصص فان شرطه على ان العامل فسدت ويجزى بشرط^{المحصاة}
 عليه ومنه **فصل** او شرط النصف بالعمل في شهر^{الثلث}

الى انه اذا لاول صحيح وقالاهما ولو اختلفا فقال العامل شرطت
 لي زيادة عشر افقرة على نصف الخارج وانكر رب الارض^{ذلك}
 قبل العمل يقول له وقال للعامل ولو شرط رب الارض قال لا
 للعامل ورفع اليهما والبذر منه الثلث للعامل الثلث للعبدة^{الباقي}
 المادون المديون بغير ثلثه لرب الارض ولو دفع اليهما ارضا
 وسمي لاحد بهما ثلث الخارج والاخر خمسين درهما كالعقار
 ونقصه على الثاني ولو خصهما فزعهما كالحراج له العشر^{والخارج}
 عليه وان نقصت فضمن بالخارج والعشر والحراج عليه فان
 ضمن بالخارج والعشر على المالك طلعا العشر على العاصب
 لكل حال اما الحراج فعلى المالك ان كان الضمان اكثر على العا^ص
 من دون الضمان ان كان اقل ولو تزوج على ان تزرع ارضه
 بالنصف بند راضح وفسدت فجعل مهرها نصف^{اشيل}
 الارض وربعه ان طلقتها قبل الدخول وواجب مهر مثل لا يرد
 على اجر مثل الارض والمنفعة في الطلاق قبله ولو كان^{هو العا}
 في ارضها بند ما يجعل مهرها نصف اجر مثل الارض وربعها
 طلقتها قبل الدخول وواجب مهر مثل لا يرد على اجر مثل الارض
 والمنفعة في الطلاق قبله ولو كان هو العامل في ارضها بند ما
 يجعل مهرها نصف اجر مثل عمله لا مهر مثل او على ان تزرع^{بها}
 هي بند ما او هو ارضها بند ما وجب مهر مثل **كتاب المساق**

هي يجوز من النمرة باطله وقال جاسنة اذا ذكر مودة معلومة وجوز
 من النمرة سنانا ويجوز في الشجر والطلب اصول البان ونبان ولا
 تقتصر على النخل والكرم واودع اليه ثلثا ثم بالحل ما رواه
 فسدت كان العامل جرحا وتقبل الموت وتفسخ بالاعد
كتاب النكاح يس حال الاعدال وحب النفاق وكرة
 خوف الجور ونفسه على النكاح لئلا يفلت من نكاح الفسول
 والقبول بما ينفذ المصني واحدهما ولا تقتصر على عقد النكاح والقوى
 فينفذ بالملك والصدقة والهبة والبيع والشراء الا جارة و
 الاباحه والافاقه واجازوا نكاح السر وشرطوا الاشهاد ولا
 بين المسلمين الا بحضور شاهدين مسلمين حريين بالغين عاقلين
 ونخيره رجل امرأتين ولو غير عدول واميين ومحدودين
 قدف ولو وصل كتاب شهود عليه ومضمونه نكاحها ولم يعلو
 نقيل نخيره ولو زوج مسلم وثبت بشهادة ذميين جازوا بطله
 واجوزا نكاح ذميين بغير شهود **فصل** تحريم الام والجد بطلق
 والثلث وغيرها من الزنا وبنت الولد وان سفلت والاحت مطلقا
 والحالة الذمة مطلقا وبنت الاخ والاخت وان سفلت وام المرأة
 بالعدة الصحيح وبنت المدخول بها ولا يشترط فيها الحجر وحدها ابدا
 وبه ومنى ولادة وثبت المصاهرة بالزنا والميسر النظر الى الفرج
 بشهوة وثبتا بوطي صغيرة لا يستهي ويحرم من الرضاغ ما حرم من

النسب

النسب الام الاخ والاخت الابن والجميع بين الاختين نكاحا
 وبذلك بين موطنها فلما اودعها نكاحا وبرهنت كل على
 وهو جليل به فرق بينه وبينها فسم نصف المهر عليها ولا
 مشينا واوجبها كمالا بينهما او نكاح امرأة فادعت نكاح
 الغائبة وبرهنتا فمده زوجته واوفقا الا حالي حضوركم
 الجميع بين المرأة وعمتها او خالتها او بنت اختها او اخيها
 واخواته وبنيها وبين امرأة ابيها ويحرم على امرأته من اربع
 على العبد كثر من اثنين ويحرم اخت المعتدة من ابن في عدتها
 كالرجعي وعدة ام الولد او اعتقت مانعة من نكاح وقال ابن
 وطنها واخواتها الاربع فيها وصدف الخير عن معتدة بانقضائها
 مع النكاح واخواتها الاربع فيها وصدف الخير عن معتدة بانقضائها
 مع النكاح بالثيرة وجهها وبجوز الكتابات وبخبر الالة
 ومع طول الحرة والاربع بين وجارنية ابنه وتحرم الالة على
 الحرة لانا لعكس في مدة الحرة من ابن حرام ولا يزوج منه
 ولا المرأة عبيد ما يحرم المحرمات والوثنية والصبايات ان لم
 يكن اهل الكتاب وتحرم الحامل من الزنا وهما وطها حتى يضع
 وبطل المنقذ وبطلن الوطى الموقت لا التوقيت محرم
 ويجب مهر المثل وبطل بشرط النكاح لا العقد ونخيره زوج محرم
 والمحرمية حاله الاحترام دون الوطى ولذلك يجر النكاح

واحد بهما صح في الحال ولما االف وقال احدهما من مهر
فصل ونحوه بعبارة الف. فلو تزوجت نفسها وهي حرة
عاقلة بالغة او مكنت غيرا او توكلت به جاز من غير شرط
في رواية ووافقة على اجازة في اخرى ويساوي البكر في
منها وتوف الثيب وتزوجها كالبكر زالت بوثبة او حصة
او غيب وكذا بغيرها حتى ولو ادعى سكوتها وهي رجسا قولها
لا تولى او نكاح ابنه فشهد بانها دعي كبره يرد ما دسمها
ونحو العصبية المحركة المسلم الحر البالغ العاقل ولا تمتنع
والكاقر على مثله تزوج الصغيرة والصغيرة كالاب والجد
الا قرب الابعد لكن ثبت الخيار له جازا بلوغه بزوج غيرهما
مطلقا والزوج ثم تزوج القاصي رواية والخيار له مختارا
والها تزوج بمن فاحسن المهر وغيره ولم يقصروا الولاي على
الابن الصغيرة فزيد الاجبار على الصغيرة اليها فواحدة ولاية
الاب لجنون الولد بعد البلوغ والام واقاربها واولادها
بعد العصبية ومنهم من يتولى مولى المولود ثم القاصي والجد
من الاخ مطلقا وانما لكل منها زوج اب المجنونة على ما
على ونحوه لابي تزوج عبد الصغير من امه وادعاه اب الولي
عنه مطلقا نفقة الابعد جناه ونفقة على القاصي ونسرها
بان يفيته الكفو باستطاع رايه لا يحل مكانه وتعتبر الكفاية

واعدا

في الدين

في الدين فلا يكون الفاسق كفو للصالح وجعله كفو الا اذا استحق
وفي المال بملك المهر المعجل والنفقة ويعتبر ما دونها ويجعل في احدي
بملكها فاقه القتي واعتبر بها الصلح وعن الامام روايتان
ويعتبر في رواية ويعكس في احدي الا ان يحسن واعتبر النسب
ولم يقصروا عليه ويجعل في اب في الاسلام او كونه كفو
له في ابوين ويسرى الابوان والاكثرة اذا تزوجت بغيره
التفريق منها ونحوه لبعضهم ان اخفقوا للولي الا اخر من
من مهرتها ويمنعه وان اكرام ثم زال فرضيت فله ايضا ومنه
ونحوه تولى طرفة السكاح وليا كان او وليا او وليا وكذا
او اصيلا او وليا او اصيلا او اقرار الولي والولي
ومولى البعثة السكاح غير نافذة الابنية فينفذ الامة ونحوه
عقد القفول من جانب موقوف ونحوه من جانبين ويصح
من القفولين **فصل** في بيع بغير شتمية موهولا ينقصه عن عشر
درهم لو تسمى اقل اثمنا ما تركنا مهر المثل او اكثر وجب
او موته فان طلق قبل الدخول تنصف لان ينفق هو فترك
ولم يجبره اللاب ويعفو الزوج فيمكحل ولا متعه لها وان لم يسم
او شرط ان لا مهر يوجب مهر المثل لبعده بالدخول وان
قبله وجبوا المنعة فوجب في ربع وخمار ولفحة واجب حاله
على نصف المهر ولو تزوجت بعد العقد نوحها لا نصفه ويحكم في قول

وبها في اخوان زاد ما بعد العقد لزمته او هي حلت هي صح ونصف
 الزيادة المتصلة بعد قبل المسمى واسقطا ولو امرت بغيره
 ثم طلقتها فاعتق قبل نصف حكم او تراهن الفياه او هي
 في كلكه لاني نصفه بعتان بكل منهما ولو رهن عنه ثانيا يباو
 المهر ثم طلقتها قبل الدخول فملك جعلناه بنصفه لا كلكه ولو
 بمهر المثل ثم طلقتها قبله بطله وجعلناه بها بالنصف ولو امرت
 العا فعتقه بغيره النصف ثم طلقتها قبل ان يرجع النصف
 الالف ولو امرت وسلم اليها نصفها واثبت المهر النصف الباقي
 في ذمته ثم طلقتها قبل الدخول فرجوعه بنصف ما قبضت باطل ولو كان
 دينا فهو بغيره قبل القبض او عينا فهو بغيره منه مطلقا من الرجوع
 بالنصف تسمى خرا وخرا واضع الشكاح ووجب مهر المثل او به العبد
 والحل فكان خرا او خرا فلها مهر المثل وحكم بغيره لو كان عدا او مثل
 الخمر طلاء وافي الاول في الاولى والثاني في الثانية او على يدين
 فكان احد ما حرا فالعبد هو المهران سوى عشرة دراهم ووجب
 قيمته الخمر عدا وحكم بالعبد فان نقص عن مهر المثل ثم او على يدين الخمر او
 المتيه فكان خلا او ذكية فلها مهر المثل في رواية والمسا رايته
 المصحح كما يقتضي به بالمذكاة وبمهر المثل في الخمر او على يدين الساب
 العشرة فكانت تسعة فني المهر وحكمها فان نقصت عن المهر
 ثم او على ثوب موصوف في الذمة فانه بقيمة اخرا ما على القبول

ويحكم

ويحكم بان اصل وعدم الاجبار مروى وهو المصحح او على عهد او
 مبهم توجب الوسط او قيمة لا مهر المثل او ثوب ووجب مهر المثل
 او على عهد فاكسب كسبت با قبل القبض فطلقتها قبل الدخول فاعان
 لها ونصفها ما مع العبد او على دار على ان تدفع اليه الغاني بها
 منها مهر المثل كان مهر الالف كان بغيره والشفقة لا ثبت فيها
 او على الغاني ان اقام بها والغني ان اخراجها فالاول هو الصحيح
 واجازا بها او على اقل من مهر المثل على ان يطلق ضرته فان دلى
 والا اخرنا بنكحله او على الف والغني او به العبد او كان فاعان
 ما سابه مهر المثل وقال هو الاقل او على تعليم القرآن او اخذ منها سنة
 وهو موقوف لا يوجبها بل هو مهر المثل وحكم بغيره ولو اعتقها على ان
 تزوجها بجعله صداقها واقيا بمهر المثل ولو ابت الرضا بغير
 ولو ضمن الاب المهر عن ابنة الصغير ففات فاختاره من المهر
 اخرا ابنا فبين الرجوع في نفسه ولم يوجبه على الفقير ولو كان
 او على صح وغيره في المطالبة ويعتبر مهر السر وبها العلانية ولو
 مدخولا بها ثم تزوجها في العدة ثم بانها قبل الدخول حكم بنصف
 المهر وانما العدة وبما يكال له واستينافها ولو اراد عند رتا
 بدفع وطلقتها قبله فعليه نصفه وانما بكله ولو كسب ثانيا في عقد
 فدخل بواحد وطلق احد بينهما والاخرى واحدة ومات
 جملة قصي الدخول بها بمهر المثل ويحكم بنسختين بمهر وربع بينهما

لا يملكه ولو اتفق في رواية او واحدة وثنتين وثلاث في عدة
 بجهل قبل الدخول سميت التركة اربعة وعشرين فخذ الواحد
 سبعة والباقي مقسوم على الفرقين نصفين وقال الثلثين
 ثمانية والثلثة تسعة وامرأة وايسها في عدة ومات بجهل قبل
 فلام نصف المهر والميراث والثلثين النصف وقسم ما بينهما
 وتوجب المهر المخلو العجوة بان ترجع المانع مكر من مانع وحضر
 وامام مطلقا كخ وعدة وصوم رمضان والحجب في غير مانع ولا
 ولا يجب الا مهر قبل الدخول في الكاح الفاسد لا بالعقد ولا بغيره
 المسمى وتجب العدة وثبت النسب اعتبارا من حين الحمل
 ويعنى به مهر مثل نسبا عشرة ايسها ان اوجه ما بينهما والا
 بقا لا جانب يعقل النسب او في الوفاة او الدين والبلد والمهر
 والمكارة وان امتنع عن تسليم نفسها وان بسا فرها
 المحجل حاز وان كان موطئا بغيره ولها الاستماع بعد الدخول
 حتى يوفى بها واذا اوفى فانقلبها حيث شا. وقيل لا يسا فرها الى المهر
 غير طيبة وفيه ان فيها الموطئ ايضا وهو اذن سا فرها فلا
 وان اختلفا في قدر المسمى قضى لمن اقام البينة فان اقامها فلهت
 بينهما والا يجعل القول للزوج الا ان يستكره ولا عا لغان
 فسخ ثم علم مهر مثل فان ساوى عترة او نقصت كبر او عترة
 او اوصى بها او اوفى على عترة ونقص من دعوى الحكم بمهر

او وثما

او وثما فيه جملته ثمان اسهل به مهر مثل هو الا لوانه ويستثنى
 منه ما يستكره او في نفس التسمية فالقضا بشئ مستف حكما
 بمهر مثل **نصف** ولا يجوز كاح العبد والامانة والمكانة المهر
 الولد الابان نوى الولي ويجز اجبار العبد كالامانة دون المكانة
 واذا اوفى صار المهر دينيا في نفسه يباع فيه ويسعى المهر ولم الولد
 والمكانة اذ لا ينظم الفاسد كالعصم وليس على الولي ان يزوجها
 مثل الزوج بل يطاوعا اذا طفر بها وثبت اجبار العنق والزوج حر
 كالعبد وانما كالمكانة ولو قتل امته قبل دخول الزوج باسقاط
 ونكاحا في قتل امته نفسها قبل الدخول تزوجت بغير اذن
 حكما بنفاذه او وثما من تحرم عليه فاجاز اذا اشترى او وثما
 اجزاه ولو كبح بغير اذن ثم طلق ثلثا ثم اوفى له فله عليها بغيره من غير
 كراهة ولو تزوج بنته ثم مات لا تقبض الكاح الا اذا عجزت وحكم عترة
 ولد العبد المهر والقيمة كالحرة **نصف** ولا يجزى له اخوانه وحدهم
 ورتق واجاز لها الثلثة الاول ويوجب العنق والحصى حولان
 والمحبوب ان وصل الا فرق بينهما بطلما ويحصل العترة مطلقا
 ان فسحا والعترة تبغى في الحاكم وقال بقولها واذا كان زوج امه
 فالحق للمولى بجهلها ومنعها والمهر بعيب **فدسلي** واجاز
 الكحة الكفار ولو تزوج بغير شهود واجزاه واذا اسلم البنت
 او حرة فهو حراز بغير مهر وبها ذمها ثم المثل غير لازم ولو تزوج

اذا اسلم احدهما في الحرمين ولو احدهما واما دميان حمزا حبر
بغيرهما ثم اسلمت في المهر او في الدقة فالقبة فيها وحدها مثل في
فيها لا تقية ولو اسلمت فوض عليها الاسلام فان اسلم والافوق
ويجوز في ذلك لا طلاقا بانيا او اسلم وهي مجوسية فيعرض عليها
فابت فرق بطلاق وكبون لها المهر ان دخل والا فلا واذا ارتد
احدهما وقتت الفرق بغير طلاق وجعل رودة طلاق فان دخل بها
وهو لم يرد كحل مهرها والا نصف امرى قبل الدخول فلا مهر ولا تقية
ولو ارتد اسما ابقينا كاحما ويحكم بالفرقة حال الرد
بالا باء وخروج اليها جرة الشا لا بالقضاء المدة في المدة
والمهاجرة لا صفة عليها كالمسبينة وان كانت حاملة حتى تنزع
واذا اسلمت في دار الحرب او اسلم ونحوه مجوسية بابت منه
ثمة بعض ونحوه تباين الدارين سبب الفرقة الا بالاسبي
اسلم زوج الكتابية منها في النكاح ولا يجوز كالح الدار والمدة
وتنع المولد الابوين ونياد نيس الكتاب منها الا المجوسى ولو اسلم
ونحوه خمس اراخان او ام ونبت بطل النكاح فان رتب قاله
وخيره في اختيار اربع مطلقا واحدا لختين والنسب ويحكم
بالفرقة بين مسلم ومجوسية بفسا كالحا لو تده او ما لفة **مسلم**
ويعدل بين الحرمين في القسم مطلقا واما في البسوية لا بان سيمى
الجمية سبعا ثم سلف ونقسم للفرقة مع الحرة الثلث رشا

مشا

مشا او سخبان تفرع ولا نوجبها ويجوز ان يترك فيهما
احصا حبتها وان ترجع فيه **كتاب الرضا** وتعلق التحريم
بمطلق المدة لا بجم منوعات وهي شون شهر او قال
سنتان ونفى الثلث اذا الرضا صبية حرمت على
مصول زوجها وامولها وفروعها واخوانها واحدا منها واذا
رضع مبيان من امرأة كانا اخرين وان جمعا على لبن شاة
فلا رضاع ولا تقية للبن او اخلية او اولين شاة او
لبن امرأة اخرى ملقة بها وهو رواية بائنها واستراجه الطعام
وان غلب كالمطبخ وعظم به بعد موتها وتعلق لبن السكران
الرجل والبا لا احقان ولو كانت دابة لبن فطلقت وان
عدها قروحت اخر فجلت وارضاعت فحكم من الاول حتى تده
من الثاني ان كان رقيقا لا منها ولو ارضاعت امرأة البيرة
الصغيرة حرمتا فان لم يجل بالكبيرة فلا مهر لها ويصير
الصغيرة ورجع به على الكبيرة ونسب نفع الفساد ولو
ارضاعتها احبته على التقاطع حرمتا ولا يحض الثانية قال
هذه رضىعتي ثم اعترف بخطا نضدة فيه ولا يثبت الرضا
الا بشهادة الرجلين او رجلين وامرأتين **كتاب الطلاق**
اذا وقع الملق في طهر لم يجامعها فيه وتركها حتى تنقضي عدتها
باجس الطلاق وان وقع متين او ثلثا دفعة او في طهر واحد وقع

وتجده بدعة وان فرقها في ثلثة اطهار اتي بالسنة ولم يحضر
في الواحدة واذ اقال المدخل بها انت طالق ثلثة السنين
على الاطهار واعتبرنا به الجمع وتتم السنة في العدد المدخل بها
وغيره وتخص في الوقت المدخل بها بان طلقها في طهر حال
عن الوقاع واجزا طلاق غير المدخل بها في الحيض من غير
كراهية وان كانت لا يحض صغرا وكبر طلقها السنة واحدة
واجزا لا عقيب الوقاع كالحامل ثم بعد كل شهر اخرى وجعل
طلاقها السنة واحدة وقال ثلثة تحلل كل طلقين شهر
ولو قال كل ولد طالق السنة فانت ثلثة في بطن حكم
بواحدة عقيب الاول ويلتصفا بعدتها بالثلاث واثباته
ان يزوجه غيره وقال لا يقع واحدة بعد ثلثها
في طهرين واذ اطلق في الحيض وقع بدعي واستحب الحقبة
ثم الطهر الذي يلي لا يكره الطلاق فيه وكذا المطلقات
عليها رجعية في طهر او شهر والثلث السنة في الحال
بشهوة وما لا يتوسع على الاطهار **فصل** في طلاق
غير الصبي والمجنون والنائم من الاخرس بالاشارة ونوقع
السكران والمكره ونعبر عددا بلسان لا بالرجال ومن كان
احراة او شقفا منها او شقفا منه وقت الفرة بينهما ولو
اشتراه ثم عتقه في طلقته في العدة او فوجت منه ثم خرجت

بعد ما

بعد ما وطلقها بعتة فيه ولو قهر ولم يفرقوا بغيره في كل سنة
ولا يحتاج صريح الى ثلثة طلاق وطلقتك فتقع واحدة
رجعية وتنفق فيه الثلث او الثلثين ويقع بانت الطلاق وطال
الطلاق وطلعا واحدا الا ان نوى الثلث والعاشقين و
تفترقا كناية اليهما حال الرضا كيان فيه ثلثة حرام عليك على
عالمك الحق بالملك خلية برية وهبتك لا يملك سترتك فانك
اكره بك انت حرة تنفقي ثمنه ثمرة اخرى اخرجي اغربة اذ هي
استحق الانعاج ويقع حاله في الكثرة الطلاق في القضاء بملك
جوابا لا رد فان المكره صدق فيما يصلح اليها ويصدق حاله
الا فيما يصلح جوابا لا غير ويجعلها بوان لا رواجع ونصح فيه
الثلث والغيث الثلثين ولم يوقعوا بها ولم يوصونه الواحدة
بغير المدخل بها واقعا بانت واحدة رجعية كاعتدي وا
حكمت للباينة وله جعل الواحدة في المدخل بها ثلثا وبطل
بأنه ولو قال لبست امرأتك زوجكنا انا او انت فهو
واقع بالنية والقيا ومعنى انك طالق وان نوى لا بان
ولا حرام وقال انت طالق واحدة لو لا حكم بواحدة والغيث
ولو قال انت طالق ثلثين مع عتق جولاك تلك الرجعية
ولو قلتهما بجن العدة والمولى عتقها بملكها لها او بموت مولاه
وهو اخره فور ثما يوقعها وما لعدو لو صفة بضرب سن

او اشته يوقفه باينا لا رجيا في المدخول بها كطلاق بانته
 او اشته او طلاق الشيطان او البهعة او كالجبل او طلاق البيت
 وان نوى ثلثا وقع او بالطول او بالعرض جعلناه باينا وقع
 لا صافته الى الحجة او ما ينوب عنها كانت او وجهكنا ورو
 او جسدك او الى جز شرايع كضفك او ثلثك الغيبة فيها
 لا ينوب كيدك او وجهك ولو قال نصف تطليقتك ولو ثلثها
 وقعت كانه او واحدة ونصفا قبل المدخول او وقع ثلثين
 او واحدة او من واحدة الى الثلث او وقع ثلثين وكذا في الا
 وثلاثين وما اكتفى بواحدة او واحدة في ثلثين او وقع ثلثين
 لا ثلثين او ثلثين في ثلثين لا ثلثين لا ثلثين او ثلثين في ثلثين
 في الامام كالباء واذا دخلتها او في خوك ثلثين او غدا وقع
 بطريق الجوار في غدا نوى اخره فهو صدق قضاء وقال لا يثبت
 كما في غدا او في اليوم وفعلا ثلثين او كل يوم ولا يثبت
 واحدة لا ثلثين في غدا او اسبقه تزوج اليوم لم يطلق
 ولو كان تزوجها من قبل طلقت الا ان او الى شهر يوجب الحلال
 وان لم اطلقك بانت طالق في اخر اجزاء حياته او متى لم
 اطلقك طلقت حين سكت واذا مثل ان وقال تسلي ستي
 او متى لم اطلقك واحدة فانت ثلثا فوصل انت طلق
 او وقع هذه الثلث او قبل فلان بشهر او قضا فمقتصر الا

او قبل موت فلان بشهر فانت ثلثا فمقتصر وقال
 او قبل موتي او موتك فمقتصر ولا ارشد الغيبة او اخر
 ما امكنه او تزوجها وطلق فلان فاجزا واقع على احد هما مستند
 او اطلقك فلان فلان الان او قضا على الباقية حال موت
 لا مستند ولو استشهد واحد بواحدة او ثلثين فاعضى
 بشي وقال بواحدة وكذا الخلاف في طلقتك واحدة
 ثلثا ورواه شهادتها بطلاق احد من عينك مع ثلثها
فصل واذا طلق قبل المدخول ثلثا وقع فان قد ثبت
 بانت بالاولى او قال واحدة واحدة او قبل واحدة بعد
 واحدة بانت بواحدة او قبلها واحدة او بعد واحد من
 وقعا او ان وضعت الدار او تزوجك فلان وطلق فلان
 واقع ولما كلفها او ثم كان قدم الشرط فالاولى معلقة والثانية
 او اخرها فالاولى بخبرة والباقى لو كان قدمها لم يدخل بها فالاولى
 والباقى بخبرة كالثالثة معلقة والباقى بخبرة وقال لا يعلق الكل
 مطلقا بخبر نفليقة بالشكاح واجازته مع التعميم ولو قال ان
 فانت طالق قبله يوقفه واذا علق بشرط باصل الفاعل كان
 رافعا واذا دسني ودمها وكل وكلان في ذلك او مضاف اليه صح
 ولا ينطلي بزال الملك فان وجد فيه غلبة ليس بوقع المعلق
 عقيب الا انحلت ولم يبع لا شكر الا في كلها وانها انكر

بانها التثنية وابطالها بتجريد او طاعة حرة التعلية او
 البيان المعلق بشرط وجوبه فان كان بخلافه لا كماله
 طالق فهو جها في يوم ثلثا ودخل في كل مرة الزمة باربعة
 مهور ونصف واما بانها بثلث وحكم بطلقتين ومهرين
 او بانها الزمة بثلث المهور واما بثلث ونصف واما بثلث
 بثلث ولو اختلفا في الشرط كان القول هو البيت فان
 استغنى منها اعتبر قولها في حقه كان خصت فان لم
 وفلاية فاحصرت طلقت خاصة وبشرط استمرار الدم ثمانية
 فان قال جفينة فظنهما بها وكالتعليق بحجتها وفيه نص
 فان قال عليك فليس او فقاء **فصل** واذا قال
 ينوي الطلاق نفقة المجلس فان تبدل جفينة او حكمي بطل
 وان اختارت نفسها كانت بنية ولم يقع انشا وان نواها
 فلا بد من ذكر النفس في كلامه او كلامها ولو قال اختارني منك
 اليوم او بعد غد فودت اليوم ان يشاء بعد الغد او كذا اختارني
 فقال اختارت الاولى او الوسطى او الاخيرة فهي ثلث وان قال
 او من ثلث ما شئت فلها اختيار واحدة او اثنين لا غير
 طلق نفقة نفقة المجلس ليس الرجوع بان طلقت كانت
 رجعية وان نوى ثلثا وقعت ما وقعت او متى شئت
 او وكل به عم وصح الرجوع وان شئت فهو واقع مطلقا

مسألة

بثنتها في المجلس ان نوى او فقاء عليها او فقاء
 او ان شئت ما تاملت انما بشرط المشية به عليها او طالق
 عند ان شئت اثبتا اختيارا في الغد لاني المجلس في ثلث الا ان
 واحدة فثانيتها حكم بها وانما او ان شئت اربعة نصف
 او ثلثا وثلثا او حرة او ان شئت فاما لمعطوف فصل او ان
 نصف لم يقع فثانيتها فاما لمعطوف او ان شئت انت طالق
 يجعلها نفقة واما نفقة ولو استثنى من الثلث ثنتين
 رقت واحدة لو واحدة فثان **فصل** ومن كان اراد
 حرة ثم مات نزل بها وشرطوا كونهما في العدة ونفقه بالاقراء
 با بعد الاصلين ولو علقه بفعل جنسي فوجد في حرة نصف
 الارث ولو بغيره المهر ورجع طلقا او شرعا فنفقة في المهر
 ابطل يورثها ولو اقر المهر بنصفها عندنا من طلقها في
 نفقة فاقراها او منى فلهما الاصل منهما ومن يملكها وحكما
 بصحة **فصل** وتراجع المنة من الرجعي ولو لم يرض
 ولا حرم به الوطى ونسب بالقول بما دون الثلث تزوجها
 وبعدها او ثلثت في البقرة وثنتين في الامة لم يحل له حتى تنكح
 زوجا غيره كما حاصصا ويدخل بها ثم تبين منه او موت
 عنها او جليل وطى المهر من المهر المهر ولو اشترط
 نكحة وتحلل ويحكم بفساده وحكم بالصدقة ونفى الحلق ويهدم

والرضا التثنية وان اجابها بانت طالق متباليا او عليها
 فهو متوقف على قبولها او انت طالق وعلى الف في طالق
 بغير شيء واوقفاه على قبولها او على عبدي في انكسرت او فسخا
 من غير لزوم قيمة او خلت وفي حريضة على ال اعتبار
 والمباراة والخلع بشرطهما حقوق النكاح من الجانبين واسقط
 بهما ما سميان ويوافق الاول في الاول والثاني في الثاني
 او اطلاقا من احواله بان شربها او عضوها عنها او جرحها
 بعض يكرم عليه النظر اليه من يكرم عليه كاحكامها سوية فقه
 عليه وطهرها به واعيه الى ان يحرق فان اقدم فيه استغفر الله
 ولا يغبره من رضى ونفس العود الموجب للفساد بالزوم على
 لا بالاسك وان قال شل امني فان نوى الكراهة صدق الظاهر
 كان ظاهرا والاطلاق بناء على ان لم ينفك شي وجعلها
 او انت حرام كظن امني في الطلاق او الايلاء فهو ظاهرا ولا
 وانين على ظن امني كان مظاهرا منهن واوجبوا بعد ذلك
 ثم ارتدوا اسماعا وهو ثم اسم وجد كاحكامه فتوافق ويكفر
 رقية سبيلته كاه الدق قبل الميسر نحو غير الكاف والمكاتب
 الذي لم يرد شيئا ولا يجوز المذهب بواحد الولد ولا مقطوع اليد
 او ابها يسهما او الرعين ولا الخنوع المطبق والاعلى ويجوز
 واجزا الخصى المحبوب بوسر نصف عهد مشترك ففهم في

فالمعنى

فاعقده فهو غير محرر او نصفه حبه ثم الباقى فهو جائز ان يملك
 بينهما وقاع فان قربها واجازاه مطلقا فان لم يجر صام
 شهرين متتابعين ليس بهما رمضان ولا الايام الخمسة
 فان قربها في خلافها ليلا عامدا او نهائيا استأنف
 ولا ياره به فان نظر فيها مطلقا استقبل فلا يجوز للعبه
 الا الصوم فان لم يستطع اطعم مسكينين مكينا لى لفظه
 او قيمة ذلك فان عداهم وعشائهم جاز وان اطعم واحدة
 يوما جاز او اباقة الكل في يوم واحد او فرق التملك فليس
 بالجواز وعده ولو قربها فيه لم يستأنف واوجبوا فيه
 على من ان عتق رقيقين عن كفارتين او من اعطى
 والمساكين جاز عندهما من غير تعيين او واحدة عنهما
 تحريمه **مصل** اذا فدت احواله بالزنا وبها بال الشهادة
 وهي ممن يحرم فادونها وطا لنبه بوجبه لا عن ويجعلها
 فمكده بها بالايمان لا باللعن فان امتنع حبس حتى يلعن او
 يكذب نفسه فيجده فاذا لعن وجب عليها فان امتنعت
 حبس حتى تعان او تصدقه فيقطع ولا تحذف فان لم يكن من
 اهل الشهادة صد وان كانت ممن لا يحكم فادونها وهو اهل
 فخاصة ولا لعان ولو شهد عليها بالزنا مع ثلثة تغلبها
 وتصدق الزوج فيقول اربع مرات اشهد بانك لمن

الصدايق فيما رستك به من الزنا وفي الخامسة لعنة الله عليه
ان كان من الكاذبين فيما رستك به من الزنا ^{بشيرة} البها
في اربعة اشهر بائنه لمن الكاذبين فيما رما في به من الزنا
وفي الخامسة غضب الله عليهما ان كان من الصادقين
رما به من الزنا ولم توقع الفرقة بينهما ولا فرقا بالتعانها
فتوقف على تقرب الحكم فتكون مطلقة واحدة بائنه واذا كان
منه او صدق او من زنا جازحهما ويؤيد بحكمهما ^{والعنة}
قد فلا حرج وان كان القذف بولد نفى العاصي ^{والحق}
بائنه واني الحكم لا يلحقه وقال لا انت به لاقل من سنة الشهر
ولا نوبة لخال وان قال زنت وذا الحكم منه طاعة وتبينة واذا
نفى الولد غضب الولادة او حال قبل النسيء واستاع الى الولادة
مع ولا عن او بعد ولا عن وثبت سنة التقدير يوم اوسعة
روايتان وقيل لامة التعاس واذا انت بولدين في بطن واحد
فاعرف بالثلاث بما وجد او بالاول ثبنا ولا عن ولوبات
بثنية المنفية في بطن عن ولد ما وعاه نسب غير ثابت **فصل**
نقطة الحرة الحائض المدخول بها عن الطلاق او الفسخ بثلاثة قرو
وما ولها بالحيض لما بالظهار وان طلقت في الحيض لم تعد بك
الحيضة والصغيرة الاسبعة بثلاثة اشهر واحمدية الطهر ^{بالاقرار}
للابثثة اشهر بعد تسعة والامة حصن وامر والاية بشهر ^{بغض}

لاثثة والحرة المتوفى عنها زوجها باربعة اشهر وعشر والامة
بالنصف والحامل مطلقا بالوضع والفاضة الشكاح ^{والوطء}
بشهر بالحيض في العفة والموت واذا اعتدة الامة
ثم رأت الدم بسا بالحيض او ايت بعد حصنين فباشهر
ولو اعتدت في العدة من رجعي حرة او بعدة الطراز وان كانت
لم ياربها واذا اعتدت ام الولد او مات مولانا حرة بثلاثين
للابو اعدة او مات زوجها ومولانا وجعل الترتيب وكاية بينهما
فقدتها عدة الوفاة وقال لا تجمع بين العدين ولوبات فعين
احرة الحامل ياربها بالشهور كمدة الحادث بعده ^{بالحيض}
بالوضع لا يثبت نسب واذا وطئت المعتدة بشبهة حوت
اخرى ياربها على الله اصل الساقب فان نقصت الاولى ^{انمت}
الثانية ويتبدل بالشهور بعد الطلاق والوفاة عقيبها ^{تنقص}
بمضي المدة وان تعلم بها وانما يبرخ الشكاح عقيب لتفريق ^{العدم}
على ترك الوطئ لا من اخر الوطئ واذا اقررت بانقصاها ^{عنها}
بالحيض فاقبل المدة شهران وقال تسعة وثلاثون يوما ولو طلق ^{فها}
بالولادة فاقبلها خمسة وثلاثون والامة رواية ويصعد ثمانية
وسنتين لاربعة وخمسين ونترك الحرة والامة عدة الوفاة عن
كالح صريح الطيب الزينة والحمل ^{الوجه} من اللعنة رواه المبتوتة وكا
على مئة ولا صغيرة ولا احد اعلى ام ولد ولا خطب المعتدة ولا باس

بالتمريض لا يخرج المطلقة الرجعية المبتوتة أصلاً وتخرج المبتوتة
 عنها ما زاد بعض الليل ثبتت في منزلها ونفقة في منزل المصنف
 إليها سكن حال وجوبها فان خرجها الورثة من نفقتهم وضاف نفقتهما
 نفقتهما استقلت ولومات في السفر في مصر أو بأرضها وبينها وبين
 من مصر ما ومقصده ما مسيرة سفر نفقتهما ان بقية في المصروف لا يخرج
 بحكم حتى تفرغ واجازاه **فصل** ونفقة اقل لكل سنة اشهر
 نفقة اكثر من سنتين الا اربعاً واذا اقررت بالنفقة العدة بم
 بولده لاقل من سنة اشهر ثبت نسبا لسنة اشهر لم يثبت واداء
 الرجعة سنتين او اكثر ثبت ما لم يقر بالنفقة لها وكان حراً او
 ثبت بانته او المبتوتة لاقل منها ثبت اولها من حين الفراق
 الا بائناً وان كانت هذه الصغيرة فجات به ثبت سنتين
 فاني سبعة وعشرين شهراً او ثمانية اذ انت به لاقل من تسعة
 اشهر فيها او متوفى عنها زوجها وقال سنتين او ثمانية اذ انت
 لاقل من عشرة اشهر وعشرين ايام واذا لم تقر معة الوفاة بالنفقة
 فانت به تمام عشرة اشهر وعشرين ايام او ثمانية اذ انت به معة
 الوفاة بثبوت شهادة رجلين او رجل وامرأتين الا ان يكون
 ظاهراً واعترافاً او ثمانية اذ انت به معة الوفاة بالنفقة
 بشهادة واحدة بها وان اقر بكل منى طالق من غير شهادة
 او اقر وجهاً فانت به لاقل من سنة اشهر لم يثبت ان اعترف

مولودة ثبت بواحدة **فصل** ونفقة المرأة النفقة والنسوة
 والسكنى تسليم نفسها في منزل زوجها على قدر حاله وقيل ما لها
 ويعتق بغيره بالكنانية وتقبل قوله في اعساره عنها وسكنها
 ونفقة خادمتين على الموسر والكفيا بواحد فان شئت
 فلا نفقة حتى تغدو ولا نفقة الصغيرة ويجب الكبيرة في مال الصغير
 ولا نفقة للمبتوتة عنها ونوجها للمباشرة في العدة كما روي
 واذا تزوج عبد حرة باذن فاعلقت النفقة برقبته او حرة فان
 بواها موسراً لا نفقة وجبت والا فلا فان نواها بعد الطلاق
 الرجوع سقط لكل فرقة جات منها بعصبية كالردة ولو بعد
 الطلاق وتقبل ابن الزوج في الملك ونفسها في دين زيادة
 عاصب كرها وجبها بحكم لا زوج سقط ونحوها ولو مرضت
 منزله لم تسقط واذا قضى بنفقة لا عسار ثم ايسر فجا صحت ثم
 او بعكس فنفقة معة ونقطها عن الماضي الا العرض واصلح
 احدها بعد القضاء بعدة ولو عجل نفقة سنة ثم مات اجازا كسر
 بحسابه واذا ادانت المباشرة بولده لاكثر من سنتين ولم تقر
 عدها وقد اشوقت النفقة يفتى بعد الرد مطلقاً لاني الزيادة
 عن سنة اشهر ولا نفوق بالاعسار بل حراً بالسنة لا بخلي
 واذا كان للناثب مال مودع او مضاربة او دين وعلم انهما
 وبالنكاح واعترف بهما من مولى يده يقرض فيه نفقة زوجته

الصغير والديه اذا كان من جنس حقه وخلصها وخلصها لنفسها
وان لم يكن له مال باقارت ابنته على الزوجية ليعرض لها ردونا
وتحار القول ولو كفل عنه بالاتفاق كل شهر بدينه مادام السكاح
فيه والزمان بشهر فطلبه كفيلا ليعتبه لغو ويا حرة نفقة شهر
وقيل هو الخمار وسكنه في دار مفردة لابناتها احد من ابه الا
ويجوز منع ابه من الدخول عليها لامن النظر والكلام وقيل لا يمنها
من الخروج الى الوالد بن ودخولها اليها كل جمعة وغيره ما كل سنة
ويجب على الاب صده لولده الصغيرة الفقيرة مع مخالفة الدين
ولم يجزى على الام رضاعه وان لم يكن شريفة الا ان يجوز
من رضاعه عند ما ولا يجزى استيجار زوجته او مقدرته لارضاع
ولده منها فاذا انقضت جازت تقدم على الاجنبية الا ان يطلب
الرجوع وتجب على الولد وصده لاصوله الفقراء مع مخالفة الدين
سبع عدو ومنه وهو غائب فيها ومنع من عقاره فان كان
في يدها لم يضمن بانفاقه او في يدا جنسي فانفق عليها فغيره
الحاكم فمين ضمن واذا مضت مدة بعد القضا لهم ولد ذوى
بها سقطت الا ان يوزن لهم في الاستدانة ونوجبها كل ذى رحم
محرم مسلم فقير صغر او ثوبه او عي على قهر الميراث ونفق الاب على
ابنه الرض وبنه ابنة الثلثين والام الثلث ولا تجب على الفقير
لبسه ملك بعتاب محرم الصدقة ونفق به قدره بافصل عن

وعليه

وعليه شهر او من شهورة كسبة كل يوم ونفق المولى على
وامته فان منع ولها كسب بمعامته ولا اجبر على بيعها **فصل**
وتقدم الام على الاب في الخصامة ان طلبت ثم امها ثم ام الاب
على الحالة ثم الاخت لا بون ثم الام ثم الاب ثم الحالات ثم العتات
ونيرلن كذلك ويسقط حق الخصامة اذا تزوجت باجنبي ويعود
واذا استغنى العظام عن الخدمه قبل سبع او تسع اجبر الاب على
اخذها وتملك الجارية عند الام والجلد حتى تخيفض وعنه غيرها
حتى تنهاها الولد عقد الذمية حتى يخاف ان يلف بالكلية ولا يملك
وام الولد فيه قبل العتق واذا لم تكن له امرأة فاختصم فيه الرجل
قدم قريهيم نقصان ولا يخرج الاب لولده قبل الاستغناء
من المصرا الا الى وطنها الذي تزوجها فيه الا اذا اكره **كتاب**
العتاق يصح في ملكك ومضاف اليه من قادر على التبرعات بصرته
كانت حرة او معتق او يعتق او ياحو الا ان يكون عتقا او حرك
او اسك لا يدرك او يملك او يملكه بملكك لا يملك ولا يملك
ان نوى ولا يعق بسلطان مطلقا وقول انت لله ليس عتقا
ولو قال هذا مولاي او مولاي عتق لا يابني ويا اخي وقوله لمن لا
مشكك هذا ابني عتاق ولو نواه بابت طلق لا يحكم به ولو قال انت
مثل الحكم يعق او امانت لا حرة عتق وقوله عبي او حاري حرة
عتاق ومن ملك في ارحم محرم منه عتق عليه ولا يخص الولد من

اعتق لغيره او كان كرا او سكران عتق ولو اعتق الامم
حلمها ولا ينكحس وسبع الولد الام مطلقا الا من المولى ولو
ولدت المكاتبه بنتا وهي اخوى فاعتق الوسطى بالسفلى حرة بفا
ولو قال اول ولده فانه خزانة بيت كالتنة الحى حرة واذا حج
عبد ابن مسلم عتق واعتاق حرة مثله ثم اطلق لا يخل عنه ولو
مسلمين يجعل ولده له واذا دخل المستامن عبدا مسلم الى دار
الحرب فهو عتق بغيره ولا وكذا لو سلم ثمة باعه من مسلم لو حرة
ولو اعتقه على ان يقبل عتق ولده او عتقه باو امره وصار ذرا
واذا احضره اجراه على القول ويجعل التعليق كخف ان كانا
ومنى حتى لو باعه ثم اشتراه فاحضره يا حرة جارا وعلى ان
منته ثم مات او على قدر من الحرة فاسلم احد يا حرة في تركته عليه
بقية نفسه ومك بقية فذمته ومقدار **فصل** والا عتق بغير
ومعتق البعض يسي في قيمته وهو كالمكاتب كالمدة يورث اذا
اعتق احد الشركيين نصيبه وهو موسر فلما خا ان يعتق او ضمن
او يستسي وقال له الضمان مع البسار والسعاية مع الاعسا
ولو شهد كل منهما على الاخر با لعتق فالعبد يسي في نصيب
منهما مطلقا وقال ان كان معسرين او احد هما لا موسرين والولا
لها وقال الموقوف وشا دهما على الشريك الحاضر يعتق البا
نصيبه مردودة واذا اشترا ابن احد هما فنصيب الاخر غير

على الاب مطلقا وكذا اذا اورتاه وللشريك العتق او السعاية
وضمن في الشرايع البسار واستسعاء مع الاعسا ولو عتق
عتق بشرطين متسافين في كل واحد وجعل وجوده عتق
وعليه السعاية في الباقي لهما مطلقا ويؤتى ان كانا معسرين
لا موسرين منهما في ربع قيمته واوجهها في كل ان كانا معسرين
لا موسرين واوجهها للموسرين في نصفه ولو ادعى مشتريه ان البايع
كان دبرة فانكر ثم حيز العبد فامال موقوف وقال يسي في حلف
بعقده ان قيده رحلان وان لا يخل شهده انسان انه رطل محكم
ثم صل عن رطلين فالضمان عليهما ولو حكم ببراءتهما ثم رجعا
فشهد اخوان به قبله فمضى مردود ودعى العبد لا الالة في الشهادة
بعقده شرط وهما على عيين احد هما او احد بهما مردود ومضى
احد بهما لا يكون بيا ولو قال لعبد امد كما خرج فخرج احد بهما
ثالث فادعاه ومات مجهلا فمضى ربع الدامل وهما بنصفه عتق
نصف الخارج وثلاثة ارباع الثابت وان قاله في المرض فمضى
على هذا واعتق عبده الثلثة في المرض وهما بالدفعة ثم سوي
من كل ثمة وسعى في ثمة ولا يفرع ولو قال قن او مكاتب سا
ملكه حر فعتقا فملكا مملوكا فموقوف ولو قال ان كلمت زيدا فانت
حر فادعاه زيد وشهد انسان بحدوسهما او ان تشريك بنصف
طلب الولد الى ما شرط من التحصن والوطى والبستوة والمنع

اولا غير ان تسريك شرايا او ترايا الفينة **فصل**
ولما قال اذ امت فانت خرا او خعدة دبر منى او مدبر او مدبرك
صارت مدبرا لا يجوز اخراجها عن ملكه الا بالعق و يجوز استخدا
واجارته ووطئها وتزويجها ويعق من الثلث ان خرج منه
فحسابه وان كان مولاه مدبر او تابعي كل قيمة ولو قال لعبد
ومدبره احدكما خرا والاخر مدبر يعق الف من واشاعها فمها ولو
اعتق احد الشكرين ودبر الاخر معا عتق وبفرض قيمة ف
لا مدبر او لمسلم مدبر الذي حكمنا بعقبة بعد السعاية لا قبلها
علمها بموته على صفة لم يكن مدبرا فان عتق المجمع عتق كالمدة
وان مات فلان فانت خرا او قبل موته بشهر اجزا ببيعة **فصل**
اذا انت ولد من مولانا ما عترف لا يثبت له الا بالقرار بوطئها
فان ولدت بعد ذلك ثبت من غير دعوة وينبغي بحمده فطهرها
اخراجها عن ملكه الا بالعق و يجوز استخداها واجارته ووطئها
وتزويجها فان ولدت زوجهها ينفى حكمها ويعق من جميع المال
والا تسمى في ذبونه وهي غير منقوطة ولو ملكت ابي ملكت ابي مدبره
عنه المشتري فهي غير مضمونة فاذا اخرج امراه فولدت ثم ملكها
ام ولد ولو وطئ جارية ابنه فولدت فادعاه صارت ام ولد ولا
نوجب مهرها ولا يثبت بوطئها بوجوب المهر مع بقا الابد وادعاه
احد الشكرين يثبت منه وصارت ام ولد ويضمن نصف عقد

ونصف

ونصف بينهما الولد ولو ادعيان فثبتته منها ولا تعتبر العائف
ونصف ام ولد لها ويغرم كل منهما نصف العقر صاعا ويرث
كل منهما كائنا ويراثة كائنا اذا وطئ جارية مكاتبه فولدت
فان صدقة ثبتت وضمن عقرها وقيمة ولا يصير ام ولد والاول فلا
ولو ادعي استيلا وشريكا لم ينفى السعاية له في نصف جميعها
وقالا تحريمه بولائها فان ثبت هذه فنصف الارش على المبتكر
والنصف موقوف ويوجب الموقوف في كسبها وواجب المكل
ولو ولدت جارية فادعاه اب المولى يحكم بثبوته منه ويعزبه
فصل ومن كاتب عبده على ان يقتل صارا مكاتبه ولا يوجب
خطا شي من ولده من البدل ويجوز سحبا وموجلا ونحوه حالا
صغير عاقل ويخرج عن يد المولى دون ملكه فيضمن باله بالامانة والعقر
بوطئها والارش ثلثا بجارية عليها او على ولدها وان اعتقه
سقط البدل ولو اختلعا في قدره فالقول للعبد وقال سحبا
ويصرف كالمأذون ولا يمنع بمنع المولى وبسافرة
الامة للعبد ولا يزوج الا باذن ولا يفعل مطلقا ولا يعق
على ان يكون مكاتب فان اراد في قبله كان ولادة للمولى
والا فله ويدخل ولده من انثى في مكاتبته ويأخذ واجرا
اعتاق الولد ولو زوج عبده من امته ثم كاتبها فولدت
امه في كتابتها وان ولدت من مولانا فصنت على المكاتب

والا تجزى نفسها وصارت ام ولد وان كانت ام ولده جارية
البدل بموته او بدها جاز فان مات ولها مال فهو يسرى في ثمنه
قيمة او كل البدل ويأجر بالسعاية في الاقل منها لاسيما
مكاتبته جاز ومضى على الكتابة ان شاء ولا تجزى نفسه وصار
فان مات ولها مال فهو يسرى في ثمنه او ثمن البدل قالوا لا
بها ولو كانت اباه فاعتقه احد هما فتصيب الاخران على الكتابة
نصف قيمته ثما او اوجب السعاية في الاقل من نصف قيمته
ونصف البدل في الكتابة وتجرى ولو اشتراه اباه او ابنه
في كتابة او ذرا رحم محرم منه فولد له به وام ولده وهو معنى
عليه وحرم بيعها وان لم يكن موهوبه بيعها واد اكانت مسلم
على غير ذمها او ثمة نفقة فندبت فان ادنى الخمر حكمتا بعقبة
ويسرى في قيمته لغيره ما بلغت وحكم به لاداء عينها ونفقتها
بادا العين معلقا بشرطه في رواية ويعتق بادا قيمته
والكتابة على عيني زيد البعد جازة في روايته ومعه في او
او على الف على ان يرد المولى عليه عيها بغير عيب او على
غير موصوف جازت وكنية المنة تبطل بصلته حرمة او غيرها
الصحة لا عرض الموت وكان كاتبة الابن بين ردة ابية وقوله
جازا بطلانها ولو كانتا معا بالان او باعتقا وان عجزا
سكنها بعقبتها لاداء الكل لا يعتق احد بها بادا انفسه وعلى

ضامن باوا احد بها اعتقا وزجج على صاحبه بنصيبه وعلى الف
وقد منه ابا فندبت فان ادنا وهي اكثر من قيمته حكمتا بعقبة
من غير استرداد الفضل واذا عجز عن تخيم فان كان له دين
او مال بقدم انظره الحاكم بيمين او ثمة والا تجزى بطلانها
في الرق واحدة للمولى كسبه ويأجر بغيره نجوين وان مات عن
فصيت كاتبة منه وحكم بعقبة في اخر حيوة ولا ينطلمها
مولود في الكتابة سعى كالب في الولد المسترى بودي حاله
يرد وجعلها كالاول ولو كانتا بستر طحبار فولدت في
ملك فجازا بطلانها ولا يسرى الولد كانه ولحق به الحرب مرتدا
وتكبر بالامتناع الحكم بموته فغان عاوسا اخذه وان ماتا وكما
ولو قاتل خطا فضا لج على مال او اقره نقض عليه القيمة ثم عجز فدا
او اقره عهدا ثم صالح فهو مطالب به بعد لعن وقالوا مطلقا
جنى خطا ثم عجز قبل القضا وخبرناه بن الدف والنفقة او منفا
مطالبة البعد في الحال ولو تكررت قبل القضا او جنتا ثمة
واحدة لا متعة واذ مات المولى لم تنقح وبودي الكتابة على
وجوبها الى الورثة ويعتق باعتاقهم وبسقط البدل لاجلهم
ولو مات وقد كانت في مرضه بالف مع غيبة المالك فان سني
قطعت رجلا ليسرى وان مات خله جرح حتى ينوب ولقطعت
يد ليسرى ثم جعله المني الى امته ثمة نصفها ولها مال ولا

افي بان يغفل عن قيمته والايه ردو بها ثلثي البدل وتياجل اليه
 ولو اوضى مكاتب بثلث ثم عتق ثم مات في باطله **فصل**
 ثبتت ولا العاقلة لمن اعنق او بائس سببه حصل على ملكه
 وكذا كان او اتى ولو شرطه لغيره او سائيه بطل الشرط وادان
 المعتق قد تمت عصبته النسبية على مولاه وان مات المولى
 ثم المعتق او ثمة مولاه دون ثمة ليس له من المولى الا ما اعنق
 او اعنق ما اعنق او كاتب او كاتب من كاتب او جرو ولا يجهن
 معتق من بان زوجت بعد ما عتقه الغير فولدت كان مولاه
 فان اعنق جرو ولا انه الى مولى لو اعتقت وهي حامل لثمة
 لاق من سنه من حينه لم ينقل اليه اولا اكثر منها من المعتق ولا
 ابيه واذا اولدت معتقة من عجنى او مولى مولاه يجعل ولا له من
 ابيه وقال المولى انه اذا سلم على يد رجل ووالاه ووالى غيره
 على ان يرثه اذا مات ويعقل عنه اذا جنى صح ان لم يكن مولاه
 عتاقه ونورته اذا لم يكن وارث ويجوز فسخه قولاً وفعللاً
 ان يعقل عنه ولو اقر به عتاقه فقال بل مولاه ثبت مولاه و
 عنها ولو لا يجوز وكذا الولد به فيه صلحاً ثم اقر به لغيره واذا ولد
 مجهول النسب بعد ان والت وهو بيع لها فيه وكذا الوارث
 لو انشأ وهو معها **كتاب الجنائيات** وينقسم الى عمد
 وخطا وما في حكمه وما هو سبب فادافعه بصلاح او ما ينافيه

في ثلث الاجزاء كان عمداً ولا نوجب الكفارة ونوجب به القوة
 لا الخيار بينه وبين الدية الا ان يموت ويعفو الاول له او يصح
 على مال برصاه فحبس في ماله او يسقط شبهة فحبس الدية في
 في ثلث سنين او يعفو بعضهم او يصالح فحبس وقصها على
 واعتبر الصلح في عرض الموت من كل المال لا يشترط جعله
 العمد نوقا وهو ان يقصده بالابرفق الاجزاء وقال لا بما لا
 ويجب بالانتم والكفيرة يعق رقبة مؤمنة فان لم يجد فصوم
 ستين يوماً والدية المطلقة على العاقلة ويكون عمداً دون
 النفس واذا رمى عرضاً فاصاب او ميا او ما يظنه جرمه فادان
 مسلم فقه خطا فلما اثم عليه ونجب الكفارة على العاقلة وادان
 البهايم على غيره اجري مجراه واذا حضره او وضع حجره في غيره
 فغطب بانسان وحيت دية على العاقلة لا غير وضمن غير
 الادنى في ماله ويكرم الميراث بالكل الا بالنسب سبب ونجب عمده
 الصبي والمجنون خطا فوجب الدية على عاقلة لا في مالهما ولا
 تحرم بهما الميراث ولا نوجب عليهما الكفارة ونقص من حرمه
 وسلم له في ولا يقبلان مستان من يعقل الرجل المرأة والسير
 بالصغير والصبي لا يعمى والرمي المجنون لا يعبد وعبد له
 ومكاتبه ومدره وام ولده ولا والده وان على بولده وان
 ولم ينقصوا منه لودجه ونوجب الدية في ماله في ثلث سنين

الحال ومن ورثة فضا على ابيه سقط وبقص من العبد اذا
 اقرب العبد ومن خرج عدا فقات المخرج منها اقتض مند لورثي
 همد اقتض الى اخر فقات وجب القصاص للاول والديه
 وسنوية السيف لما قتل به واذا قتل عن ذناب وله
 استوفاه مولاه ومنعه او ورثة فلا قصاص وان جمعتوا
 معه واعتقه مولاه بين القطع والسرية وهو الوارث حكم
 بالارث والنفقة وان وهب بالقصاص او عده موهون لم يستوف
 فجميع الراين والمزمن والكبار الورثة الاستيفاء فلا جنة
 حتى يلع الصغار ولو اقام احد الولدين بالقتل والاخر غائب
 القاتل حتى يحضر ويعبد بالاعاق شرط وما لا حضوره يقتل
 جميع بواحد وواحد كجيم ونسفي ولا يقص من شرك الاب الوصي
 والمجنون كالخاطي ولو اظلمت يده غمفه من القصاص على عيبها
 نصف الدية ولو قطع بمني اثنين قطعاً بين واقتم نصف الدية
 لثان والمقطع للاول فان قصص احدهما وحصل الاول المال
 ولو قضي بهما ففي احد هما قبل الاستيفاء واجب العاقبة نصف
 الدية كلها ولو لالا القصاص ولا يجري القصاص في الاطراف
 بين العبيد ولا بين الرجل والمرأة وتجزيه بين المسلم والذمي
 ومن قطع يد غيره من الفضل قطعت يده او من نصف الدية
 او جرحه صنفه فبشرتها فلا قصاص ولو كانت يد القاطع

او ما قصه الا صاحب قطعها ان شاء والا احد الدية فاقطع
 في المازن والاذن وسن الشجة التي يكل الماشية فيها ان
 كان اسن لمال الشجاع الكبر فان الشجوة اخذت من ثمنه
 والا اخذت رثتها ولا قصاص في ذلك والد لالا ان قطع
 الحشفة لورثي عيبها فقلها فلا قصاص فان ذهب صوبها
 وهي قامة جعل على عينه فقل رطب وقبول بالارة الحمان
فصل ولو قتل عبد اثنين قريبهما او مولاه وله ايمان بها
 احد هما ليجب عليه شئ ويجزى العاقبة في دفع نصف قيمته
 او دية برقع الدية او احد سحق دم ولم يعلم الا احد قصده
 دية في لالا القصاص ولو وجع عبد فقه مولاه ثم مات حكم
 عليه الدية وجزاه ثانيا ولو اعتقه في حرصه فقتله خطأ وبسعي في
 فعلية السعاية ثانيا للوارث وقال الدية على عاقلة ولو ترك يد
 فقتل خطأ وبسعي للوارث فعلية قيمته لولي وقال دية على
 عاقلة ولو اعتقه بين الذمي والوصول على الرامي فقتله وقال
 فقتل ما بين قيمته حرماً وغير حرماً ولو ارته ما بينهما فعلية دية
 واهدره ولو سلم ما بينهما فلا شئ عليه ولو ارته بعد ان قطعت
 يده عمد ثم سلم ثم مات منه وجب ارثها دية ولو شهدوا
 بقتل عمد ثم رجعوا مع الولي لم يقتض منهم ويدزم الولي
 بالدية من شاء والقصاص لا يرجع على غيره وقال لا يرجع الشهود

ومن له قصاص في النفس اذا قطع اليد ثم عفا فبقي فعله ارشها
او في الطريق فاستوفاه فبقي على عاقلة ونفيا باوس
قطع يد غيره خطا ثم قبله عدا فقبل اليه او خطا بعده او قطعها
عدا ثم قبله خطا او عدا بعد المراجعة بهما ولو كانا خطاين
غير الكتفي به او عداين فلكل واحد استيفاءهما وقال لا يقبل
وصحان الصبي اذا مات من ضربا بيا ووصية نأويا عليها
كتاب النبات تغلظ دية شبه عينة الابل فنجب ارباعا
مخمس وعشرون بنت مخاض ومثلها بنت لبون وحقان
وجذع وجعلها ثلثين جذعة ومثلها حقة واربعين بيت
حوامل وجب في الخط منها احماسا عشرون ابن مخاض ومثلها
وبنات مخاض وبنات حوامل ونجب في الخط منها احماس
عشرون ابن مخاض وبنات مخاض وبنات لبون وحقان
وجذع او الفدينار ونوجب الفدينار عشرة الاف درهم
لا اثني عشرة وهي بحضرة في هذا وزاد من البقر مائتين
الاشاة الفين ومن الجمل مائتين وتولها رواية ونجب في
مضغها ولم يجعلوا دية الذمى ستة الاف درهم ومثلها
كالسهم لا للكتاب اربعة الاف وللجوسي ثمانية في المازن
ونجب في المازن واللسان والذكرة العقل والشم والذوق
والسمع والبصر وذباب منقعة العصف ونوجب من خصى وعشرين

مكوة

مكوة لاديه ونفلس في حلق الحية والراش فان سبنت
فان ثبت لم نجب شئ وكذا الوثبت ببضا في الحرة العبد مكوة
واوجبها بايهما ونجب الدية في كلهما في البذل منه اثنان نصفهما
في ايهما وربيعها في واحد ما هو فيه اربعة وعشرون في كل
وتقسم على ما صلبها ومنعها الكف فان قطعها من نصف
الساعة وجب مكوة عدل في الزائد او كفها فيها اصبع منها
ارشش الاصبع واوجب لالاكثر من ارشها ومن المكوة في
الكف ولو شلت تقطع جارتها ففيها الارشش وقال الفقهاء
في الاولى والارشش في الثانية ونصف عشرة في كل سن
عوضها فموسا قسط كس الصغير ولو ضربها فاصفرت فالا
واجب كما لو اسودت او اخضرت او اضرمت وقال لا مكوة
عدل وهو رواية وجب مكوة في الاصبع الزائدة وعين الصبي
ولسانه وذكره اذا لم يعلم صحة ولو ذهب عقله او شفر رأسه
بموضحة انقصرنا على الدية او سمعه او بعصره او كلامه وجبت
الارشش ايضا واذا زال اثر الشجة فالارشش ساقط ونوجب
الالم لاجرة الطبيب يستطرد في قصاص الجرح براه وجب
مكوة عدل في الشجة الخارجية والامعة والدابة الناقة
والمتلافية والسحاق بان يقوم عبدا سالما وسليما صاحب
الدية فانقصة الحراجة من القيمة والعقما من في الموضحة

ونصف عشر لدية في الخطا وعشر في الماسل وعشر ونصف
في النقلة ونسب في الالة وثلاث في العائفة وثلاث في النافذة واذا
ضرب بطل امرأة فالقت جنسا ميتا وجب الغرة خمسون دينارا
على العائفة في سنة او جبا ثم مات فالدية او ميتا ثم ماتت
فدية او غرة او ماتت ثم القت جبا ثم ماتت فديتان او ماتت
ثم القت ميتا فدية لا غير ولا تجب فيه كفارة وتورث
الغرة ولا تعتبر في جنين الالة عشر فدية الام مطلقة تجب
نصف عشر فدية ذكر لو كان جبا وعشر فدية لو كان انثى في مال
المصاربة حالاً **فصل** ومن اخذ الى طريق العائفة ركنها
او ميراثا ونحوه كان لكل منهم انراعه وليس لاحد من اهل
درب غير ناقة احدث ذلك ان باعهم ولو حال جبا فدية
ماله ينفقه واشهد عليه فلم ينفقه في مدة الامكان فشقط
منهم بالنصف به وان مال الى دار جاره طال به هو ولو طوب
احد ضمنه فمخس لدية على عائفة او جفا احد ثلثه في دارهم
بغير ادبها فعلى عائفة ثلثا ما و قال النصف بينهما ولو مات
بينهما غما فهو درا وجوعا حكم بالعنان ولو اتى الواقع فيها
وهو اخذ وجعلت كيفية موتهم ثلث دية الماويل ويوجب ثلثها
على الماويل وثلثها على الثاني ونصف دية الثلثة لا غير على الاول
ودية الاول على الماويل والثاني على الاول ويجب الثالث على الثاني

ولو جفرا فمات بها انسان فاعتق مع العلم به ثم افقه بمن
المولى لدية وولى الثاني ياخذ منها قدر فدية العبد ولا يل
في نصف قيمته من غير ما والنوم والجكوس على القيام في المجلس
لا غير مملوكة موجب لعنان ما تلف به وكذا اطي حصيرة ويرفع
قبيلة من جنسي وتجب بغرة وبنائه فيه ويضمن الركب اخطا
الدية به ما وجب له او كدرت او صاومت لا ما نعتت بر
او ذنبها او تلف بر وثم سارة او واقعة له والعائفة ما احيا
بيد ما دون رجلها والسائق ما اصابت بها وقيل كالعائفة
في الماشي وقيل قطار او طافان كان مع سائق ضمينا
ونوجب دية كل من المصطربين على عائفة الاخذ لا يضمنها
وورثوا كل من الزوجين من دية الماويل ونضمنه فدية رجل
عليه فدية **فصل** او اجنى العبد خطا فاشا مولاه دفعه
الى المولى فيملكه والافداء بالارش حال فان جنى ثانيا عاد
الحكم او اكثر من واحدة خير من دفعه الى الماويل فيقتسموه
بعدة حقوقهم او فداءه برؤسهم ولو اعنته او باعه او ذبحه
او ذبحه او استوله ما قبل العلم بها ضمن الماويل من القية والمال
او بعده ضمن الماويل ما جعلناه بالاجارة والرهن والمعرض
على البيع والاقر اربعة نحاة للانداد ولو علق عتقه على
زينة فقتله خطا جعلناه نحاة راله والزمان الدية القية

والمفسر واختاره لا يجوز على الدفع ولو جنى مكاتب فمضى
 شي حتى جنى اخرى وجب فيه واحدة لاثنين والرضا مولى المدة
 فيه واحدة عن جبايته ولو قبل خطا واخر عند انقضاء مولى المدة
 قيمته مفسومة ثلثين لو الاول وثلث لشريك الحافي وقال اربابا
 ويضمن في المدة ام الولد الاقل من قيمتها ومن الارسل فان
 عاد حتى دفع القية الى الاول بقضا شاركه في الثانية او غيرها
 يرجع على الاول او على المولى ثم يرجع المولى وقال لا شيء على المولى
 وجباية المقصور على ولده معتبرة وعلى الغاصب هو ولو قتل منه
 الغاصب خطا فزده فقتل اخر عند المولى فاختر دفعه بهما رجوع
 على الغاصب نصف قيمته احره بملكه واخره به فقه الى ولاي الاول
 ثانيا بملكه ولو اشترى عبدا فقتله قبل القبض عند فان
 امضاه فله القصاص وان فسح فهو للبائع وبوجوب القية للبايع
 في الفسخ او جباها في الحالين ومن قبل عبدا خطا كانت قيمته على
 العاقلة ولا تراو على عشرة الاف لا عشرة وفي الالة على ستة
 الاف لا عشرة وبوجوبها في مال الالة ما بلغت كالمقصور
 ولغيره من القية ما بعد من الالة فلا يراو في يد العبد على خمسة
 الاف لا خمسة وتجب في مال الحافي **فصل** واذا وجد قبل في
 محلة وبه اثر او كان منه بسيل من عينه او اذنه او وجهه او اكره
 او نصفه مع الراس لا يعلم فانه وادعى واية فقتله على اهلها او على

عمدا او خطأ ولا يئنه بخا منهن خمسين رجلا احدانا بالعين فقتل
 ويكفون ابعدا طنناه ولا عرفنا فانه ثم يقضى اليه عليهم ويكره
 ان يقتصوا فان نكلوا جسد السيف او يخلصوا ويحكم بها فلو لم
 ولا يئنه اجمين المولى اذا كان لوث ليحكم له بها ان حلف وبيهم
 ان يكونوا بالبراة ان حلفوا ولا حكموا بالعودان ادعى العهد
 وحلف مع اللوث وان ادعى على غيرهم سقطت القسامة
 منهم وشهادتهم على المدعى عليه مردودة واذا قال المستحلف
 فقتله فلان استثنائي بمينه واذا وجد على دابة كانت على
 عاقلة السابق او بين قرنين كانت على اقربهما او في دار
 كانت القسامة واخرج السكان وهي على اهل الخطه ولو لم يجر
 دون المسترين وشركا نعم وان وجد في دار سبعت قبل
 القبض على عاقلة من يده مطلقا وقال لان كان
 باءا فعلى عاقلة المشتري والا فعلى عاقلة من يصير له او في
 نفسه او في عاقلة واهد راه وفي دار امرأة في مقدر
 عن شيرتها بوجوبها مع الالة على عاقلةا وخصها بالقبة
 والعاقلة بالالة او في سفينة كانت على من فيها مطلقا في
 مسجد محلة فعلى اهلها او الجامع او الشارع فلا قسامة ولا
 الالة في بيت المال وفي وسط القرية اهد راه في البرية لا
 كالحجج نال شاط حيث تجب وعلى اقرب القرى منه **فصل**

وحب على العاقلة كل ذنب وجبت نفس القتل وتعلمهم
 اهل الدين ان كان القاتل منهم لاهل العشيرة يؤخذ
 من عتباتهم في ثلث سنين سواء خرجت في اقل الاكثر
 ولا عاقلة قبيلة تقسط عليهم في ثلث سنين لا يراؤا
 على اربعة دراهم ويقض بينهم ويضم اليه اقرب العتلى
 النسيان ان لم ينسج اذ ذاك ويؤدى القاتل كاحدكم
 ولا يعقل صبي ولا امرأة ولا كافر عن مسلم ولا يكرس
 قبيلة المولى الموالاة ولا تعقل العاقلة تجانية عبده ولا عمه
 ولا صلي ولا مالهم باعتراف الجاني الا ان يجهده وتوه وتفض
 عن جنين دينار **كتاب الحدود** ورجل اذا زنى
 بامرأة بان وطئها في القبل في غير ملك وشبهته وشهد
 عليه او عليها اربعة رجال ونشروا اجتماعهم فالامام
 ما يشهد وكففته ومكانه وزمانه والمزني عنها فيسوا كالميل
 في المكحلة وعدلوا سرا وجهه او اقرب عاقل بالغ واعتبره
 من ذنبي بدينه اربع امرأة في اربع مجالس من مجالس
 ولا تكفى بالمرأة فنسب عاتقه حين حكم به ولم يجزها بها
 الجبل فيقتل رجوعه بسجن بقتنيه اياه ولو اقر بعد التفتان
 حرة يسقطه واقامة ويبدأ الشهود برجم المحسن ثم الامام
 في الاقرار ثم ان سجن يجوز ان يحفر لها في الرجم ويعمل

ويكن

ويقتل ويصل على عبيه فان امتنع الشهود سقطوا عما يؤكلهم
 باقائه وبها بانتظارهم ومنع ان سجن من الحدود والقول
 ما لم يعاقبوا به وما يجلد طرانة جلدة والعبد حزين ولا تجزى
 لمولاه بغير امر الامام وتبرع عنه ثيابه والغور والخشون المرأة
 ويفرق على عتاته فانما بسوط لائمة لضرر متوسطا وكثر
 عن الوجه والفرج والرائس ويأمر بضر به سوطا ولا يجمع
 بين الجلد والرجم والنفي حد او يرمم المرفق ويؤخر جلده
 وجلده الحامل حتى تنجلي من نفاسها ورجمها حتى تنفع
 التاخير في استغناء الولد لعدم المرمى روايته ونشترط
 ان يسلم في الاحضان مضافا الى الحرية والبلوغ والعقل
 والذخول بزوجته في شحاص صحيح وبها يخصان ويحكم به لاسلما
 بعده وبشئنا برجل امرأتين ولو قال دخل بها فبيعتة
 كالجماع وقاله واذا شهدوا بحد متفادما لا بعدهم ردت
 الا في العتق ويحدون للنفقان عدوهم ولو جلد قطعت اذانهم
 حدوا او ارش الضرب الجارح غير واجب او جبا في بيت المال
 ولو رجعوا بعد الرجم حدوا هم على موالدهم ولا يقتلهم او
 احد هم قبل الامضاء حده وعده وعيما ولو شهدوا انه
 بمرأة واخرون باقوى فرجم ثم رجعوا ضمنوا مع من
 ومنعاه لا خلاصهم في مكانه كما منعهم عنهم فالضمان

المالكين ان تعدوا اذ لا في بيت المال ولو رجع المكون عزرا
 وعليهم الضمان ولو شهدوا به فشهد اخرون به على الشهود
 فالحكم غير واجب مطلقا ولا بعد التأويل وشهادتهم مع
 اختلافتهم في طوعها مردودة وقالوا بعد الرجل واقراره به مع
 غير موجب لا يجزى الا اذا طاعت حسبها او مجتهدا ولا اذا
 في دار الحرب ثم خرج اليها ويحكم المستامن الا في الحروب
 الا في العقد ولو زنى مسلم مستامن بحدها وخصاه به او
 مستامن بمسيلة بحدها والامام يحصها به ومنعه ولا يجب
 على واطى جارية ولده وان سفل مع العلم بالحكمة ونفيها
 عنه في جارية اصوله مع طس الحبل لجارية زوجته وسد
 بمعه عنه ثلث ويجب العلم بحكمة في جارية الاخ والعم مطلقا
 ولا بعد في وطني من زفت اليه غير امانة واخبارها امانة
 ويجب المهر ولو وجد المرأة على فراشه فوطئها حد ووطئ
 محرمة بعد العقد والعلم والمستاجر المزا واللائط ومن انة
 امرأة في الموضع المكروه فيزورون وقالوا بعد ومن وطئ
 بنما دون الفرج او اتي بهيمة عزرا وصغيرة مشبهة او كسيرة
 فانفصلا فوجب الدية بشبهة او وجب العقر ايضا وقالوا لا يجب
 مع الحد في المستكرهه ويسقط الحد عن زنى جارية فقبلها
 فوجب الدية قيمتها او اشتريها بعد الزنا او كملها او كانت

عليه

عليه فله فدية قيمته اليه بعد واستفطاه عن المكروه **فصل**
 في الجوارح والاعضاء اذا اخذت ويرى جوارحها الا ان
 لبعدها في التي اشترطه ولا يثبت به بل شهادة رجلين
 او باقراره ويعتبر به موين والتفاوت برة ويجوز للسكران
 من دورها لاس من شيرته والسكران من لا يفوق بين اليها
 والارض وقالوا من يخلط كلامه ويخالف الفتوى ولا يجزى
 فيه الا ان يجد القذف ونوجب ثمانين جلدة في الحرام لا يعين
 ويجب نصفها للعبدة يستوفى كما هو لو اقر ثم رجع لم يجد **فصل**
 وحرم الحمل عصبه العنب او اعلى واشته وقذف الزبد بشرط
 واذا طلع فده سب اقل من ثلثه ونقيع الرطب والزبيب في اقل
 واشته ويخبر خليل الحمر مطلقا ولا يخلها الطبخ وبيع غيرها
 جائز ويحل شربها لا يكره ما طبخ من يدي النهر والرباب
 او في طنج وان اشته ومن عصبه التمر اذا اشبه ثلثاه لغفر
 له ونجس من غسل التين والكجوب من غير طنج ووجوبها **مطلقا**
 ويجوز كسرها في الصحيح ولا يمسح بطين وبالايتان
 الدباء والحنتم والمرفق والنفير **فصل** في حد العاقر
 البالغ العاقل العفيف بصرح الرأيا ثمانين سوطا او اطاقا
 والعبدة اربعين ونزع عنه العز والحشود يفرق عليه لو رجع
 عن اقراره لم يقبل يطالب من يقع العز في نسبه تعذر

وتطلب من الشرع فلا توثق ولا تجبر العقوبة ولا اعتياض عنه
 ولا عدم التماس ولا اجرة طلب المالك الكافر والعبد ينفذ الاب
 وولد الولد ينفذ الجد مع وجود ابيه ومنع ابن البنت ولا يطالب
 العبد مولاه ولا الابن اباه ينفذ له الحرة ومن وطئ وطئا
 لعينه سقط احصائه وان كان مملوكا بشهوة محصن او اولا
 بولد سقط احصائه ولو نسب الى جلده او نكاهه او الى نكاحه
 او زوج امه او قال ابن المأثرا للعبد بالعبد لم يحرره
 رجل زانية او عكس في الجبل يري الصدود ما وجب
 على المصدق ولم يجعلوا قوله في خصومة لست بالزانية ولا امي
 قدفا ولو اختلف شهوده في مكانا وزمانه فهي مقبولة ونزواتها
 المحمودة وان تاب وهو بسوط او اكثر او بتمامة وبه قال
 بعد الحسم لا ينفق ولو قد فسد عدا او امة او كافرا بالزنا او
 لمسلم فاقبى يا حبست ايا كافر وزنا او امارا او اخر لم يحرر
 وقيل بغير ان كان شريفا بقدر كثره خمسة وسبعين سوطا
 وهما مائة وثلاثين ولا ينفق في الاقل فهي عن ثلثة وان راى
 الامام كبريا ففعل في عديم التعزير في شدة الضرب ثم الزنا ثم
 الضرب ثم التعزير ويعزى زوجته على ترك الزينة وعسل
 واخر من المنزل وترك الاجابة الى الفراش **فصل**
 او اسرق عاقل بالغ من حر نصابا لا يشبهه له فيها ونقد

بشرة دراهم مضروبة او ما هي قيمة لاربعة دينار وجودها
 شرط وبنا الف في الزنوف الراجحة فثمنه عليه ثمان مائة
 عن يمينها وكيفية ما وزانها او اقره وبعثه مرتين فطعن
 يمينه من الزنود وسميت بعد خصومة المسروق منه وقيل
 بدعوى المودع المستعير والمضارب مع غيبته فان كان
 قطع وان ثلث فله حصة حتى ينوب ولا يقطع يده
 ثم رجله اليمنى مثارا او مقطوعة وقاطع اليسار ما مورثه
 عريضا غير ضامن وضمانه في العمد وشهادة بسرقة بقره
 مع خلاف في لونها مقبولة ولو اقره بحجر بسرقة نصاب
 معين فله ماله ماله لا واجب القطع والرد الى المسروق منه
 ويقطعه ويجعل المال للمولى ووافق في الثاني واذا قطع
 والعين فانه ردت او منه ملكة لم يضمن والضمان روايت
 ولم يجعلوا لشيء اليسار وقت القطع فتمنعه مطلقا ولو
 امة جماعة فقطع له فهو غير ضامن مطلقا واوجبا في غيرها
 قطع لها ولو اشرك جماعة فحصل لكل نصاب فطعنوا او كظم
 نصاب لم يقطعوا به ولو حكم به فملك المسروق او قطع
 فسرقتها لم يقطع ولو ادعى ملكيتها لم يقطع ولو صبغ
 احمر لم يؤخذ منه ولم يضمن واقتى باخذ مع ضمان
 او اسود فملكها باخذها بحانا وبمنعه ويجعلها كالا

فصل ولا تقطع في البضاعة الاصل والمقصود للنفاء
ولا تقطع فيها تباول فيه الابكار ولا في دفاتر غير حساب
ويأمر به في صبي خويلد على وصيف محلي وينهى عن قبيح
صغير كلبه ويقطع في الساج والابنوس في القناديل والفضة
والعود واليابوت والقصود اما اخذ من الخشب لا يقطع
وفه وامسات واحمد من حباته ومن بيت المال المقطع
والمتك والاصول وفروعه وطره ويحرم المحرم واحد
من الاخر ولو كان مخرا عنه والسارق من بيت خستاد
لا يقطع والموجد من بيت المال يقطع ولا تقطع على السارق
غريمه مثل حقه مطلقا ولا من سببه واعانة سببه واداره
سببه ولا من مكانه ومن مضيفه وبيت ما دون في حوله
وجامه يار ويقطع بما دون اخر زبانا لا طائفة بخروا فده ولون
من سببه يستبقى كان او ناعا وفي الحدة واخرجه والحفظ
بالحكام مغيرة وظاهر المذهب ابداره كما افق به ونفي يقطع
انما شرع لو نقتب و دخل المال خارجا لم يقطع فان
بده فتناول منه يقطع ويقطعه لو انقروا نقتب وادخل به
كما لو اخذ من الكرم والصندوق ولو القاه ثم خرج فاحدهم
ولو حمله على دابة فسانها حتى خرجت قطع وقطعا جاء
بعضهم الاخذ لا يذمه ولو شق الثوب لم احره لم يقطع

فصل

فصل واذا خرج جماعة فمشتون او واحد ممنوع لقطع الطريق
فاخذوا جسد الثور امان اخذوا مال سلم او دمي وصيب
كل مضارب قطعته بهم وارجعهم من خلاف وان قتلوا واحد
ولا تنفذ الى عفو الاولياء وان جمعوا مالا امام الشايع
بين القتل والصلب ان شاكتم في القتل والصلب
كما قال يا ايها الصليب طلقا في رواية ويصلب جيا ويبيع
برج الى ان يموت ولا يترك اكثر من ثلثة ايام ويقتلون
احدهم وان كان بينهم صغير ومجنون او ذور رحم محرم من المخطوف
عليه واخذ بعد التوبة وقد قتل عمدا القتل الى الاولياء
فقطع الطريق بقرب العيران بمنعه واخذ في المعصر والامانة
لا يقطع ما طاع بل يحبس في الحبس ويستر ما اخذه ويحرم ولي
الفصل كتاب الصبي والذبيح ويجوز صبي الحيوان
مطلقا بالسهم المحدث والحيوان المملوك كالبهي يبيع او يذبح
والكلب يترك الاكل وينقذ به المدة الى المعلم ولا تملك
مرات وهو رواية اذا اسلم المسلم او الدمي مسميا فخرج
مات حل وان خنقه حرم وان اذركه حيا لا يخل الا بالذكاة
او امكن ولو وقع في بده ولم يتمكن وجب له فدية الذبيح
حرم والحل رواية ولو ذك المصحف او الموقوفة او المنزوية
او التي بقرب الذئب وبها حبة حلت وكونها بحيث تبقى يوما

شرط في رواية يعتبر الكثرة لافوق جبهة الله يوح واد اوتخ
 الصيد في الماء او على سطح او على جبل ثم تندي الى الارض
 حرم لما على الارض اية ولو غاب فلم يفتقد عن طلبه فوجده
 ميتا تحله ولو اكله ابا زى مما اصابه جبل ولو اكل الكلب
 لا تحله مطلقا وهو محرم باق من صيوده من قبل ولو شاة
 ابنى او غير ستمى عليه عدا او كلب مجوسى او اصابه الجمل من
 يومه ولم يخرجه او ما من سنة او جرحه فانه محرر
 وكان حيفا وبه حمله ولو ارسل على صيده فانه غيره
 من غيره ولولا كذا تحله ولو رماه فابان عضو المحرم
 لان كان يخرج غيره ففى ولو فقه نصفين او ثلثا والاكثرة
 موخر او نصف راسا واكثره اكلا وان اثنى صيدا برمية
 ثم رماه احد فقتله حرم ويقتل الاول ضمنه الا نقص حرم
 ولم يخن الاول حل وكان ثلثا وان رميا معا فسبق
 واثنى ثم اثنى الاخر فقتله كان الاول ومكنا تحله او رمى
 وسمى فاصاب طيبا اخرنا اكله **فصل** بركة اختيار ارض
 الخلق والله واصطارا بالخرج ابن النفق ونشر طبعها
 ولو لم يات سبام ان يذكر تعالى غيره فان وصل وعطف
 حرم ولا يحل ذكاة غير المسلم والكتاب ولو ولد من مجوسى
 والكتاب بخير ذكبه ويسن تحريمه ولو ذبح البقر والشاة

ويكره لعكس بغير ضرورة ولم يكره ما له ذلك وينبغي
 من الصيد ويخرج ما شوش من النعم ويقطع الحلقوم والار
 والودجان ولم يفتق بالاولين قطع اكثر مطلقا كما حذر
 ويشترط احدى الودجين معهما لا الاكثر من كل منهما
 كما انزلهم الى السن والظفر القاعين ويحذر منها من
 ويكره ويحذر ان يجه شعره ويكره ان يبلغ بها الخراع
 او يقطع راسا وينبذ من القفا وهي حية الى قطع
 والجبن الميت لا يؤكل وقالوا ان تم حلقه اكل وان دبح
 غير نكول طهر لحمه وجلده الا المحترم ويحذر العين **نسل**
 وتحرم كل ذى خلب من طير وناب من السباع الحية
 كلها والكل الامية والبغال وكذا الخيل ويكره اللحم والبا
 والقراب يجوز غراب والارنب والجراد وتحرم الغيب
 والبصنع والشعوب لا تاكل من الحيوان الماء الا السبك
 والدماء والجرث وتكر الطائر منه **كتاب النجاسة**
 نوحها على كل مسلم حرم من مقيم مشاة وفى وجوبها
 ولله الفير روايتان ويحب فى ماله فى الاصح وجازوا
 البقرة او البقرة عن سبعة يريدون القرية لا عن اهل
 بيت مجتمعين مطلقا ولو اشتراها للاضحية ثم اشترك
 بها سنة حكمنا بالاجراء عنهم ويعتبرونها وثا ونحصر

بالابل البقر والعنق وبجرى فيها ما جرى في الهدي ويضحي بكبش
 والحضى والمولا والتمنا التي تغلف واجريا السنية
 يا كل منها وطعم الفتى والفقير ويدخروا بسحبان لا ينفق
 الصدقة من الثلث ويصدق بجلدها او يستعمل منه الهوى
 ما يتفع به مع بها عنه وسحبان يذبحها بنفسه ان كان
 وكبره ان يذبحها كاتبة ولو غلط كل منها فذبح فحيتها الاخر
 عنها ولا ضمان عليهما ولو غشبتة ففحيت بها ثم ادى فيها
 حكما باجرانها ويختص بيوم آخر ويومين بعده ويدخل
 بطلوع فجر النحر الا ان اهل الامصار لا يفتنون قبل الصلوة
كتاب الايمان وينقسم الى خمس وهو ان يحلف بالله
 كما وبان يستغفر الله تعالى ولا نوجب كفارة والى التوبة
 بالحلف على امر بطلنه كما قال وهو خلافة لا الحالى عن القصد
 ان لا يؤخذ بها والى منعقة وهي ان يحلف على فعل او ترك
 في المستقبل فان كان الحلف عليه فرضا وجب اليه معصية
 كالحنث او غيره خير ترجح الحنث او نسا وياق البر وجبت
 الكفارة ان شاء رتبة او كما عتق ما كين كلامهم ثوبا
 شاطا لبدنه فمرا او ما جرى فيه الصلوة او طعمهم كالقطر
 ولا نوجب تملكه وبخير اطعام واحد عشرة ايام واعتبر
 رقبا بعنق من غير نفين والاطعام كل من عشرة صاعا

كفارين

كفارين فحمله عنها وبها من احد هما ولو احزابا منه عنه كذا
 عن الامام عاتقه وان لم يذكر البذل يجعله عنه وقال عن الامام عاتق
 لم يجد احد بها صام ثلثة ايام بشرطتا بهما ونعتبه الرجم ان
 وعده وقت الا اذا لا الوجوب لا بخير الكفارة بالمال قبل الحنث
 ولا نوجب بين الكافر كفارة ويستوى العاهد والسامع
 في اليمين في فعل الحلف عليه ولا يصح بين العصى والحوال ان يقيم
فصل يحلف بالله تعالى وباسمائه بحروف القسم الواو
 والياء وقد تضمنت نفسا لاسم وتضمنت بصفات ذاته العلم
 ولو حلفه بخبر ذلك لم يمين بمينا ولو قال وحق الله يحفظه بمينا
 واليمين بوجه الله ليس بين ويحلفه وجعلنا اسمه اسم
 واحلف بمينا كقول الله اسمه ويحوز بهجه الله وميثاقه على
 تدرؤنه راسه وان فعل نه افنو بهوى او كما فرأى بري من
 بجعله بمينا او فعليه غضب الله او سوزان او شارب حمرا
 او اكل ربوا فليس كالحلف وحرم على نفسه شاة مما يملكه
 بمينا او قال كل حرم على حرام انصرف الى الطعام الشراب
 الا ان يبنى غير ذلك وقبلي يفتى بوقوع الطلاق به من غير
 واذا اوصى بمينا ان شاء الله فلا يحث عليه ومن نذر نذرا
 مطلقا لزمه الوفاء به الصحيح في المعلق بشرط الايراد ولو
 الكفارة وفي الايمان ووافقه وقوله الله على المشى الى الحرام

أو المسجد الحرام غير ملزم بشيئا والزنا حجة أو عمرة وإن لم
 أجمع العام فعبه أي خرفا وعي الحج وبالعبه على أنه صهي بالعبه
 أفنى بعقة أو بالملك عندا حر محصنة ما يحد فيه لا مطلقا
 ويهدر الله ربح الحج الولد أو جبا ذبح مشاة والحج العبد الولد
 فيه ونذره ذبح نف باجل الوقت بالولد **فمن** من حلف باجل
 بيت فدخل الكعبة أو المسجد أو بيعة أو كسبة أو لا يدخل دارا أو
 البيت فدخلها بعد الحراب لم يجز بخلاف هذه الدار أو لا
 هذه الدار فوق على سطحها أو دخل دليها أو في طاق الباب
 يجزى إذا أعلن كان داخل حنت أو دار فلان يشترط حنته
 أن تضاعف إليه وقت البين والحنت وما لا وقت الحنت ونحو
 بين المساجد والبلوكه أو هذه وهو بها لم يجز بالفتو
 أو لا يدخل بعد ادخا حازر جلة لم يجز وخالفه ولا يجز
 هذا الثوب وهو الملبس فخره أو لا يركب هذه الدابة وهو
 فنزل أو لا يسكن هذه الدار فخرج فحلف الله ومات حنت ولا
 أو لا يسكن هذه الدار فخرج فحلف الله ومات حنت ولا
 يخرج من المسجد فامس من أخوه حنت ولو كان منكرا أو جبا
 لم يجز أو لا يخرج امرأة إلا بأذنه بشرط الأذن من كل
 خروج أو أن الأذن بشرط مرة ولو أذن ولم يسمع
 لم يجز أو لا يخرج إلا بأذنه ثم أذن لها فيه متى شئت ثم نها

حنث

فحسب لم حنث وخالفه كالحصن المأذون ولو أذن أو خروج
 فقال إن خرجت فانت طالق فحنث ثم خرجت لم يجز
 أو لا ياتر البصرة فلم يات حنث في أخو من جبهة أو لا
 أن يستقاع حمل على كسطة الصوة لا فذرة أو لا يركب
 دابة زينة فركب دابة عبده المأذون فهو غير حانث في الحنث
 بالدين مطلقا وحانث في غيره إن نواه وحكم بالحنث بالنسبة لا
 وكذا الخلف والتفصيل في دخول عبده مأذون في قوله عفت
 عبده أي أو لا ينام على هذا الفرش فنام عبده وفوقه قرام
 ولو جعل فوقه آخر حنثه وخالفه ولا يجلس على الأرض فجلس
 على حصير لم يجز أو على هذا السرير فجلس عليه وفوقه حصير
 لا سرير فخر **فمن** من حلف لا يأكل من هذه الخلعة كان على ثوبا
 أو من هذا السرير فجلس لم يجز أو حكم به الحنث فصار كحنث
 أو بسر أو أكل رطب لم يجز أو يدب أو بالنعكس لم يجز
 فاكل سمكا بحنثه أو شحا فهو على شحم البطن وقال على شحم الظهر
 أو من هذا الحنطة فحنث يقصنها وقال لا يأكل خبزا أيضا
 وحنثه بأكل سويقها أو من هذا الدقيق فاكل خبزه حنث
 اعتبر المعتاد في المصير فلا يحنث بحجر الأزر والقصابيع
 أو شوا كان على اللحم أو طحا فعلى طح منه أو راسا أو عنبه
 المتعارف أو فاكته فاكل عبا أو رما أو رطباً فهو غير حانث

او او اما هو على ما يطبع به وحشة كل اللحم او الجبن او البهين
مع الخمر او غيرها في روايتين او اكلت اليوم الارغيف في
حره فاكله بهذه با حده لم يحن وخالفه ولا يتعدى حنث
بالاكل من الخمر الى الظه ولا يتعدى فنه الى نصف الليل ولا يحرم
فنه الى الفجر او اكلت او شربت او لبست وخصص لم يسمع
مطلقا او طعاما او شرابا او ثوبا فخصص قبل ديانته لو كان
من حلة فهو على الكرم وخناه بالشرب من ما بها وحده
بالعرف لا يجعل بقدر الشرط لا مطلقا بل بين المطلقة
وبقا الموقفة فيحكم بحنث لبين لبس من ما به الكور اليوم
فصنعت قبل مضيه وليا فكن هذا الارغيف فاكل قبله او
ليفضه حقه فقط بالابرا او يعلقه فأت او كان حيا
او ان رأيت عمرا فلم اعلم فعبدي فرغم راه معه وحكنا
بالنفاق والى سخي ملوة والحنث في الحال **فصل**
ومن حلف لا يكلم زيد افكرو هو ما لم يحنث بسمع حنث
وايقاظه به بشرط في رواية والا باذنه فاذن ولم يعلم
لم يحنث وشهر ائنه من حين حلف او لا تكلم فقرأه في
المسلوة لم يحنث او لا يفر كتاب فلان ففنه او لا يكلم حتى
فاسمها لم يحنث فيها وخالفه او لا تكلم عبده فلان او امره
او صده بعبه او لا يدخل داره فعلى بعد السبع والابانة والعداوة

لم يحنث

لم يحنث وحشة في اضافة النسبة في رواية وان راو كان في
حنث في المرة والتصدقين وحشة في العبد والد اربعا
وهما جاهد الطيلسان او هذا الثياب فكله بعد ما عه
شأن حنث او جينا او زمانا او عرفنا وقع على ستة اشهر
دبر او مؤنوف وجعل كالحين او اياما او شهرا او سنة
وقع على ستة وان عرفنا في عشرة وقال اسبوع وسنة والعمر
ومن حلف على نفي فعل تركه ابد او على فعله مرة ومن تخلف
والو الى بطله في مكان واعرضه بجال ولا يئنه ولو قال لا اؤثر
ما كنت به من غرك هذه فاشترى فطما فقلته واكتسى
فهو حانت وشروط ملكه يوم القدر وشروط الحنث بالحق ليس
الا في مرضه وقال او صده وقيل الخلاف عني ففني بها
مصل ومن حلف لا يسبح ولا يشترى او لا يواجر فوكله به لم
او لا يزوج او لا يطلق او لا يعتق فوكله به حنث او لا يزوج
او لا يشترى بالكلوة فقبل بها ايجاب ففني بها واخير بالهرة
لم يحنث وخالفه وهو ظاهر او لا يهد عبده لفلان فوكله
ولم يقبله او قبل ولم يقبضه حكنا بحنثه او يقبضه ويهني
قريب بغيره الى ما دون الشهر او الى عبده فالي اكثر منه او يقبضه
دينه اليوم فقصاه وحده حتى يقبضه زيفا او بهرته او حنث
لم يحنث او صام او سنة حنث او لا يقبض دينه بها

دون درهم فقبض بعضه لم يجز حتى يقبض جميعه ان قبضه
في درهمين لم يقبضها بغير عمل الزك لم يجز **كتاب الوصية**
الفصل لا يصح ولاية القاضي حتى يكون اهلا للشهادة
ويقتل تولية المجتهد العمل بغير تولية اهل اهل وينبغي ان لا
هو والقاسق وقيل لا يصح قضاءه وينزل الفسق وقيل ان
فاسق صحيح وان طرأ الغل وقيل بسخفه بطر في ظاهره
ولا يستفتي القاسق وينبغي ان لا يسئل القضاء ويرخص
فيه لمن سبق لاداء فوضه وكبره لمن يخاف العجز عنه والكف فيه
ويغرض على العين ليجوز التقاضي من الجاهل ويجوز قضاء المرأة
الحمد واوله قصاص اذا ولي سلم اليه ويوان من تقدمه ونظر
في حال اهل السجن فمن جاز الزنه ومن اكلم يقبل قوله المعروف
عليه الا نبيه وسيظهر قبل تحليته ويقبل في الوديع والوديع
بما يقوم به الحج ويجلس في المسجد ولا يقبل بديه الا من رتب
لا حكمة له او معاقب ولا يزيد على عادية ولا يجزى دعوة خاصة
واستثنى قرينه وبشهادة الجنان وبعود المريض لا يضيف احد
الخصمين ولا بشير اليه ولا باره ولا بلغت حجة وسوى
بينهما في المجلس اذا ثبت الحق بالبينة فطلب في الحق حبس
غريمه حبسه او بالاقراء ثبت واره بالا واما ان منع حبس
في كل من هو بدل كالتن او طهرم بعهدة كالمهر والكفالة

لا يما سوى ذلك اذا ادعى الفرض يقبل له على بنية ميا
وقيل القول لمن عليه مطلقا ويجب حرة برام القاضي
الصحيح فان لم يظهر له مال مطلقه ولا حول بينه وبين غريمه
يجب من نفقة المرأة ولا والدة في دين اذا امتنع ان يتقن
ولا يستخلف الا بتعويض واذا رفع اليه حكم حاكم امضاء الا
ان يخالف الكتاب او السنة او الاجماع او يعرض عن دليل
قضى مخالفا له بهتة ما سياتي فانه لم ينفذ في العقد او
وقالا لا ينفذ مطلقا ويقضى به ولا غائب الا بنائب هو بنائبه
الزور فانه مطلقا في العقود والفسوخ وقالا لا يراه القاضي
والشاهد والروى لا يعلمون الخط مع سبب الحادثة واداء
اذا علموا انه خطهم وهو ممنوع عن الحكم باعترافه قبل الولادة واذا
تراضوا اثنان بحكم بصفة القاضي جاز في غير الحكم ودون القضا
واذا حكم لم يجر جرحا وبمضية القاضي ان وافق مذمومة وان
بدم خطا بالدية على العاقلة لم ينفذ ويسمع الحجة يقضى بالكل
والاقرار ولا يحكم لاصوله وفروعه ونزوحته كالتعاضد
بالبينة كتاب القاضي الى نفسه مثلي كل حق لا يسطر شبهة
فيكتب بالحكم او بفعل الشهادة بحكم المكتوب اليه بها وقيل
العقار والمبتول على المختار ويقر على الشهود ليعلموا ما فيه
بخصرهم ويسلم اليهم ويجب الا شهادة لا غير واختار الهجري

القاضى حتى يحضره الخصم فيظهره ختمه فاذا شهدوا ان كتابه سليم
 اليهم وقرأ عليهم وختمه نفسه وقرأه على الخصم والزمه ما فيه من
 بذلك اذا شهدوا ان كتابه **كتاب الدعوى** ونفسه على
 بمن لا يجبر على الخصومة فاذا تركه المدة على عليه بمن يجبر بشرط
 لقولها معرفة المدة على به في حقه وقدره واحضاره ان كان
 عينا حاضرة او الاقربان فيمتهوا ان كان عقد افحة بدني
 والشهادة شرط والكفينا بالشهرة في المشهور والكفينا بذكره
 ثم ذكر المدة على عليه مطلقا وان كان عينا بدنيا فمطلبة
 فاذا صحت ساء القاضى المدة على عليه فان اعترف قضى عليه وان
 سئل المدة على البينة فان حضرها حكم بها وان عجز وطلب بمسئله
 استخلف فان كحل الزمه المدة على به وان اخذه حتى يرضى البين
 شكا كان اولى ولا يجبر ردنا على المدة على ولو قال لا اقر ولا انكر فاقضى
 لا يستخلف ولا يحكم بالبينة واليمين ولو قال بيني حاضرة في
 وطلب بمسئله فهو ممنوع منه فبأخذه كفيلا بنفسه ثمة ايام
 امتنع لازمه الا ان يكون غريبا فيلزمه مقدرا مجلس القاضى
 ولا يستخلف في حقه وكذا في مجرد النكاح ورجعة وفي ذوات
 وقت يفتى بقولها ويخلف في دعوى القصاص في النفس والنفق
 فان كحل القصاص في الطرف والجس حتى يقر ويخلف
 في النفس في المال بينهما ولو طفر بحبس حقه اخذه او بخلاف

بمنه فصل ويخلف بانه ويؤكد وصافه لا بالطلاق واليمين
 ولا بملط بزمان ومكان واليهودى بانه الذي انزل النورية
 على موسى بن عمران عليه الصلوة والسلام والنصرة باليهودى
 انزل الانجيل على عيسى بن مريم عليه الصلوة والسلام والجوسى
 بانه الذي خلق النار ولا يخلفون في متعبه انهم واذا حجه
 انه باع هذا العبد بالغا استخلفه بايكمما بيع قائم فيه وفي
 ما يباح عليك رده وفي النكاح ما يباح لك في حال
 وفي الطلاق ما يباح بين منك الساعة بما قالت لا ينفقها
 ويخلف الوارث على العلم والمشتري على المبنيات **فصل**
 واذا ادعى البائع مئنا كثيرا او مشتري مبيعا اكثر قضى للمشتري
 البينة فان برهنا قدم اشبهما للزيادة ولا ادعى الى التراجي
 فان امتنع استخلفا وفسخ البيع وبه بالمشتري في الطعن
 اخلفا في الاجل او شرط الخيار او استغنا بعض المكن
 القول للمتك او الثمن بعد ملك المبيع او بالتخالف الفسخ على
 وجعل القول للمشتري او بعه بلاك بعضه فالتخالف تمتنع
 الا ان يرعى البائع ترك حصته المالك والقول للمشتري واما
 بالتخالف في القائم والفسخ فيه ويجعل القول للمشتري في قيمة
 المالك واحده فيها ولو لم يشتري عبدا فباع نصفه ثم خلفا
 فالقول للمشتري واما بالتخالف والفسخ في النصفان فمضى

الرابع واحده في النصفين فيرد القام قبة المبيع ان رضى والا
 ففيتها وفي الاجارة قبل الاستيفاء المعقود عليه في
 وتراد بعده كان القول للمساخر لو المولى والمكان في اليد
 فالجاءت نصف وقال لا تجالغان فيفسخ او الزوجان في شراهما
 في يصلح لها الباقي كان له والنسب فلها او لها فلوله او ورثته
 احد بهما مع الاخر فالصالح لها الباقي منها وادخلها بجهار
 وبالبات له وامر بغيره اليه او الى ورثته وتعيينا الحكم بعينته
 بينهما ولو كان احد بهما ذوقا فهو للمخر وقالوا حكمها كما كثر
فصل اد ادعى الخصم ان الغائب ادعى هذا الشيء او رثته
 او عصبة منه او اعدا منه او استاجرة منه واقام بينة فليس
 بخصم قال شهوده لا تعرف من ادعى لم تدفع او معذرة بوجهه
 شبه فهو مندفعه وبخالفه وان كان معروفا بالحيث لا يملك
 وان قال ابتعته منه كان خصما او ابتعته من فلان وقال
 او ادعيته لم تدفع بغير بينة او سرق وقال ذواليد او دعيت
 واقام بينة كان وحكم بسقوطها وان العين في يده كانت
 به اى مس وبرهن باثر بينهما **فصل** اد ادعى ان
 في يد ثالث وبرهن فمضى بهما بينهما ولا تفرع ولم يرجعوا بالعدالة
 ولا تخرج بثمره الكج ونقدم بنية الخارج على ذى اليد في الملك
 ولو ادعى احد ثلثة في يدهم دار كلها والاخر ثلثها والاخر نصفها

وبرهنوا في مضمونة بالمنازعة اربعة وعشرون للاول خمسة
 عشر وثلثا في ستة وثلثا لث ثلثة وقالوا بقول مائة وما
 للاول وثلثة وثلثا في خمسون وثلثا لث سبعة وعشرون
 ولو كانت في يده غيرهم ففى مضمونة على ثلثي عشر للاول سبعة
 وثلثا في ثلثة وثلثا لث سهران وقال ثلثة عشر ستة واربعة
 وثلثة او احد اثنين على ثلثي ثلثها والاخر على نصفها فثلثة
 الرابع والاخر ذوقا لثا ولو كانت في يدها سلم للاول نصفها
 بقضا وبصنفها بغير قضا او كل منهما ان زيد باع ملكه
 والشمس غياف وبرهن بعضيها بينهما ملكا وحكم به وبيع
 منها نصفها او اثنان كالح امرأة لم يقض بواحدة من بين
 ويرجع اليه بقصد يدها او كل منهما انه اشترى في العبد من
 وبرهن اخير كل منهما فان شأنا اخذ نصفه نصف الثمن
 تركه فان قضى به بينهما فقال احد بهما لا اختار لم اخذ الا
 جميعه فان وقت احد بهما قدم او ذوقا قدم الا سبق او
 ومع احد بهما شرا واعرانه مبرها وبرهن حكيم به بينهما ولها
 النقية وقدام الشرا وحكم لها بثلثها او رهنها وقبضا قدم
 الرهن وان برهن الخارجان على الملك والتاريخ اقدم
 اسبقهما وان ادعى الشراء من واحد واقام البينة على
 تاريخ قدم اسبقهما او كل منهما على الشراء من آخر وذكر

تاريخي كان سوا. والخارج على ملك مورخ وذو اليد على ملك
اقدم كان اولي او كل منهما على السراج قدم ذو اليد او احد هما
على الملك والاخر على السراج قدم هذا وعلى شيخ لا يعاد او سبب
في الملك لا يتكرر و قدم او كل منهما على السراج عنده وقتا
الدابة يوافق احد الوقتين حكم فان شكل كانت بينهما او خالفها
ابطلنا او الخارج على الملك المطلق وذو اليد على الشرا من قدم
او كل منهما على الشرا من صاحبه ولم يوافقا راجح ذو اليد ان
على القبض والاخر الخارج وان ادعى عينا في يد اخر ميراثا او ملكا
فمنه او خالفه سبقتا وترجح احد هما متى وحكم له به في قوله
الاخر والقي التاريخ في الارث مطلقا وحكم سبقتا في الملك و
لما كنت عنده ان كان في يد احد هما القاه مطلقا ووافق الامام
في رواية ولو تار عاد اية او فبصا احد هما راكبا او لا
كان اولي من يخلق بجاهها او كنه او حابطا او خصا والوجه
الي احد هما فهو بينهما وقال من ايا الوجه والتمط وكل صاحب
علمه وسفل ممنوع من التصرف في الاياض الا اذ اجازاه وان
فصل واذا كانت تركته في يده فجا. واحد الزوجين فصدقه
زيد باجره باعطا اقل النصفين لا اكثر مما لا يشترط عند الميراث
والله اعلم ان ابنه الميت لا اتم قبل شهوده لا نعلم له وارثا غير
لانوخذ منه كغيره ولو برهن على ان هذه الميراث له ولا خيرة

لاوارث له غيرهما والعاقبة يحكم له بجهة وتترك حصته الغائب
مع ذم اليد وقال ان انكر وصفت الحصته في بد عدل **فصل**
ولو ادعى ولد جارية باعها وقد انت بلما قبل من ستة اشهر من
البيع ثبت منه وكانت ام ولده ونسخ البيع ورد الثمن و قدم
على عوى المشتري وان انت به لاكثر من سنين من حين
لم يبيع ودعواه فان صدقه المشتري ثبت ولا يفسخ البيع ان
بعد موته وقد انت به لاقل من ستة اشهر لم يثبت الاستدلال
او بعد موتها او عنقها ثبت منه واخذت عليه كل الثمن وقال
حصته ولو باعها المشتري فاستولدها الثانية فاصححت
فخصن قيمة الولد ورجع الثمن وقيمة باعها ثم انت بولد
من ستة اشهر منه باعها لاثنية الا بتصيد في المشتري
وشترط دعواه ولو ادعى ولد مبيعه وبرهن على بيعها
وبرهن المشتري على اكثر من ستة اشهر يحكم له به في البيع
والمنفى اليها زوجها اذا اعتدت وتزوجت فان انت بولد
فجا. الاول من ستة اشهر من حين العقد وحكم به لان له
من حين ابتداء الثاني بالوطى الى الولادة لاقل من سنين
ولو ولدت مكاتبه من احدى الشريكين فخصبه ام ولده
ولها الخيار فان عجزت نفسها فكلها ام ولدها ولو لم يكن
لشريكه نصف عقدها ونصف قيمتها والا اخذت العقر

ادت عقدت والولا. لها وقال كنه ام ولد ومكاتبه ويوم
 فتمت بها والامة المشتركة اذا انت بولد فادعوه ثبت
 منهم ومن اثنين لاثنته او سلم او ذى او اب او ابن وحلفنا
 لمسلم والاب لها ولو برهن كل من اثنين ان هذا العبد له
 على ملكه من عبده وامنه كان لها ونسبه ثابت من الابن
 وقال من العبد بن ولو ادعى مولى امة انت بثلاثة في بطنهم
 اثباته لا الكل او قال احد هم ولدى ومات مجتمعا فثبت كل
 حرو عليه السعاية في بنية وانتي ثبت الاول ونصف الثاني
 ويوافق في الآخرين ويعين نصف الاول في رواية ولو ولد
 المبنية المعتقة ولدين في بطن احد هما لا اقل من اثنين
 من وقت الابانة والا خلا كثر منهما فثقتا بها اثبتت فيهما
 وهما نسبا ولو ادعى عبد زوجة امة لقطا ومصدق المولى
 ثبت منه ويحكم برفق وحكم بحرية **كتاب الشهادات**
 يفترض او بالطلب المدعى ويجوز في الحدة ودرء ففصل
 الشر ويقول في السرقة اخذ لا سرق ولا ثبت الزانية
 ولا الحدة ودرء القصاص للرجلين وتسمع فيما عداها ما شهادته
 رجل او امرأتين ولا تقبل بالمال ولا شرط اربعة فيما لا
 للرجال عليه ولا عنيوا اثنين فتكفي الواحدة وشهادتهن
 على الاستقلال مردودة في حق الارث ونشرط في زوجه

لغة الشاهد وتزكية السرعة والبينة وكفيا بشفعة وخبر
 لغتين الشهود في غير الحدة ودرء شرط العدالة ولغتين
 والقاضي يعمل بظاهر العدالة ولا يسأل الا بما يراه من
 او الطعن الخصم وقال لا يسأل سر او علانية ويعني بقولهما ان
 اكتفى بالسر جازو يقول المركة هو عدل جاز الشهادة ويجوز
 ان يشهد بكل سمعة او بصحة من الحقوق والعقود من غير
 اشهاد ويقول شهيد ان لا اله الا الله لا اشهد في الشهادة
 على الشهادة فلا يجوز حتى تشهد ولا يشهد بما لم يسمع به
 النسب الموت والداخل النكاح وولاية القاضي اذا حضر
 من اخبره من اثنين او اذ ارأى في يده شيئا غير عبادة
 كبرين لا يعرف رعا شهد له به من غير تفصيل **فصل**
 ورود ما شهد به الا على مطلقا وقبولها فيما سبيل
 رواية وبخبر الا ان يحلها بصيرة او لو على بعد الادامع
 القضا. ويأمر به ولا يقبل من العبد ولا من المملوك لقروعة
 والعبد ولا من المولى لعبده ومكاتبه ولا من الشريك
 لشركه فيما هو من شركتهما وزنا من احد الزوجين
 وتقبل من الاخ لاجنه وعمة وتر ومن تحت وما حده
 مغنية ومن من خمر على اليهود والاعراب والطيور والمعنى
 ومن كتب ما يوجب الحدة والذي يدخل الحمام بازاره ويأكل

ويقال له ولو تطرغ ويقبل بالبول والاكل على
الطريق ونظير سب السلف ويقبل من اهل الهوا الى الخطايا
ويقبلها من اهل الذمة فيما بينهم ويقبل العامل والاعلف
والخصي وولد الزنا والخشي ومن علب حسنة واجتنب
السيئات قبلت شهادته وان لم بمحضته ولا يسمع
حرج ولا يحكم به ولم يقبلوا شهادة الصبيان في الحجج فيما
قبل التفرق وشهادة الزور بشهر وزاد الضربة في
فصل ويجب توافق الشهادة والدعوى واتفاق الشا
لفظا ومعنى شرط فلو شهدوا هذا بالف وذاك بالعين
بالعين فهي حروقة وقبلها في الالف وهذا بالف وذاك
وحسامة والدعوى بالاكتر قبلت في الالف ولو شهدا
وقال احد هما قضاة بنفسها قبلت في القضا وينبغي ان
يمنع عنها حتى ينقض المدعى القبض ولو شهد احد هما بكلام
والاخر بالف وحسامة فهي مقبولة ورادها كما لبيع واذا
بينه قبله راند ايوم النحر وكذا واخرى به يوم النحر كونه لم يقبل
فان حكم بالسابقة لغت الاخرى ولو اتاهم ذوالبيد بينه على
واحد من فلات باللف في رمضان وفلان انه ارتكبها منه
بحسامة في سوال حج الركن وبها لبيع ولو شهد ابراهيم
وقبض واختلفا في المكان والزمان ابطالها واخرها بالمدعى

لبيع ولو شهد مولى امة على مطلق زوجها وهي تحذف قبلها ولو
ولو اشترى ذمي دارا من مسلم فادعاه ذمي او مسلم بشهادة
ذميين يقبلها في حقه ورواها **فصل** ويجوز الشهادة
على الشهادة فيما لا يسقط بالشبهة ولا يجوز من واحد على
واحد ويجوز من اثنين على اثنين ويقول الاصل ان شهد على شهادته
انني اشهد ان فلانا اقر عندى بكذا او اشهد ان فلانا اشهد على نفسه
والفرع عند الاوا اشهد ان فلانا اشهد على شهادته
ان فلانا اقر عندى بكذا او قال شهد على شهادته بذلك
ولا يقبل من الفروع الا التحد للخصم الاصول والاصل
او سفر او مرض ويجوز تعديل الفروع الاصول ويجوز
ونظر الحاكم في حالهم واوجب وان انكر الاصول شهدا ثم
ردت من الفروع **كتاب الرجوع عن الشهاد**
والرجوع الى محل القضا ويسقط قبل الحكم بها وبعده لا يشخ
الحكم ويقضون بالنعوه بشهادتهم فالتاسان كل المال واحد
او انسان من ثلثة او اربعة او رجل نصفه او احداهما
من عشرة اربع فان رجع الكل فعليه السدس وقال النصف
وعينه الباني ولو شهد الرجلان وامارة رجعا من ثلثة
ولو رجع شاهدان كما هما بمنزل او اقل نكاحا يابا بمنزل لم
يضمنوا ومننا الزيادة واذا شهد الزيادة عليها بنكاح بمن

فاصبر ثم رجلا لا يضمنها نقصان او بطلاق قبل الدخول
 ضمننا نصف المهر او بعده لم يضمنوا او باعاق ضمن
 البقرة او بقصاص بعد القتل ضمننا الدية ولا تقض بينهما
 ولورج الفروع ضمنوا او الاصول انكروا استهادهم لم يضمنوا
 وان قالوا غلطنا ضمننا او اجمع من الفروع وخير الشهود
 عليه في تضمين من شأه وان قال الفروع كذا لا اصول
 او غلطنا لم يعتبروا كون يضمنون بالرجوع ويضمن شهود
 البين للشرط برجوعهم ولو شهد ا على شهادة اثنين واخر
 على اربعة بما لم يجمعوا يضمن الاولين ثلثة والاخرين
 ثلثه وجعله نصفين او اثنان على اثنين واخران على اربعين
 ورجع من كل فريق واحدة نصفها نصفه لاثنين ونصفا
كتاب القسمة وينصب القاضي قاسما عدلا مولا
 عالما بالقسمة يوزع من بيت المال والافاقرة وهي
 على عدد الرؤس وقال لا انصبا ولا جحرا ان س على
 قاسمهم ويمنعون عين الشركة واذا حضرت شركاؤه في
 ابد بهم عقارا دعوا انه ارث وطلبوا القسمة في قوته
 على البينة بالموت بعد الورثة وقال لا يقسم بغير ائتم وزرعي
 في كتاب القسمة ذلك كله في غير العقار او في عقار او دعوى
 شراؤه او ملكه مطلقا او وارثا في يدهما عقار ومعهما

فان

عائب او صني وبرهنا على الوفاة وعد الورثة قسم يطلبها
 ونصيب على العائيب والصبي من تبيض نصيبه ومستران
 ومعهما فائيب وكان المعار في يد العائيب او كان الطالب
 واحدا لم يقبله واذا التفع كل نصيبه قسم يطلب احدهم
 وان اسع واحدة لكثرة نصيبه واستقر اخر فقلته يطلب
 التفع به وحده وان استنصر قبرا منهم وقسم العوض
 المحقة بالجنس ولا يقسم لمختلفة الا بالتراضي والرفيق لا يقسم
 كما يجوز ولا يقسم حمام ولا نبر ولا رحي والدور المشتركة
 في مصر تقسم كل على حدة كدار وضعة او دار وعائون
 فاجاز قسمه في بعض ان كان الصلح فان تراضوا ان يقسمها
 بيع ولو وجد المشتري نصيبا احدهما ميعبا بعد بانه فيه
 فرجع بنقصانه فرجعه على شريكه مستحق ولو اسحق بعض
 معين من نصيبه احدهما لم تقسم او شرا في الكل فاخت
 او في نصيب احدهما نكح الرجوع في نصيب الاخر وقال الشيخ
 ودانق في الاصح **فصل** وينبغي ان يصوروا يقسمه ويعد
 ويندعه ويقوم به بانه ويفرد كل نصيب يقبل نصيبا بالاول
 والاخر بالثاني ولهم حرا ويخرج من خرج اسمه او لاخذ الاول
 وكذا ولا يدخل الدراهم فيها الا بالتراضي واذا قسم لاصدقهم
 بسبيل او طريق في ملك الاخر غير مشروط فان امكن صير

صبر والاشحوت وذراع من سفل لا علولة مقسوم بذراع
من علولة مقسوم بذراعين لا سفل له ويسوي وشرط ^{القسمة}
وهو المذهب يقبل شهادة القاسمين باستيفاء ^{الورثة} بعض
وردها ولو ادعى احدهم غلط شيئا بها اصابه في يد الآخر
بعد ان شهد بالاستيفاء لم يصدق الا بنية وان قال
استوفيت لكن اخذت بعضه كان القول يخصه واضنا
الى موضع كذا ولم يستلم الي ولم يشهد بالاستيفاء وكذا به
الاخر تخالفه فصح **كتاب الاكراه** ثبت حكمه اذا
من قاده على ايقاع ما توعد به مطلقا وخاف المكره فو
فاذا اكره على سب او تساو اجارة او اقرار بقتل او ضرب
او جسر ففعل خير من امضاء فصح فان قبض الثمن او سلم
المسج لا اليمين طوعا كان امضاة وان قبض مكرهه كان
قائما وان ملك المسج في يد غيره مكره ضمن قيمته ^{بضمين}
المكره المكره ان شاء واذا اكره على شرب خمر او اكل
خنزير يضرب او جسر وفيه لم يحل حتى يخاف على نفسه او عضوه
فيقتله وان ضرب حتى حقق الوعيد اقدم مطمئنا قلبه لا بما
ولا اثم فان ضرب اجر على مال مسلم بما ذكر اقدم ولا وجب
عليهما تضامنا فتوجب على المكره ان كان عمدا لا عليه ^{او على}
فقط يده ففعل ثم قطع رجله طوعا فثبت بوجوب اليه في

ما لهما واوجب القصاص عليهما ولو قال قلني ففعل انقبض
منه في رواية ومعناه في امرى ويجب في ماله الدية في امرى
او ترد من الجبل والا فملك ففعل فالدية على عاقلة المكره
ويجملها في ماله واوجب القصاص ولو اكره بقتل على ترد
او تخام مارة او مارة وكل مملك فالحجارة الاقدام الصبي
او امرأة ولو وقعت نار في سفينة ان صيرن خرق وان
القي نفسه غرق فاليه الخيار واحة بالثبات او على طلاق
دفع ورجع نفقة العبد على المكره ونصف المهر ان كان ^{مسل}
او على عتاق قبله فاعتق كذا فهو مختار او على كذا فاعتق
نصفه فالمكره ضامن بنصفه وكذا لا كذا او على ان يمسك
الحمد او على الردة لم يتن امرأة **كتاب النكاح** يغير من
على الكفاية وان كان النفي عاما فعلى الاعيان ويجب قبل
الكفار وان لم يبدوا ولا يوجب على صبي ولا عبيد ولا امرأ
ولا اعمى ولا مقعد ولا اقطع واذا اجمعت العدة وتيقن على الكل
ودفع نكاح المرأة والعبد بغير اذن ولا باس للرجل الحاجة
واذا حضر المسلمون اهل الحرب عوهم الى الاسلام فان ^{سلموا}
اعفوا عنهم وان استعوا وعوهم الى الجزية ان كانوا امن اهلها
فان بدوا ما كان لنا مالهم مالنا وعليهم ما علينا ويجب عاين
لم تبلغ الدعوة وسحب دعا من بلغت فان ابوان استنابا

ما به عليهم وعادة بؤهم ونصبوا المجانين وجفواهم وعرفهم
 وقطعوا أشجارهم وافسدوا رزقهم وروهم وان سرقوا
 باسارى المسلمين وقصدوا الكفار ولا باس باخراج
 المصاحف والنساء في عسكر عظيم دون السرية لا يكون
 عليها وينبغي ان يعذروا ولا يعلق ولا يمشكوا ولا يفتكوا
 صبيها ولا امرأة الا ملكة ولا شيخا كبيرا الا دارى في الحرب
 ولا اعنى ولا مقعد ولا مجنون ومن قاتل منهم قتل واذا نزلوا
 على حكم الله يحل القتل والا ستر قاتل او باقاهم احواله لنا
 وعين الثالث ودار السلام لا يصبر جبالا ان يروى
 امان اهلها وتنصل به ارا حرب وتظهر فيها احكام الكفر والفتنة
 بالثالث كما في العكس **فصل** واذا كان في المواقعة
 مصلحة فلا باس به وان انعكست نبت لهم وان بدوا
 بخيانة متفقين قتلوا من غير نية ولو شرط رد من خرج
 اليه من الرجال الا حارسا بنط فان وادع الامام بال
 الحاجة كان كالجزية قبل حصارهم وكان غنيمة بعده ولا يجوز
 دفعه اليهم ليوادعوه الا خوف الهلاك ويوادع المرتدين
 بغير مال فان اخذوا لم يردوا ويكره بيع السلاح والمكرع
 والحديد من اهل الحرب وبخيرة اليهم قبل المواقعة وبعد اذا
 امن حادثة كافر او حصنا او مدينة امتنع قتلهم الا ان

يكون

يكون فيه مفسدة فيسأ اليهم ويؤديه ولا يصح امان ذمى
 ولا اسير ولا ناجر فيهم ولا مسلم عندهم وهو فيهم ولذا
 المحجور واجازته ويؤايمه في روائين **فصل** واذا كان الامام
 بلمة عنوة قسمها ان شاء ولا يجبر وضع الجزية على ارضهم
 وعليهم وتقسيم المنقول وتقتل الاسارى او يسترقونهم
 اهل ذمة ولا يردون الى دار الحرب الامام لا يعادهم واجازته
 باسارى المسلمين ولا بخيرة بالمال في المشاهدة الا لمن
 واذا تعذر نقل المولى في العود لا تركه ولم يقتصر على
 عقره فبيع ثم يكره ولا تقسم غنيمة الا في دارنا ويستوى
 الرود والمقاتل ولو ختم المدة وقبل اصداره ان كان معهم
 ولو بعد القتال ولا حق لاهل السوق حتى يعاقبوا او المالكين
 قسمها بينهم ايداعا ثم يرجعها في الدار فيقسمها ولا يباع الغنائم
 قبل القسمة ومن مات في دارهم قبل اصدار الغنيمة لا يورث
 نصيبه ولو وصى نصيبه فولدت فالدة عاق لا تشبه وبورث
 اذ مات بعد الا حراز ولا باس بعت العكس وكل ما وجد
 من طعام واستقال طبيب ومن وتوفج دابة والنفسية
 بالحاجة رواية ويعاقبون بسلاحهم للحاجة ولا يبيعوا من
 شيئا فان بيعوا الثمن الى المسيح ومن اسلم منهم في دارهم
 احوز نفسه وولده الصغير والذى في يده ووديعته في

والمستأمن منا اذا اوبى مع مسلم هناك فهو جاز وكرمه
 مع الحرب وقيل احد الاكبرين صاحبه لا يوجب دية ولا
 وجب الفارة في الخطا ولا عليه الدية في ما لا كالمسلم
 العصاة المعقولة بالدار لا بالاسلام ولو اشترى امة في دارهم
 واستبرأ بها بحصة فقربانها لا يجوز الا بعد اخراجها وكذا
 لا يطى جارية اعطا بالواحدة في دار الحرب من القيمة قبل
 الاجاز واجازة قبله ولو زنت ثم لا تحده واذا دخل جيب
 النساء غير مستأمن فاقطعه مسلم فهو في المسلمين وحصاة
 ولو سلم فاقطعه فهو في اثم وقا لا هو حرام واذا استأمن
 الحرب لم يكن من الافة فان قاعها وضعت عليه الجزية
 ولا يمكن من العود فان عاد فله دين او دية عند مسلم او ذمي
 ايج دمه واذا اظهر عليهم فاسروا قبل سقط الدين وصار
 الودية فيا ولا يجنس او جف عليه المسلمون بغير نال
 ويصرف مصرف الجراح ولو اتى الحرب غير مستأمن وضمن
 فضايل الحرم لا يقتله بل يحبس عنه الفدية يخرج فبقيل **فصل**
 يؤخذ العشرة من ارض العرب بين الغديب الى اقصى حجر من
 اليمن بمهرة الى حد الشام واخراج ما بين السواد الغديب
 الى عقبه حلوان ومن العلتا او الثعلبية الى عبادان ويجوز
 لاهلها بيع اراضيها واذا فخت ارض عنوة فسمت او سلم

اهلها

اهلها كانت عشيرة او اقاربها عليها او اصولها فحاجة
 الا اهل مكة فقه فحقها عليه السلام عنوة وتركها من غير
 خراج ويطى الموات حكم ما قرب منه فمساكن اجياها وهو من
 حيز ارض العشرة كان عسرا او خراج فخرجها الا المصرة
 لا تفاق الفحابة رضى احد عنهم واعتبر بما يحسب به فان
 نبر او عين شحرت او بالانهار العظيم كان عسرا او نهر
 محضر كنه الملك في زجر فخرجها او بوضه ما وصفه عمر رضى
 من كل جوب يبلغ الما ضناع ودرهم ومن الرطبة تحت
 ومن الجرب الكرم او الخلل المتصل عشرة ويوضع على سوي
 ذلك بحسب البطاقة وينقص عنه نقصان الربيع ويمنع
 واجازة فان غلب الما او انقطع او صطلم المزرع انه فلا
 خراج ويجب مع التغطية والاسلام ويجوز شر اسلام
 خراج من ذمي ويؤخذ منه **فصل** واذا وضعت الجزية
 تراص قدرت بما ينفق عليه والا فنفع على الغنى ثمانية
 واربعين درهما يؤخذ منه كل شهر اربعة وعلى الوسط
 اربعة وعشرين في كل شهر درهمان وعلى الفقير المتعطل اثني
 عشرة درهم في كل شهر درهم لا دينار مطلقا ونحوها
 باول العام لا باخره ولا يخص بها اهل الكتاب فنوضع عليهم
 وعلى المجوسى والوثنى من العم لامن العرب لا على المديين

لهم ان الاسلام والتسليم ولا جبرية على احرار ولا صبي ولا
رمن ولا اعلى ولا شيخ كبير ولا عبيد ولا مكاتب ولا مدبرم
لا تجلبها موالهم ولا راسب الا ان يقدر على العمل في روايه و
نقطتها بالاسلام والموت وكذا بعض اعوام ونودها
بنفسه قاتما والقابض قاعدا وبوخة بلبنة ونيز ويقال له
ادى الجزية يا ذمي وهو خذ ما سيرة فيه وسطه بخيط غليظ
من الصوف ولا يلبس بخيش اهل العلم والهدى والشفق ولا
يركب الخيل وقيل يمنع عنه مطلقا في الاصح الا الضرورة على
كسبة الاكف ونيزل في مجامع المسلمين ولا يحمل سلاحا
بسلام ويضيق عليه الطريق ويميزنا وهم عن سائرنا في
الطريق والحكام ولا ينقض العهد الا ان يلحقوا ابدرا لحرب او يعلوا
على موضع فجار بونا لا بالامتناع عن اداء الجزية الا في رواية
او قتل مسلم او زنا مسلمة او سب النبي صلى الله عليه وسلم
ولا يجوز اعداء بيعة او كسبة في دارنا ولا الوصية بنه
الصحيح واذا اهدمت القديرة اعيدت وبوخة من سائر
بنى تغلب وسائرهم لا صبياتهم شتت الزكاة ويصرف
ما جنى من الخراج والجزية واموال بنى تغلب وما اهدى الى الامام
من اهل الحرب في مصالح المسلمين كسنة الشفوق وبنى القن
والجسور وعطا القضاة والعلماء والعمال وازراق المعاقلة

ودرارهم

ودرارهم ما يقبضهم **سبس** بعض الاسلام على المذمة وان
كانت له شبهة كسنة وحبس ثلثة ايام ان استعمل قتل
يستحب مطلقا فان اسلم فيها والافضل ويكره قبل
ولا شئ على فانه ونيزول ملكه عن امواله زوالا امر اعيان فان
اسلم عادت او قتل لم يجعلها فيها مطلقا فالكسبة في
حال الاسلام موروثة وفي الردة في ذكالا موروثة
واذا حكم للحاقة حرة او غلامه كسنة فيعتق حرة وام ولد
ويحل دينه ويرث اهل المسلمين الكسبة في الاسلام
دونه وازنا وقت القضاة لا وقت الحاق ودينه اللازم في الاسلام
يقضي من كسب الاسلام وفي الردة من كسبها والبداءة من
كسب الردة روايتان وقال يقضي منها ربيعة وشرويه
وربهم ومقره في ماله موقوف فان اسلم تحت غفوه وان
او قتل او تحت بطلت واجازا مطلقا واذا عاود مسلما بعد
الحكم اخذ ما وجد من ماله في وارثه ولا يقتل المذمة فحبس
ونضرب في ايام السلم ويصح نصرته في ماله ويحكم بجهته اسلام
الصبي العاقل وبرودة فحجر على الاسلام ولا يقتل ولا يحكم
وردها واذا انضرب يهودى او عكس ترك ويجزى على
فصل واذا تغلب قوم مسلمون على جده وخرجوا عن طاعة
دعاهم الامام الى الجماعة وكشف عن شبهتهم وسبواهم بقا

فان به اوقاتهم حتى تفرق جماعتهم ويخبر قائلهم بسببهم للخدمة
وان بلغه باهم جسمهم ليتوبوا وان كانت لهم فنة اجماع على جرمهم
وتسبح مولاهم والافلا ولا تسبى ذرية ولا عقيم بال ولكن
حتى يتوبوا فيروا اذا قتل العادل مورة الباغى وورثه وان قتله
الباغى وقال كنت وانا بان على من ورثه بمرارة مطلقا وان قصد
مسلم قتل مثله بعضا في المصير نارا فنع عن نفسه السيف فليطبع
القصاص لما يؤخذ باجابه البعثة من الخراج والعشر ثانيا فان
صرفه مصارفة اخراة الله والا اعادوا فيما بينهم وبين الله
كتاب المخطوالات يحرم النظر الى العورة الا الضرورة كالطب
والخائض والقائمة وينظر الرجل من الرجل والمرأة من المرأة
الى غير العورة ومن زوجته وامته التي تمل الى جميعها ومما
وامته الى الغير الى الوجه والرقبة والصدر والساقين والخصيتين
ولا يابس من ذلك اذا من الشهوة ويمسك لثامه وان
ولا ينظر من الاجنبية الا الى الوجه والكفين اذا من فان
استنع الا القاضى والشاهد وان من وينظر الى العبد من سيده
ما ينظر الاجنبى والخصى من الاجنبية ما ينظر النخل ولا يابس بالنظر
الى من يريد نكاحها وان علم الشهوة فلا يابس بالمصافحة ولا
به العالم والسلطان العالم ويح للرجل عنق الرجل ويح
ويحل للنساء لبس الحرير ونوسده واقترانه مباح في الحر

كروه ولا يابس باسداه ابرسيم وكلمة فظن او حزن رجل
النخل بالذهب والفضة ويحرم على الرجال الا الخاتم والمنطقة
السيف من الفضة وشد لبس الذهب للجدد واجاراه
ويكره ان لبس العتيق والخيزر والذهب يحرم استعمال الانية منها
للرجال النساء ولا يابس بالعقيق والبلور والزجاج والذهب
في الانية المفضضة والحلوس على السرير المفضضة جازا اذا انقى هو
ويكره ووافقه في روايتين ويعمل على الهدية والاذن قول صبي
او عبده وامته في المعاملات قول الفاسق وفي الديارات قول
الصلح اكان او عبده او يقول عن امته بغير اذنها وبما دون ذلك
ويكره استحمام الخيلان ولا يابس خضابها بماء او ارا الحمر على
الخيول ويحرم التطريخ مطلقا ويكره نفسه المصحف ونقطة
ولا يابس تحمله ونفس المسجد وزمينة ويكره بيع لباس
ايام الفتنه ويخير بيع ارضى مكة كسبها وكراها واجر روات
ويحرم بيع العصير من نخلة او اذ باع مسلم خم او قبض الثمن
وعليه من كره ارباب المال اخذه منه وان كان ذميا جاز يخرجه
بيع الروث ويكره الاحتكار في اوقات بني ادم واليهانم في
يفضيه واذا احتكر غلة ضيقة جاز المحروس من ولده اولا
فيه ويكره التعسير واجاز للذمي دخول المسجد وغيره في الحرم
يخير الذمى بمقتضى الزمن من العرس كراهه **فصل** في الجوارح

على الاقدام والخيول والبغال والحمير والابل والاربعاء فان شرطها
جعل من احد الجانبين او من ثالثها سبعة اجاز ومن الجانبين
حرم الا ان يكون بينهما محل يفرس كمن يفرس بينهما ان سبعة اجاز
منها او سبعة لم يقطعها وفيما بينهما ايها سبعة اجاز من صا
كتاب الوصايا استحب الوصية ونفذ بالثلث ^{بفصل}
ان ينقص منه ان تركها ان كان ورثة فقراء لا يستحقون
وتصح لاجنبي مسلما كان او كافرا بغير اجازتهم ولا يجوز لوارث
ولا بمارا او على الثلث الا بها واذا لم يكن وارث بخير بالكل
ولا بخير للقاتل الا بالاجازة ولا يعتبر بالوارث بخير من ممي
ولا من منفعل اللسان بالامارة ولا يجوز من كاستمع دفا
وتصح للمحل به اذا منع لاقبل من ستة اشهر من يوم الوصية
وبابه وونه ويعتبر قولها وودنا بعد الموت ويملك بالقبول
الا ان يموت الوصي بعد الموت له قبل القبول فيملكها ورثته
ويجوز له الرجوع صريحا ودلالة ويجعل مجوده رجوعا وحالفا
للفقوى واذا اوصى اخذ فقيلا في وجهه فليس يرد ان ردنا
وجميع صح وان سكنت حتى مات خير الوصي فان ردتم قبل اعتبارنا
قبوله ان لم يخرج القاضى لارادة مطلقا او بالثلث فقال
لا اقبل ثم قبل بقرينة اجازة وفيهم القاضى الى العاخر من معنى
فان شكى اليه ذلك لا يجيب حتى يتحقق فان ظهر عجزه امتنع

وان شكى

وان شكى من الورثة لا يعزله او الى عهده نفسه وفي الورثة كبار
لم تصح وان كانوا اصغارا فهي صحيحة او الى اثنين بخير افراد
احدهما بالتصرف مطلقا ومعناه الامن شر الكفن وخير
وطعام الصغير وكسوته وروبعة بعينها وقضا دين ^{وجنونه}
وقبوله بقرينة تنفيذ وصية بعينها او الى كل منها الى افراد ^{تفرد}
كالوكيلين وقيل على الخلاف واذا اوصى الوصي الى اخيه جعله
في الثلثتين او في تركته نفسه فهو وصي فيها وخصهما به ولو وصى
الى زينة في الاعيان وبكرته الدون حصصا كالباحصة ^{وقالها}
وصيان بينهما ويجوز ان يحال باليتم ان كان خيرا ^{وبقرينة}
منه او شر او له وفيه نفع للوصي جائزا او لا بال
شر مال ولله من نفسه بمثل القيمة ولا يفرض الوصي له يجوز
للاب ليس لها اراضيه ويجوز القاضى ولا يجوز سبعة شر او
له يقين فاحسن وبصار في ماله ويدفع مضاربة وبكل منه
عند الحاجة وان كان في الورثة صغار وكبار غيب وجنونا
فللوصي بيع عقارهم وعروضهم وقال ان كان جنونا لم
نصيب الكبار او غيبا باع عروضهم لا غير له بيع كل ^{الكل}
لدين او وصية بقرينة ولا نفقة فيها والورثة كجنونا وقال ^{بقرينة}
وشهادة الوصيين لوارث كبير في مال الميت مردودة في
غيره مقبولة فيه واجازة مطلقا ولو شهد اثنان لاثنين

بالف درهمين على الميت وشهد هذا ان لما بمثل ذلك
يرد بما كان في الوصية وبعدة في قوله اديت حواجه جعل
وبه الا بغير مينة واوصانا واذا قضى حريض دين
بعض غرامه ثم مات شارك الباقيين معه واجازة للورثة
ابطال الاجازة من نصرة فاته وجعلوا حكم الحاكم المظنون
مكرض الموت لامن بعد ستة اشهر **فصل** او مولى له
سيف فبنته ماله وليكبر لسد ماله وله خمسة مائة
بكر السيف سد سها وزيد خمسة اسد السيف سد
السيف بينهما مالا لبكر سبع السيف ولزيد الباقي
وان اوصى لخاله معها بنت ماله ولا اجازة فالسيف
مقسوم بثلاثة وستين سها لزيد تسعة وعشرون وبكر
سها لخال خمسة وللورثة سبعة وعشرون والنقد
ثلثمائة وخمسة عشر لبكر ثلثون وخاله ستون وللورثة
مائتان وخمسة وعشرون ومالا لغيرهم السيف باي
عشر لزيد ستة وليكبر سهم وخاله سها وللورثة ثلثة
والنقد ستين لبكر خمسة وخاله عشرة وللورثة خمسة
واربعون ولزيد بكل ماله وان يباع عبده من بكر باي
وقيمة الفد لا مال غيره فهو مقسوم باثني عشر لزيد
والباقي يباع من بكر باي وقيمة الف باحد عشر سها

ثلاثة

ثلاثة اسهم منها لزيد وبكر سبع كل من بكر وبكر ثلث الثمن الى
زيد واول زيد سد وسبع خمسة الاسد اس من بكر
اسد اس لزيد منها سهم وباحد الورثة الباقي على الا قول
او بنت وثلاث والاجازة اقتسامه نصفين او بنت وثلاث
فالمائة او بكل وثلاث فكل من مقسوم اسد سابع الاجازة
مع عددها نصفين ومالا ارباعا بينهما او نصف وثلاث
مع الثلث نصفان ومالا اقسام الاسد لا يقرب للموت
بما زاد على الثلث الا في الحياة والسقاية والدرام المرسله
او سهم من ماله فله خمس السها م ولا يزاد على السد مالا
مثل احد سها هم ولا يزاد على الثلث او بخر اعطاه الورثة
مائتا او او بنت دراهم او غنم فملك مائتا او الثلث يخرج
من ثلث ماله اعطيه كل الباقي لثلاثة او بنت ثمانية لثلاثة
البكر فملك مائتا او الباقي يخرج من الثلث اخذ ثلثه او
ثلاثة اعيد فمات انسان فله ثلث الثالث وقالا كل او بانية
فولدت بعد موته قبل الوصية فان خرجا من الثلث والا
فهو ما خذ من الام والالتام من الولد وقالا منها جميعا
لو بالف وله عينا او دين فان خرجت من ثلث العين
اليه والا اخذت العين وثلاث ما خرج من دين حتى يرد
او بنت لزيد وبكر فاذ بكر ميت اخذ زيد كله او قال هو

نصفه او بالثلث والامال ملكت بسخن ثلث ما يملكه
عنه مونة او به لزيد او بغيره باطله ويامرهما باقتداء صلى
وخير الولد ثلث في النعيين او به لزيد وثلثا كين ثلثه بيدوين
اشين الاما واما لا بينه وبين مكين نصفين او بنصف
لم تقم او بثلث فان كان له ابناء اخذ الثلث واسد اعلم
او بنصيب احد بنيه وبنم ثلثه ولا اخذ بالثلث ولا اجازة يا امر
لهذا ثلثي الثلث والاول ثلثه واخره ثلثه اخذ بالاول
بخمس لوصف ثلثه وثلثه الا ان قادمي زيد او اباهم وصي
بالف نصفه احد هم اخذاه بدفع ثلث نصيبه اخماس او اشين
نصفه احد هما اخذاه ثلث ثلثه لا بنصفه ولو عتق او
او وثلثه من الثلث فان جاني ثم عتق ووصف الثلث
فالحياة الثلث اولى او على العكس فها سوا او جاني بين
عتقين فنصف الثلث للحياة ونصف للعقدين او عتق بين
نصفه للاولى ونصف بين الثانية والعتق وقال العتق اولى
مطلقا واما قد مناه مطلقا ولو اشترى ابنه في مرضه بالف
وقبضه خمس ثلث عتق عبد اقيمة خمس ثلثه وبي المال الحياة
ناقة وعليهما السعاية في قيمته لا اولى له لثمة وقال العتق
اولى وبسعي الابن وحده ويرثا بالف وهو قيمته وله العاق
عتق وورث والسعاية لا تجب لو اوصى او اشترى بكل له

عبد فيصن لم يجز وافي باطله وقال اشترى بالثلث او به
الامة ويعتق فملك بعضها فالباقى لا يعتق به او بان كجها
فملك بعضها حج بالباقي من حيث يبلغ ويقدم الغرض
كالج والركوة والكفارة ومن غير ما قدمه او لعبد بالثلث
فثلثه ثم بعد موته وعليه السعاية في ثلثه وله ثلث باقى
وقال لا يعتق كله ويتم تركه الثلث من الباقى ولو قال العتق
المخول بها انت طالق او عبدى هذا حر واثبت بثلثه
حر وعليه السعاية في نصفه ولها ميراثها ومهرها وقال لا
الميراث وثلثه اربع الميراث واثبت ميراثها بالثلث
من السعاية وغيره او احرى بنصف الميراث والباقي من ميراث
ولو عتق المريعين امته ثم تزوجها وقيمتها اكثر من الثلث
ففيها ما سدد ولو اوصى بخمسة امته او سكتى داره بين
معلومة او ابدان فان خرج لعبد من الثلث يسلم لثمة وان كان
هو المال اخذ منه يوما والورثة يومين فان لم يقدروا اليهم
او في حيوة الموصى بطلت ولو سكتى بها وهي المال فالوآ
لا يملك بيع الثلثين ونجزة اوله انما تم ثم لا في بعضه
يعطى الغرض للثاني وجعله بينهما وقيل كونه بينهما وفاق
فان وصية بركة في سبيل الله غير معتبرة فاجازها بالثلث
او بالثلث في سبيل الله بخلاف الجهاد واصناف منقطعي

فصل اذا اوصى بحرية فني للمسلم وقال لهم وغيرهم
 من سكين محلة ويجمعهم سجدة او اوصى بها كانت لكل ذي
 رحم محرم من امراته اولادها فزوج كل ذات رحم محرم منه
 اولادها فني للمسلم من كل ذي رحم محرم منه اثنين
 مضاعفا وقال لكل من نسب اليه فضل اب في المهر
 ولا يضل الولدان والولد واوغل الجدة وولد الوالد ولو كان
 له عمة او عم لان فني للمسلم وقال بينهم ارباعا او سبي
 فلان وولد ذكور واثاث شخص ذكورهم واشتركتهم بناتهم
 كما في ولد فلان او لورثة قسمت لذكر مثل حظ الانثى
 اولاد فني لورثة وقال لكل من عياله او مواليه له
 موالى اب وورث ولا اثم يجعلها لهم ومنعهم ولو كان له
 منع الشركة او من المسمى من غير ذكرا اتفاق بطلان اجازة
كتاب الفرائض يبدأ بقضا الدين بعد التجهيز والتكفين
 ثم ينفذ الوصايا ثم يقسم الباقي بين الورثة ويستحق الايت
 برحم ونكاح وولا ويبدأ بذوي الفرائض ثم العصباء
 النسبية ثم بالعتق ثم عصبة ثم الرد ثم ذوي الارحام ثم
 مولى المولاة ثم المقر بالانساب ثم الموصى له بالا كمن اثلث
 ثم بيت المال ويمنع منه الرق والعتق كما هو خلاف ما كان
 والد ابن حنفية اوصى ونقض لورثة الثمن مع الولد

الابن

الابن والرابع لها عند عددهما وللزوج مع اعدىها والنصف
 عند عددهما وللنبت والنبت الابن عند عددهما والخت
 لاب عندهما والاب والجد السكس مع ولد او ولد الابن
 والام مع اعدىها واثنين مع الاخوة والاخوات وللجدة
 مضاعفا والنبت الابن مع النبت والاخت للاب مع
 لابوين وللواحد من ولد الام والثالث لالبا في مضاعفا
 من ولد الام والام عند عدم من لها معه سكس ولها
 اب في بعد فرض الزوجين في زوجة وابوين او زوج وابوين
 والثلاث لكل اثنين مضاعفا من فرضه النصف لالبا
فصل يحوز العصبية بنفس كل ذكر لم يضل في نسبته
 شي ما بقية الفرائض ويقدم الاقرب الابن ثم ابنه وان
 سفل ثم العم ثم ابنه وان سفل ثم ابن عم الاب ثم ابنه ثم عم
 الجدة ثم ابنه ويقدم من كان لابوين على هو من لاب نصير
 عصبية بغير البنات بالابن وبنات الابن ابن الابن
 والاخوات لاب والاخوات لابوين باضين والاخوات
 باضين ومع غير الاخوات مع البنات ويجعل عصبية
 ولد الزنا والملاغنة بالولد مولى الام وتختم العصبية
 بالمعتق ثم عصبية واذا ترك اب مولاه وابن مولاه
 يعطى الاب لسكس الابن اب في وقال لكل الابن حصة

او اخاه فهو لهما ولا بينهما **فصل** لا تجزئته حال الام
 والابن والام والبنت والزوجان وعجب الاقرب من سواه
 الا بعد ولا يرث من يد له شخص مع الا اولد الام وكجب
 المحرم وكجب المحرم كالخوة والاخوات كجبهم الابن
 الام من الثلث الى السك في سقط بنو الايمان بالابن
 وابنه وبالاب له بالجد وقال لا تقسمهم على اصول زينة
 اسد عنه بنو العلات بهم وبهؤلاء وبنو الازواج بالاولاد
 الابن والاب والجد والجدات مطلقا بالام والابويات بالاب
 وكجب القوي البعدي وارثه كانت لوجزئة واذا اجمعت
 ام لم ام وتمت هذه ام ام اب قسم السكس منها انصافا
 واما استكلت البنات والاخوات للابوين فمصر من سقط
 بنات الابن والاخوات لا ينصيب ابن اب واخ مواز
 واما نكاحها فاحد ابني عمها اخ لام السكس بقسمتها اليه
 ولو ترك زوجها واما واخوة لام واخوة لابوين احد الزوج
 النصف والام السكس ولد الام الثلث ولا تترك معهم
 لابوين **فصل** اذا رأت السهام على الفريضة فقد عانت
 فنقول ستة الى عشرة وترا وشعفا وانني عشرة كسبعة
 عشر وترا واربعه وعشرون الى سبعة وعشرين كاحدة
 وبنين وابوين وارث فضل عنها ولا عصبة زينة عليهم

سهام

سهامهم ان على الزوجين فان اخد حسن المرد وعلمهم
 قسمهم المسئلة من عدد زوسهم وان قس عدد سهامهم وان
 كان مع الاول من الماير وعليه اعطى فريضة من اقل من
 وقسم الباقي على من برد عليه كزوج وثلاث بنات وان لم
 فان وافق زوسهم كزوج وحس بنات ضرب وقها في
 مخرج فرض منهن من برد عليه والا ضرب كل زوسهم
 كزوج وخمس بنات وان كان مع الثاني من برد عليه قسم
 الباقي من مخرج فرض من لا يرد عليه على مسئلة من يرد
 عليه كزوج واربع جدات وست اخوات لام وان لم
 يستقر ضرب جميع مسئلة من يرد عليه في مخرج فرض من
 لا يرد عليه كاربعة زوجات ونسب بنات وست جدات
 ثم ضربت سهام من لا يرد عليه في مسئلة من يرد عليه سهام
 من يرد عليه بما بقي من مخرج فرض من لا يرد عليه **فصل**
 فدرت ذوي الارحام كل قريب ليس بدني سهم ولا عصبة
 يتاخذ المنفرد جميع المال وكجب افرهم الا بعد اولاد البنت
 واولاد بنات الابن ثم الجدة العاسدة والجدات العاسدة
 وهو مقدم على ما قبله في رواية ثم اولاد الاخوات
 اواب واولاد الاخوة والاخوات لام وبنات الاخوة والجد
 مقدم عليهم ثم الحالات والاعمام والعمات لام وبنات الام

او لا يورثه ثم مات الاباء والامهات واخوانهم واولادهم
 واعمام الاباء وامام الامهات كلهم واولادهم واولاد
 واذا استودع في درجة قدم ولد الوارث واذا اختلف
 الفروع والاصول كسنت ابن وابن بنت بنت اعتبر
 فقسم عليهم المائات على كل من الفروع نصف اصلها
 الفروع فقط **فصل** ونقسم كل من الفروع والاصول
 ونحوهم على ورثة الاحياء واذا اجمع الجوسى وبيان مورث
 فورثه بهما لا باقوا ولا يرثون نكاحه مستحيلة عند زعمهم ولو
 ترك ولده او حملها لم توف نصيبه ربة بنين وواحدة
 للمقتول لاثنتين **فصل** واذا مات بعض الورثة قبل
 القسمة صححت المسئلة الاولى ثم التانية مقام نصيبته
 الثانية على تركته فيها وان لم يستقر فان كان بين سهامه
 ومسئلة موافقة ضربت من التصحيح التانية في التصحيح الاول
 والا ضرب كل التانية في الاول بحيل يخرج المسئلتين نصيب
 سهام ورثة الميت الاول في المضروب وسهام ورثة الميت
 الثاني في كل ما فيه او دفقة فان مات ثالث جعل المبلغ
 مقام الاول والثالثة مقام الثانية وان لم يخرج **ح**
الفصل يخرج النصف من اثنتين والرابع من اربعة
 والثلث من ثمانية والثلاثون من ثلثين والثلث من ثمانية والثلث

من موت

سبعة او الرابع من اثني عشر والثلث من اربعة وعشرين
 واذا انقسم سهام فربق عليهم ضربت عددهم في المسئلة
 كاحارة وستة اخوة وان انقسم سهام فربقوا واكثر عدد
 رؤسهم مماثلة ضربت احد الاعداد في اصل المسئلة
 بنات وثلاثة اعمام وان دخل بعض الاعداد في بعض كاربعة
 وثلاث جدات واثني عشر عما ضربت الاعداد في اصل المسئلة
 وان وافق بعضها بعضا كاربعة زوجات وخمس عشرة
 جدة ومائة عشرة بنات وستة اعمام ضربت وفق احد هما
 في جميع الاخر والخارج في وفق الثالث ان وافق والى
 جميعه ثم في الرابع كذلك وان بنا بيت وكاحرايتين
 وعشر بنات وست جدات وسبعة اعمام ضربت احد هما
 في جميع الثاني والحاصل في جميع الثالث والحاصل في جميع
 الرابع واذا اردت معرفة التداصل سقطت الاقل من
 الاكثر حتى يعينه ونسبت الاكثر على الاقل فالقسم قسمته
 كالخمس مع العشرين او الموافقة نقصت الاقل من الاكثر
 من الجانبين فان توافقت واحد بها سا وان توافقت في
 اثنين بنات نصف او ثلثة بنات ثلث الى العشرة او اربعة
 وهكذا واذا اردت معرفة نصيب كل فربق من التصحيح ضربت
 ما كان له في اصل المسئلة فيما ضربته في اصل المسئلة خرج

نصيبه ثم اذا ضربت سهام كل وارث في المصروف وبخرج
نصيبه اذا اردت قسمة التركة بين الورثة والعوا قال
التركه التصحيح موافقة ضربت سهام كل وارث في التصحيح
في التركة ثم قسمت المبلغ على باقي التصحيح بحسب ذلك الوارث
وان لم يكن بينهما موافقة ضربت سهام كل وارث من التصحيح
جميع التركة ونحل كذلك في معرفة نصيب كل فريضة ترك
مجموع الديون كالتصحيح وكل من سهام المورث ومن صالح
من الورثة والعوا على سبيل منها طرح ثم قسم الباقي على سهام
من بقي منهم **هذا** آخر مجمع الجوين وبقية النيرين قال
سليمان بن محمد وقد ائتمت به على الاستسنة من تلك القواعد
في التوفيق بين المائل والماترك من التركة بين المال والشي
بيرة طرحتها محمد ومائل آخر غيرت صيغتها فصار
فيها بقية ابن الاصح من المذهب الاقوى عزيا لاحتياطي
والا ملحق من يملكه ان لا يميل واجبا لا عاب فان طاعت
جم وخصوصا في جناسات الخفية فكان الاحتياط فيها ختم
واسد هو المشكور على اضافة نعمة والمسؤول
الساعة بفضيله وكريمه الحمد
رب العالمين وصلى الله تعالى
سيدنا محمد وآله الطاهرين

من مسائل المجمع لا يملك العباس احمد بن الساماني
النفذ اوى البسلى الاصل المنعوت بظهر الدين
سكن بغداد وشارك فيها والده الذي على
الاسات المشهورة على باب المستغنية
سفاد وهو عالم كبير وملازم شهير وكان
الشيخ سمش الدين الاصمغاني يفتيه وسمي
عليه ويرجع على الشيخ جمال الدين بن الحاجب يقول
هو اركى منه وكان يكتب خطا لطيفا من
نصا شفاه مجمع الجوين جمع فيه بين القدر والبر
والمسطورة مع زوائد ورتبها حسن وابع
في اختصاره وشهد في عهدي كثيرين وله البديع
في اصول الفقه جمع فيه بين اصول محمد والاسلام
الشراري واجهام الامم في اشارة عن المظهر
ظهر الدين النجاشي نقله شرح الخليلي لغير
الدين الساماني
في حقه

بسم الله الرحمن الرحيم

القرأة **دارجكم** فبما عطفنا على الابهى وجوا عطفنا على الروس وفائدة عطفها على الروس وان كانت
غير مسوغة فتا على الانقضاء في صب الماء على الرجلين لانها مظنة الاسراف في صب الماء وقرئ
ارجكم فقامتة اخذت الخبر اى مسوطة ويجب غسل الرجلين **الى الكعبين** العظم الثابت من طرف
الساق عند عظم الساق والقدم والكر الاممى قول الناس انه في ظهر القدم وثني الكعبين وجمع الخافض
لغنى توهم ان كل واحدة من الرجلين كعبين وانما كل رجل كعب واحد لطرفان من جانبي الرجل بخلاف
فتم ابعده عن التوهم وظهر قرأة الخفض بوجوب مسح الرجلين الا ان السنة صرح بالغسل فلا بد من الجمع
من القرآن والسنة فطريقة المسح بمثل مبنى الغسل يقال مسحت للصلوة اى توضأت وبمبنى جف
الغسل ان ابوزيد المسح خفيف الغسل وبمعنى الضرب والقطع كقوله فطقت سحابا لسوقا والاعانة
وبمعنى المجامعة يقال مسحا بها معها فحمل المسح هنا على الغسل ليعمل بالسنة وهو ما صح ان النبي صلى الله عليه
وسلم اى توا بمسحون بارجلهم وقد اسرفهم الصلوة فتداهم باعلى صوته ويل للاعقاب من النار وعو
على معنى الله عنه انه راي نية يتجزون في وضوئهم فقال ويل للاعقاب من النار فلما سمعوه جعلوا يغسلون
غسلنا وبه يكون هذا الحكا عطا فاعلمت ان احد اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على القدمين
حمل المسح على احد خطاه ولدت القرأة ثمان والاسنة على ثنى واحد وهم الغسل وايضا فلان المسح لم
نماية في الشرح وبها قد جاء بالى وهى غايه ويجب غسل الكعبين مع الرجلين كالرفقين والشقي وكما
لا توضان غسل الرفقين والكعبين مع اليدين والرجلين .

وَأَنفُذُوا فِي عَادَ وَالْكَثَافَةِ وَصَفَتْ وَحَفِصَ وَارْجُلُكَ نَسَبُ النَّاسِ وَقُوا أَلَا

فان قلت فان رفع بقراءة الجوز ونحوها في حكم المسح قلت لا يدخل من بين الاعضاء التي هي المفضولة
فقال بسبب الماء عليها فكانت بمنزلة لاسراف المذموم المعنى عنه فخطفت على الراجح المسح لا المسح فكن
لنه على ضرب من الكتمان لا انقصا في صب الماء عليها فكانت بمنزلة لاسراف المذموم المعنى عنه فخطفت
على المسح المسحوق المسحوق وقبله الكعبين حتى بالواية اما طه لظن طاهر بحسبها مسوحة لان المسح لم يضر
خاتمة في الشربة وعن علي رضي الله عنه انه اشرف على نية من فرش واني وضوهم يجوز افعال ويل الا
من النار في سمعوا جعلوا يغسلونها غسلًا ويدكنها وكذا وعن ابن عمر رضي الله عنهما ان سأل رسول الله صلى
عليه وسلم فوضوا قوم واعقابهم بيض قمح فقال ويل للاعقاب من النار وفيه اثنا رواه جابر رضي الله عنه
ويل للزنايب وعن ابن عمر رضي الله عنه انه رأى رجلا يتوضأ فزلا الجن قد صبه فاحد ان يحس الوضوء وذلك
للمغليط عليه وعن عاتبة رضي الله عنها لان نطقوا احب الي من ان مسح على القدمين بغير الخفين وعن عطاء
واسمه ما علمت ان احدا من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على القدمين وقد ضرب بعض الناس الى
طاهر العطف فاوجب المسح ومن احسنه جمع بين الاخرين وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم ان المسح والفعل كذا
وقرأ الحسن وارسلكم بالرفع يعني وارسلكم مضولة او مسوحة الى الكعبين

فمن البغضاء ويؤيده السنة الشافعية في قوله لم يحجة

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

۱۷۱۴
 ۱۷۱۵
 ۱۷۱۶
 ۱۷۱۷
 ۱۷۱۸
 ۱۷۱۹
 ۱۷۲۰
 ۱۷۲۱
 ۱۷۲۲
 ۱۷۲۳
 ۱۷۲۴
 ۱۷۲۵
 ۱۷۲۶
 ۱۷۲۷
 ۱۷۲۸
 ۱۷۲۹
 ۱۷۳۰
 ۱۷۳۱
 ۱۷۳۲
 ۱۷۳۳
 ۱۷۳۴
 ۱۷۳۵
 ۱۷۳۶
 ۱۷۳۷
 ۱۷۳۸
 ۱۷۳۹
 ۱۷۴۰
 ۱۷۴۱
 ۱۷۴۲
 ۱۷۴۳
 ۱۷۴۴
 ۱۷۴۵
 ۱۷۴۶
 ۱۷۴۷
 ۱۷۴۸
 ۱۷۴۹
 ۱۷۵۰
 ۱۷۵۱
 ۱۷۵۲
 ۱۷۵۳
 ۱۷۵۴
 ۱۷۵۵
 ۱۷۵۶
 ۱۷۵۷
 ۱۷۵۸
 ۱۷۵۹
 ۱۷۶۰
 ۱۷۶۱
 ۱۷۶۲
 ۱۷۶۳
 ۱۷۶۴
 ۱۷۶۵
 ۱۷۶۶
 ۱۷۶۷
 ۱۷۶۸
 ۱۷۶۹
 ۱۷۷۰
 ۱۷۷۱
 ۱۷۷۲
 ۱۷۷۳
 ۱۷۷۴
 ۱۷۷۵
 ۱۷۷۶
 ۱۷۷۷
 ۱۷۷۸
 ۱۷۷۹
 ۱۷۸۰
 ۱۷۸۱
 ۱۷۸۲
 ۱۷۸۳
 ۱۷۸۴
 ۱۷۸۵
 ۱۷۸۶
 ۱۷۸۷
 ۱۷۸۸
 ۱۷۸۹
 ۱۷۹۰
 ۱۷۹۱
 ۱۷۹۲
 ۱۷۹۳
 ۱۷۹۴
 ۱۷۹۵
 ۱۷۹۶
 ۱۷۹۷
 ۱۷۹۸
 ۱۷۹۹
 ۱۸۰۰

یا خود سخن مراد مع مبالغه
که غنچه را بنید

فلسفه
تاریخ
متن
از استاد
خان

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والحمد لله رب العالمين

(Faint handwritten Arabic script, likely bleed-through from the reverse side)

بوصفیه فصلی در بیان
الشیعیه

ما بین ائمه و دیگران در عقیده و فرائض و در فرائض و در عقیده و فرائض
و مسجد و در عقیده و فرائض و در فرائض و در عقیده و فرائض
فان الفعل اولی من الترتیب مع منعه ای مع منع الترتیب فان کان هذا ای کون الفعل اولی من
الترتیب مع منع الترتیب بدلیل قطعی فالفعل فرض و یطقی واجب و لا منعه فان کان الفعل
طریقه مسدوده فی الدین فسنه و الا ففعل و مندوب و ان کان علی العکس ای کان الترتیب
اولی من الفعل مع منع الفعل فحرام و لا منعه فمکروه و ان استویا لم یباح فوضوح
فان کان اشیاءه راجح فی المنع بقطعی فرض و یطقی واجب و لا منعه سنه ان کان طریقه
مسدوده فی الدین و الا ففعل و ان عکس فی المنع حرام و لا منعه مکروه و ان استویا لم یباح
احکام مذکوره منار سفیده مخصوص فصل فی المشروعات الیه مصدر فصدقه منقصد
الله سیده یا و اولی من الترتیب راجح اولی من الترتیب صاحب بوصفیه و ملا ضرر و بدلیل قطعی
قوی عقیده و لم یبرک کتاب مخصوص عقیده یعنی المنع من ذکر ما دامک قطعی عقیده اولیه و لا لت
قطعی اید دالات الیه اگر کایسه کتاب فقه عقیده اولیه اما که سنه یا اجماع التیاق
ایدوب بیان اولیه و طعن کیدوب حکم فقه دالات الیه اول حکم فرض اولی و لو عکس
یعنی حرام فرضی بریده در الترتیب رب العالمین و الصلوة و السلام علی رسول

محمد و آله و صحبه اجمعین و سلام علی المرسلین
والحمد لله رب العالمین

احکام مذکوره که فرض
در واجب و سنه و حرام
و مکروه و یونکر
اینها دایره اولیه
بروصفیه و محقق
باید معضد
سایر اولیه
مسئله

31/04
Hossein Husein P.
31/04

والمستفصل به قيام وكسوع وسجود مطلقا يعني نوم قائم وراكع وساجد في الصلوة اذ في خارجها لا ينقص الوضوء عنه
وقال الشافعي ومن مطلقا فيه الاطلاق لا خارج قول من قال بعدم النقص في كل شخص الصلوة وقيد بقوله بان النقص
لا في الوضوء بل في النية تعني النية والركوع والسجود لا في نوم القاعد خارج الصلوة ليس بخاتمة
فكذا انما بعد في الصلوة في غير قوله وفي الخط انما لا ينقص نوم الساجد اذ كان في ركوعه بطنه من تحت حافة
عنه جنبه وان كان متصفا بغيره فمقدما على اربعة نواحي الصلوة قوله عليه الصلوة والسلام من نام فليس فدا وان
قوله عليه الصلوة والسلام ليس له وضوء على من نام

اوله و طلقا
تيدى و حق
تا ملك خند
اوله نفعه و لالت
ابنه

اعلان حقيقة الكمية اما ان يكون لها حقيق وتثبت مع قطع نظر عن اعتبار اول الاول فحقيقة
 اعم لثابتة فنقول الاول ان فيها من حقيق بعض الاجزاء البعوض اذا كانت مركبة والثانية الماهية الاعتبارية ان كانت
 اعتبارا فنقول انما اعتبر الواضح عند احدى طرفي فرضه ازاها اسماء من واجتاج الماور بعضها الى بعض كما هو الموضوع اياه
 التي الموضوع بانها وتغير عليه وهذه الموضوع اياه واسماء الحقيقة والخصم الموضوع اياه وكل القول على كبرها الحقيقة
 الحقيقة ومنوع الموضوع اياه وكل القول على كبرها الحقيقة والخصم الموضوع اياه وكل القول على كبرها الحقيقة
 كون بعض الماهيات الاعتبارية ثابتة على الحق انما يقال لها الاور لا اعتبارية لا الحقيقة لا اعتبارية اذا كانت
 هذا فنقول ما يتصله الواضح ليضع باذنه اما ان يكون له حقيقة حقيقة اول وعلى الاول اما ان يكون شقة نفس حقيقة
 ذلك الشيء او وجودها واعتبارها من غير كون الماهية الحقيقية ليست الا من حيث انها ماهية حقيقة فربما حقيقه يبينه
 تصور الماهية في ذلك من بانها ثابتة كلها او بعضها او بالصفات او بالكميات منها وتربيع مفهومها ويتصله الواضح فوضع
 الاسم اياه فربما اسم يبينه يبينه ما وضع الاسم اياه فربما اسم يبينه يبينه ما وضع الاسم اياه فربما اسم يبينه يبينه ما وضع الاسم اياه
 الاسم اياه فربما اسم يبينه يبينه ما وضع الاسم اياه فربما اسم يبينه يبينه ما وضع الاسم اياه فربما اسم يبينه يبينه ما وضع الاسم اياه
 الحقيقة حقيقه البتة كما ان تربيع الماهية الاعتبارية اسم البتة فقلت في كماله على طاعة الحقيقة اسم البتة فقلت في كماله على طاعة الحقيقة اسم البتة
 الحقيقة فوخذ من حيث انها حقيقة مع الاسم وما هيته الثانية في نفس الرو وترتيبها بهذا الاعتبار حقيقه البتة لانه جوابها
 الى طلب الحقيقة وهي متافرة عن كل البسطة الطائفة لوجود الشيء المتافرة عنه ما الى طلب الحقيقة اسم وبان هو قد توخى
 من حيث انها متافرة عن كل البسطة الطائفة لوجود الشيء المتافرة عنه ما الى طلب الحقيقة اسم وبان هو قد توخى
 وتوخذوا منه وبان اسم يبينه يبينه ما وضع الاسم اياه فربما اسم يبينه يبينه ما وضع الاسم اياه فربما اسم يبينه يبينه ما وضع الاسم اياه

100

مجلس

انفس

Süley	H	Y	E
-------	---	---	---

Süleyman	Hasan	3
----------	-------	---

وليس نجدة وحده واجام وعوضه اما ان لم يقطعه في ان الغسل ليس بواجب في الغسل اصله حجة وفيه قال ابو يوسف ويكره
او بعد روي يوم الجمعة وفيه قال الحسن والاول اصح لان الصلوة افضل من الوقت وذكر في الكافي انه في الخلاف يظهر من الغسل قبل
الصبح وصلى بالجمعة في الغسل عند ابي يوسف وعند الحسن لا ايسر كذا به ولكن فيه اشكال لما في معنى الغسل عند ابي يوسف
لاصله ان يكون مظهر يظهر به الغسل وقتها او انها فلكه اي الغسل يوم الجمعة ان يكون مظهر يظهر به في سائر ايام لا في الغسل فيه
فلكه لا يكون مظهر عند الحسن بل الاول ان يعامل به الخلاف يظهر من غسل يوم الجمعة ثم احدث وتوضا وصلى الجمعة لا يغسل
عنه في يومه فلكه الحسن اما في الغسل في هذه الاشياء لا في عليه السلام كما في الغسل فيها وفي هذه الاشياء اشارة الى
ان الغسل فيها اذ بلغ الصبي من البلوغ واسم المأوى غير مشروط بمرسوق

ويفسره اي ابو يوسف لما استعمل ما ازيل به الحدث بان يتوضا به تحت المبردة او لتقليم لاني الحدث نجاسة حكمية
رائحة بلما يفسره او يقرب به على صيغة المجهول اي قصد بالقرينة بان يتوضا للصلاة او غسل المصنف او دخول المسجد
او نحوها او توضا على وضوء يكون نور على نور في النوازل لو غسل يده للطعام او منه فصار الماء مستعملا لانه اقام به فزبه
السنه ولو غسل يده من الوضوء لا يصير مقبلا

الماء واجب المنع لطلب السقا بحان معنى من الغسل في البر طلب البر لوفاء البر والمنع من كل ما يحل ان عند ابي حنيفة
لان الماء قد نجس سقا في الوضوء عن بعض الاعضاء باول المداينات والاصل جيب بها الحدث في بقية الاعضاء فانه يقول
الطلب السقا لانه لو نجس في المداينات لم يكن في الخلاف كما ذكر الحسن لما عند محمد لوجوده في التقرب فيه وهو استباحة الصلوة
والاصل من هذا الوجه هذا رواية اخوي عن ابي حنيفة وهي اصح لانه لما لا يعلى له حكم الاستعمال قبل الاستعمال لانه يكون الماء اول
المداينات بحسب فظهر الاصل من حيث به فيقول له الفراه لو تمضمض واستنشق قبله او اوطأ الماء على قدمه اذا لم يكن في يده نجاسة
حتى لو كان نجسا بالجمعة نجس البر ولا يظهر الاصل وعلى حالها يعني عند ابي يوسف الاصل جيب لانه صليما بمرطوب لانه
الحدث عنده ولم يوجد في جيب الماء ولا يبر لانه لم يزل من البدن حدثا وظاهر وهو يعني عند محمد الماء بغير منصف
فيظهره لانه الصبي ليس بمرطوب عنده ولا نجس الماء لان فيه التقرب شرط لئلا عنده ولم يوجب

ونجس العتق بانه لم يفسر بها يعني اذا كان الماء بعد رما العتق نجس عنده بوقوع النجاسة فيها وعند ان في الحسن لولا
عليه السلام اذا بلغ الماء طينين لا ينجس شيئا اي لا نجس بوقوع النجاسة ون الطمان الحديث السابق والعله اسم حرة
سما حنون رطل كذا في الكافي ومعنى عدم احتوائه منصف لانه لم يفسر بها بحسب كذا في الكافي لا يحمل الضرب اربك

وطهر واحلوا المشيات المدة بوجوه وقال مالك لا تظهر والاشاف في مع هذا الحكم لكن المصنف بين خلاف مالك في قوله
عليه الصلوة والسلام لا تنقض من الميتة شي وان قوله عليه السلام اياها باب وخرج لغة ظهر فيكونه المني على الانتفاع
من جهة الاكل

وبسطة عوارء العذارى يعني بسطة العوارء في غسل عوارء العذارى الذي بين العذارى والاوت
لان البسطة التي تحت الشعر في العذارى او في غيرها هي بسطة عوارء العذارى لان ما تحت الشعر اعم
عنه فاستشار به بالشعر فكانه خرج عن كونه ذهابا ولا استشار فيها واد العذارى فحجب من الوجه كما كان وان كان
اسمها او امره فحجب واجبا اتفاقا

ولم يفرق مسح كل الرأس يعني مسح كل الرأس في الوضوء ليس بفرض عندنا خلافا لما لك تحريم تحت المسح
اليه المستند ببل باق فيها بعد الغسل او ما خذ من الماء ولا يفي البل الباق في المسح ولا ما خذ من بعض الاعضاء
ان الرأس في الالة ذكر مطلق فيقع كله والبالا زائدة ولما حدث المغيرة وهو ان النبي صلى الله عليه وسلم اعطى
مسح الرأس في وضوئه ولا يدل على ان الالة للتيقن فيصير الحديث فيما لمقدار الرأس لان الالة كانت تحجب
في حقه ولهذا لا يفر من كبر مقدار الربع ومن كبر فرضية اصل المسح كما لا يفر لانه فطلي

فقد روي عن بعض الراس المفروض مسح عندنا بالربع لا بالقل يعني عندنا في مقدار اقل ما يطلق عليه اسم
الرأس ولو كان على شدة كذا في الخلاصة في مذهبنا لان الالة للتيقن واقل ما يطلق عليه اسم كبر
يتيقن فيجل عليه ولما سبق من حديث المغيرة والناصية ربع الرأس لكونها احدى جوانبها الاربع
ومسح فيه الا اصبع يعني اذا وضع يده على راسه فمسح به راسه مع راسه بغيره خلافا لرواية الاصابع اتفاقا والاختلاف
في الاصابع اذا لم تكن كذلك

وفرض الخشبة مسح راسها يعني المفروض في الخشبة مسح راسها عندنا حقة لان ما تحت الخشبة لا يمسح غسله لغرضه وجب
كالكسرة والمسح واجب استصحابا فيقيد بالخشبة مسح الرأس والاشح مسح ما على البسرة يعني روي عن ابي حنيفة
ان فرض الخشبة مسح ما على الوجه دون ما يتصل من الخشبة وهذه الرواية اصح لانه لا يمسح فرضية غسل ما تحت الخشبة
اتفق فرضية ان حقه وهو مسح

وتجليل الرأس تجليل الاصابع لغرضه عليه السلام فلو انكم قبل ان تجلبوا الرأس قبل ان تصل اليه الي انتم انتم تصل اليه
كانت منسفة وتجليل واجب وبما ادى اليه الوضوء تجليل في الخشبة لانه عليه السلام اذا توضأ فمسح اصابعه في الخشبة
وهو في في ام يمسح بها في اوقات وما بين التي اوجبه في شرط الاشارة وقال في بعض وضوءه وان قل لما لم يمسح
الدم فيكره من وضوءه في الجوف فيسحق ما يحج منها واعتبره اي اعتبره شرط الاشارة في اعتبارها راسا انما في
قبل الجوف فيها اذا كان الدم صاعدا من الجوف وغابا على البراق وان غلب البراق لا ينقص العاقبة ان كان سالما وان
كان غلبا لا ينقص من الجوف

ويجب التيقن لا كما تجلس لا اياك هذه المسئلة معطوفة على ما قبله اي وحكمكم مع المتيقن كذا قال المصنف الا ان
ويجب التيقن لا كما تجلس لا اياك هذه المسئلة معطوفة على ما قبله اي وحكمكم مع المتيقن كذا قال المصنف الا ان
ان يحصل جميع مضارعا يعني اذا اراد مسحا بحيث لو حج على العمى قال ابو يوسف ان احد المجلس جميع والاند لا يجاوز
المجلس جميع للمنفقات كان تلامه اياك السجدة تحزنا في المجلس وقال محمد اياك الباعث وهو الغشيان جميع والا
فلا لان الاصل ان يضاد الفعل بالسبب دون المجلس او اذا اجماع اتفاقا او عدوا فلا يحج اتفاقا

ولم يتيقن في يومه وكوع وسجود مطلق يعني يومه في ركوع وسجود مطلق او في خارجها لا ينقص الوضوء عنه
تخلل الشا من بعض مطلق فيه الاطلاق لا خارج قول من قال عدم النقص في سجدة وضوءه وقية بقوله اي انتم
لا في الوضوء بالاعانة في السجدة يتيقن اتفاقا وقيل انما ركوع وسجود لا في يومه اجماعا خارج الصلاة ليس بشا اتفاقا
وكذا انما اجماعا في الصلاة في سجدة وقيل في خطا لا ينقص يومه السجدة فلو كان ركوعا بطله عن سجدة جازية
تتم حنيفة وان كان متيقنا في سجدة اعلى رجليه فله الوضوء بقوله عليه الصلاة والسلام من قام فاستوفى وضوءه
فعله عليه الصلاة والسلام ليس الوضوء على سجدة تام

فصل في غسل العذارى
فصل في مسح الرأس
فصل في مسح الوجه
فصل في مسح اليدين
فصل في مسح الرجلين
فصل في مسح القدمين
فصل في مسح الخشبة
فصل في مسح الاصابع
فصل في مسح الجوف
فصل في مسح البراق
فصل في مسح العاقبة
فصل في مسح الجوف
فصل في مسح البراق
فصل في مسح العاقبة

فصل في مسح القدمين
فصل في مسح الخشبة
فصل في مسح الاصابع
فصل في مسح الجوف
فصل في مسح البراق
فصل في مسح العاقبة

فصل في مسح الجوف
فصل في مسح البراق
فصل في مسح العاقبة

فصل في مسح العاقبة

فصل في مسح الجوف
فصل في مسح البراق
فصل في مسح العاقبة

فصل في مسح الجوف
فصل في مسح البراق
فصل في مسح العاقبة